

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية  
الدورة السبعون  
الملحق رقم ٥ ياء

## مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة  
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

و

تقرير مجلس مراجعي الحسابات



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٥



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1020-7279

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٥	كتابا الإحالة .....
٧	الأول- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات .....
٩	الثاني- التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات .....
٩	موجز .....
١٤	ألف - الولاية والنطاق والمنهجية .....
١٥	باء - متابعة التوصيات السابقة .....
١٥	جيم - الأداء المالي والإدارة المالية .....
١٥	١ - تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .....
١٦	٢ - الاستعراض المالي العام .....
١٨	٣ - الإدارة المالية والرقابة الداخلية .....
٢٢	٤ - إدارة المشاريع الاستراتيجية .....
٢٦	دال - إدارة المخاطر .....
٢٨	هاء - إدارة الموارد البشرية .....
٣٥	واو - إفصاحات الإدارة .....
٣٥	١ - شطب حسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات .....
٣٦	٢ - المدفوعات على سبيل الهبة .....
٣٦	٣ - حالات الغش والغش المفترض .....

٣٧	..... شكر وتقدير	زاي -
		مرفقات
٣٨	..... حالة تنفيذ التوصيات من الفترات السابقة	الأول -
٥٧	..... مزيد من التفاصيل بشأن مصفوفات القوة العاملة	الثاني -
٦٠	..... المصادقة على صحة البيانات المالية	الثالث -
٦١	..... ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	الرابع - التقرير المالي عن السنة المنتهية في
٧٦	..... ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	الخامس - البيانات المالية عن السنة المنتهية في
٧٦	..... ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	أولا - بيان المركز المالي في
٧٨	..... ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	ثانيا - بيان الأداء المالي عن السنة المنتهية في
٧٩	..... ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	ثالثا - بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في
٨٠	..... ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	رابعا - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في
٨١	..... ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	خامسا - بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في
٨٣	..... الملاحظات على البيانات المالية	
		مرفقات
١٤٠	..... ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	الأول - الإيرادات المتأتية من التبرعات للسنة المنتهية في
١٤٤	..... ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	الثاني - حالة التبرعات المعلقة في

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

عملا بالقاعدة المالية ٧-٣ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أتشرف بأن أحيل إليكم البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، التي أوافق عليها بمقتضى هذا الكتاب. وأحيل أيضا نسخا من هذه البيانات المالية إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

(توقيع) يوري فيدوتوف

المدير التنفيذي

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

---

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة من رئيس مجلس مراجعي  
الحسابات إلى رئيس الجمعية العامة

أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية لمكتب  
الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(توقيع) موسى جمعه الأسد

المراقب المالي والمراجع العام في

جمهورية تنزانيا المتحدة

رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

## الفصل الأول

### تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

راجعنا البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتي تشمل بيان المركز المالي (البيان الأول) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والملاحظات على البيانات المالية.

#### مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

المدير التنفيذي هو المسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها عرضاً نزيهاً وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن الضوابط الداخلية التي ترى الإدارة أنها لازمة لتيسير إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت نتيجة الغش أو الخطأ.

#### مسؤولية مراجعي الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن البيانات المالية استناداً إلى مراجعتنا للحسابات. وقد أجرينا مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير أن نتقيد بالمتطلبات الأخلاقية وأن نخطط لمراجعة الحسابات وننفذها للتأكد بالقدر المعقول من خلوِّ البيانات المالية من أي أخطاء جوهرية.

وتنطوي مراجعة الحسابات على تنفيذ إجراءات لاستقاء أدلة مستمدة من المراجعة بشأن المبالغ والإقرارات الواردة في البيانات المالية. ويتم اختيار الإجراءات حسبما يريته المراجع مناسباً للحسابات، بما في ذلك تقييم احتمالات ورود أخطاء جوهرية في البيانات المالية سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم تلك الاحتمالات، ينظر المراجع في الرقابة الداخلية التي يعتمدها الكيان في إعداد البيانات المالية وعرضها عرضاً نزيهاً، وذلك بغية تصميم إجراءات المراجعة التي تناسب الظروف السائدة، وليس بغرض إبداء رأي بشأن مدى فعالية الرقابة الداخلية التي يمارسها الكيان. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي وضعتها الإدارة فضلاً عن تقييم عرض البيانات المالية بوجه عام.

ونعتقد أن الأدلة التي استقينها من مراجعة الحسابات أدلة كافية ومناسبة لأن تشكل أساسا نقيم عليه رأينا كمراجعين للحسابات.

## الرأي

نرى أن البيانات المالية تعرض بصورة زهية، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وأداءه المالي والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## تقرير بشأن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كذلك نرى أن المعاملات التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتي انتهت إلى علمنا، أو التي فحصناها كجزء من مراجعتنا للحسابات، تتفق في جميع الجوانب الهامة مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، ومع القواعد المالية للمكتب ومع السند التشريعي.

وفقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضا تقريرا مطولا عن مراجعتنا لحسابات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

(توقيع) موسى جمعه الأسد  
المراقب المالي والمراجع العام في  
جمهورية تنزانيا المتحدة  
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

(توقيع) السير أمياس س. إ. مورس  
المراقب المالي والمراجع العام في  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية  
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) شاشي كانت شارما  
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

## التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واستعرض عملياته للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأجريت المراجعة من خلال فحص المعاملات والعمليات المالية في مقر المكتب في فيينا، ومن خلال زيارة ميدانية إلى العمليات في كولومبيا. وقدم المجلس تقريرا عن المسائل المالية، وإدارة المشاريع الاستراتيجية وإدارة الموارد البشرية.

## رأي مراجعي الحسابات

نرى أن البيانات المالية تعرض بصورة زهية، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وأدائه المالي والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## الاستنتاج العام

يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بيئة تزداد فيها الصعوبات وتشتد فيها المنافسة، وتواصل فيها الجهات المانحة السعي إلى تعزيز الكفاءة والفعالية في تنفيذ المشاريع. وبسبب النجاح في جمع التبرعات والاعتماد المتزايد عليها، ينجر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى خارج مجالات خبرته الرئيسية مع ما يترتب على ذلك من عدم كفاية الموازنة مع الأهداف الأساسية. وإذا كان لا بد للإدارة أن تحسن الكفاءة وتستجيب بفعالية للقيود الضريبية والضغط التي يمارسها المانحون حاليا عليها أن تفهم تكاليف العمليات فهما أعمق كثيرا. وتُقر إدارة المكتب بالتحديات وبال الحاجة الماسة إلى تحسين العمل في جميع نواحي النشاط من أجل تأمين الاستدامة الطويلة الأجل. وتتيح التغييرات التي يجري تنفيذها فرصة لتحويل مجال تركيز الإدارة المالية بعيدا عن إدارة المعاملات نحو نهج أكثر استراتيجية. غير أن ينبغي زيادة وتيرة تنفيذ هذه التغييرات من أجل ضمان نجاح المبادرات وتحقيق الفوائد.

وينبغي أن يحسن المكتب المعلومات بشأن الموارد المستخدمة ويستفيد منها بشكل أفضل من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية. ولا تدعم النظم الحالية التقييم والقياس الملائمين للنتائج كما أنها لا تمكن الإدارة من تحديد المشاريع الأكثر ملائمة واستدامة وإعطاءها الأولوية. وحتى تظل الإدارة شريكة مفضلا، عليها أن تقوم بتعيين واستبقاء قوة عاملة ماهرة قادرة على التكيف، ومجهزة لدعم تنفيذ البرنامج ودفع عجلة التغييرات في مجال الأعمال. غير أن الافتقار إلى البيانات اللازمة للتخطيط استراتيجيا للقوة العاملة يعوق قدرة فريق إدارة الموارد البشرية على دعم هذا التخطيط وتحديد المهارات والقدرات اللازمة في المستقبل. وسيضطر المكتب إلى تكيف عملياته المتعلقة بالموارد البشرية من أجل مواجهة هذه التحديات إذا أراد أن يستفيد من التغييرات المقررة ويصبح أكثر مرونة وسرعة في الاستجابة لمطالب الجهات المانحة وسائر أصحاب المصلحة.

### الاستنتاجات الرئيسية

#### الاستعراض المالي وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

وضع المنظمة المالي سليم ولديها أصول سائلة كافية للوفاء بالتزاماتها. ولا تزال التبرعات هي المصدر الرئيسي للإيرادات اللازمة لتسيير الأعمال، ويتوفر حاليا مصدر قوي للإمداد بالموارد على المدى المتوسط، وهو مرتبط بالمشاريع التي ستُنفذ في السنوات المقبلة. ولم يكن من السهل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بسبب أوجه القصور في النظم الموروثة المستخدمة في تصنيف الحسابات والحاجة إلى التدخل اليدوي على نطاق واسع. وتتيح المعايير المحاسبية الدولية إطارا لإرساء المزيد من الانضباط والدقة الماليين على نطاق المكتب سيما وأن التكاليف الفعلية صارت تُبلغ الآن بمزيد من الوضوح. ولتحقيق استفادة كاملة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يجب أن تستخدم المعلومات الجديدة من أجل دعم عملية اتخاذ قرارات أكثر استنارة. ويجب أيضا تحسين مستوى إلمام الموظفين بالشؤون المالية على نطاق المنظمة من أجل تعزيز ثقافة الوعي بالتكاليف وضمان عدم اعتبار المعايير المحاسبية الدولية مجرد عملية محاسبة سنوية تقوم بها إدارة الشؤون المالية.

#### الإدارة المالية والرقابة الداخلية

تعتمد الرقابة الداخلية اعتمادا كبيرا على النظم والعمليات التي تنفذ على مستويات أدنى داخل المنظمة، ولكن المهام المالية المركزية تفتقر للقدرة الكافية للحصول على ضمان على مستوى الكيان بشأن مستويات الامتثال والفروق في الميزانية بين العمليات. وأدى الافتقار إلى الحصول في الوقت المناسب على المعلومات بشأن الإنفاق على المشاريع إلى فروق كبيرة في

معدلات تنفيذ الميزانية، وعلى الرغم من أنه يمكن زيادة تعزيز فعالية الرقابة المالية التي تمارسها الأفرقة المالية المركزية، فإن تحقيق تحسينات كبيرة يعتمد على تنفيذ نظام أوموجا. ولضمان موثوقية البيانات في النظام الجديد وتقديم معلومات وتقارير إدارية محسنة وفي الوقت المناسب، يتعين على المكتب أن يتأكد من تنقية البيانات وترحيلها على الوجه المطلوب.

وشدد المجلس في التقارير السابقة على أهمية إدارة المخاطر المؤسسية باعتبارها أداة حاسمة لتحسين الإدارة والرقابة الداخلية. ووثق المكتب الآن ما يواجهه من مخاطر كبيرة، كما يبرز المزيد من التقدم في ترسيخ العملية على المستويات التشغيلية غير أنه من الضروري ضمان استعراض المخاطر التي يجري تحديدها والتحقق من صحتها بانتظام. وفي حين يعتبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الجهة الأكثر تقدماً المنفذة لإدارة المخاطر على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ينبغي الزيادة في سرعة وتيرة التنفيذ حتى تدخل إدارة المخاطر طور التشغيل الكامل وقبل نهاية عام ٢٠١٥. وبالمثل، يحتاج المكتب إلى تطوير نهجه المتعلق بتقييم مخاطر الغش، ووضع استراتيجيات ملائمة للتخفيف من حدة تلك المخاطر.

#### الإدارة الاستراتيجية للمشاريع

استعرض المجلس النهج الذي يطبقه المكتب في الإدارة لاستراتيجية للمشاريع، مع التركيز على كيفية مواءمة المشاريع مع الأهداف الأساسية؛ والكيفية التي يمكن بها فهم تكاليف أنشطة المشاريع والاسترشاد بها في عملية صنع القرار؛ وكيفية تقييم المشاريع. وينبغي تحقيق تحسينات في هذه المجالات إذا كان لا بد أن يحافظ المكتب على الاستدامة المالية في الأجل الطويل. ولاحظ المجلس انعدام التوافق بين الأهداف الاستراتيجية للمكتب وحافطة المشاريع وأنه ينبغي كفاءة تحقيق تحسينات من أجل بيان الكيفية التي يجري بها تحقيق الأهداف الأساسية من خلال البرامج بيانا أفضل.

وفي عام ٢٠١٤، استهل المكتب مبادرة للمضي نحو استرداد التكاليف كاملة من أجل زيادة توضيح التكاليف وتعميق فهمها، وتعزيز الكفاءة وتمكين الإدارة من تحديد خيارات استراتيجية أفضل. وليس لدى الإدارة معلومات كافية لتمكين من فهم مدى استرداد المشاريع للتكاليف فهما دقيقا، كما يمكن أن يؤثر عدم توفر هذه المعلومات على الاستقرار المالي للمكتب في المدى الطويل في الوقت الذي ينخفض فيه معدل النمو في الميزانية العادية. وإذا ما نفذت تدابير استرداد التكاليف بشكل كامل، فإن ذلك سيوفر أساسا ماليا أكثر استدامة حتى يتمكن المكتب من تنفيذ عملياته. وفي حين أن الإدارة العليا ملتزمة بقوة بهذا المفهوم، وأن هذه المبادئ تجري إحالتها إلى الجهات المانحة، فقد كانت وتيرة التنفيذ بطيئة، الأمر الذي قد يترتب عليه احتمال تأخير تحقيق فوائد استرداد التكاليف بشكل كامل بالنسبة للمكتب.

ولا يقوم المكتب حاليا بتحديد مؤشرات نتائج المشاريع أو قياسها في التقارير المرحلية، وهو ما يعوق قدرة الإدارة على الحكم بما إذا كان هذا البرنامج أو ذلك يحقق أهدافها بفعالية. ونظرا لعدم توافر البيانات في الزمن الحقيقي، فليس بإمكان موظفي الشؤون المالية في المقر أن يصلوا سوى إلى قدر محدود من البيانات المتاحة لدى المكاتب القطرية والمتعلقة برصد الإنفاق على المشاريع وتقييمه والتحقق منه، كما أنه ليس بإمكانهم الطعن في معدل تنفيذ الميزانية إلا بشكل محدود. واعتبارا من عام ٢٠١٤، تم تقييم نحو ٧٥ في المائة من جميع المشاريع المنجزة أو المكتملة تشغيليا في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة واضحة عن نسبة ٥٣ في المائة من المشاريع المقيمة في عام ٢٠١٣. ورغم أن ذلك يمثل زيادة، مقارنة بالسنوات السابقة، فإن المكتب لا يستفيد على الوجه الأفضل من الدروس التي تعلمها كي يسترشد بها في إدارة حافظة المشاريع.

#### إدارة الموارد البشرية

قد ازداد الطلب على خدمات المكتب، ونظرا للتغيرات في السنوات الأخيرة، ينبغي أن تكفل الإدارة أن يفي نموذج ملاك الموظفين الحالي بمتطلبات العمل الجديدة. وتشارك الإدارة العليا على نحو ملائم في معالجة المسائل المتعلقة بالموارد البشرية، غير أنها لا تركز بشكل كاف على التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة. ومن شأن توافر بيانات أفضل عن القدرات الحالية لدى الموظفين أن يفيد في وضع تخطيط لملاك الموظفين أكثر استراتيجية وأطول أجلا. وينبغي أن يضع المكتب نموذجا لتركيبية مثلى للقوة العاملة، وينظر في استخدام مجموعة مرنة من الموظفين الذين يمكن نشرهم للقيام بمهام على مدى فترات قصيرة من أجل تعزيز قدرات الأفرقة.

ومن الأهمية بمكان تعيين الأشخاص المناسبين في الوظائف الشاغرة من أجل التنفيذ الفعال. وقد عزز مكتب خدمات الرقابة الداخلية التحسن الذي تحقق مؤخرا في الأداء من أجل تحقيق أهداف التوظيف إلى زيادة استخدام قوائم المرشحين في ملء الوظائف الشاغرة. وابتداء من عام ٢٠١٦، سيطبق المكتب إطار الأمم المتحدة المركزي للتطوير الوظيفي والتنقل لغرض تصنيف الوظائف، وينبغي أن نغتنم الفرصة للتشاور مع الكيانات الأخرى مثل مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل فهم الكيفية التي سيؤثر بها ذلك على استراتيجيات التوظيف.

## التوصيات الرئيسية

في ضوء النتائج التي توصل إليها المجلس، قدم توصيات في التقرير، ووافق المكتب عليها جميعاً. وتنص التوصيات الرئيسية على أن يقوم المكتب بما يلي:

(أ) أن يُرسخ المكتب الضوابط المالية التي تفتضيها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن يشارك الموظفون في مسك سجلات مالية تتسم بالدقة والتوقيت المناسب والاستفادة الكاملة من نواتج المعلومات المالية ذات النوعية الجيدة لدع عملية صنع القرار؛

(ب) أن يعزز ترتيبات مكافحة الغش عن طريق وضع تقييمات لمخاطر الغش للاسترشاد بها في وضع خطط الحد من مخاطر الغش، وفي التدريب المركز واستخدام تقارير الاستثناء في المناطق شديدة الخطورة؛

(ج) أن يواصل تحسين نوعية تحليل وتفسير الفروق في الميزانية المبلغ عنها إلى الإدارة العليا لإعادة تحديد مواصفات الميزانيات وتحسين توزيع الميزانية والموارد بين برامج المخدرات والجريمة؛

(د) أن يحسن وتيرة تنفيذ مشاريع استرداد التكاليف بشكل كامل، ويعزز التوجيه والتدريب وينشئ عمليات الضمان؛ وأن يكفل الاستفادة من المعلومات لغرض تحديد الخيارات الاستراتيجية بشأن سلامة المشاريع واستدامتها؛

(هـ) أن يُنهي تنفيذ عملية إدارة المخاطر ويستخدم النواتج بغرض ترسيخ المفهوم في جميع عمليات صنع القرار؛

(و) أن يضع استراتيجية واضحة لمواءمة البرامج والمشاريع مع الأهداف التنظيمية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛ وينبغي، في هذا الصدد، أن تستعرض الإدارة المشاريع الحالية والجديدة بهدف تقييم مدى صلتها بالأهداف؛

(ز) أن يحسن المعدل الذي يتم على أساسه تقييم المشاريع المغلقة حتى يمثل طائفة عريضة من البيانات النوعية والكمية المجموعة محلياً، ولا سيما البيانات المتعلقة بالتكاليف والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف، وأن يكفل الاسترشاد بتوصيات التقييم في تصميم المشاريع؛

(ح) أن يضع نموذجاً لتركيبية القوة العاملة المثلى، وقدراتها وتدريبها بهدف وضع خطة توظيف متوسط وطويل الأجل، بالاعتماد على جمع بيانات أكثر شمولاً بشأن القوة العاملة.

## ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

١ - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مكلف بمساعدة الدول الأعضاء في التصدي للتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة والإرهاب. ويدير شؤون المكتب الذي يوجد مقره في فيينا على الصعيد العالمي موظفون أساسيون يبلغ قوامهم ٦٣٨ موظفا يدعمهم نحو ١٠٠٠ موظف تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ٧٣ موقعا. وينفذ المكتب جميع أنشطته تقريبا من خلال المشاريع الفردية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وتخضع المشاريع القطرية والإقليمية في المقام الأول لمسؤولية المكاتب الإقليمية التابعة للمكتب، بينما تدار المشاريع العالمية من مقر المكتب.

٢ - وقام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية للمكتب واستعرض عملياته للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١) الصادر في عام ١٩٤٦. وأجريت المراجعة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والقواعد المالية للمكتب، وكذلك وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير أن يتقيد المجلس بالمتطلبات الأخلاقية وأن يخطط لمراجعة الحسابات وينفذها للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية من أي أخطاء جوهرية.

٣ - وقد أجريت مراجعة الحسابات أساسا لتمكين المجلس من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بصورة نزيهة المركز المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وأداءه المالي والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشملت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنظم المالية والضوابط الداخلية وفحصا اختباريا لسجلات المحاسبة والأدلة الداعمة الأخرى للمعاملات بالقدر الذي اعتبره المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية. وأجريت مراجعة الحسابات في مقر المكتب في فيينا، ومن خلال زيارة ميدانية إلى العمليات في كولومبيا.

٤ - واستعرض المجلس عمليات المكتب بموجب البند ٧-٥ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، التي تميز للمجلس تقديم ملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وبصورة عامة، إدارة وتنظيم العمليات. وعلق المجلس على المركز المالي للمكتب وعلى المسائل المالية الأخرى. وبحث المجلس الكيفية التي يكفل بها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الإدارة المالية السليمة في هذا البرنامج أو ذاك وكذلك النهج الاستراتيجي المتعلق بالموارد البشرية، مع استعراض الكيفية التي ينشر بها المكتب قوته العاملة لتلبية احتياجات العمل.

٥ - ويتناول التقرير مسائل ينبغي في رأي المجلس أن يوجه إليها اهتمام الجمعية العامة، وقد نوقشت مع إدارة المكتب، الذي عُرضت آراؤه بالشكل المناسب.

## باء - متابعة التوصيات السابقة

٦ - في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، بلغ عدد التوصيات التي لا تزال قيد التنفيذ ١٣ توصية (٣٧ في المائة) من أصل ٣٥ توصية متبقية قُدمت في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ونُفذت ٢٢ توصية (٦٣ في المائة) أو استعيض عنها بأخرى. ولاحظ المجلس بوجه خاص أن المكتب بدء تنفيذ الإطار بشأن إشراك الأطراف الخارجية، كوسيلة لتعزيز عملية اختيار الشركاء المنفذين وإدارة شؤونهم وللقيام بذلك بطريقة أكثر اتساقا وشفافية. ويُحسّن ذلك الرقابة الداخلية ويمكن الإدارة من أن تكون لديها رؤية أوضح لأنشطتها الخارجية. ويرد في المرفق الثاني المزيد من التفاصيل عن تنفيذ التوصيات السابقة.

## جيم - الأداء المالي والإدارة المالية

### الحقائق الرئيسية

بلغ عدد المشاريع التي يديرها المكتب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ما قدره ٢٤٣ مشروعا  
 بلغ عدد البلدان التي ينفذ فيها المكتب مشاريع ١٥٠ بلدا.  
 بلغ مجموع الميزانية المعتمدة للمشاريع الجارية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ما قدره ١,٤ بليون دولار  
 بلغ مجموع المصروفات في عام ٢٠١٤ ما قدره ٣٢٥,٤ مليون دولار  
 بلغ صافي التبرعات المستحقة القبض، من الجهات المانحة، في إطار الاتفاقات الحالية، ٢٩٧,٦ مليون دولار

## ١ - تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٧ - قدم المجلس رأيا غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي أُعد البيان المالي الأول منها وفقا للمعايير المالية الدولية للقطاع العام. ومثل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية تحديا إداريا كبيرا: ذلك أن نظم المكتب المالية التي تتسم بالتعقيد لم تساعد على استخراج البيانات المالية بفعالية، وكان لا بد من إجراء تسويات كبيرة يدويا من أجل تجميع البيانات. وركزت مراجعة الحسابات على الحاجة إلى المزيد من العمليات الشاملة لتسجيل الأرصدة ودعمها على أساس مستمر.

ويعترف المجلس بالتحديات التي تطرحها النظم الموروثة والتي كان على الإدارة أن تتغلب عليها في تجميع البيانات.

٨ - وأدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى تحسينات كبيرة في تحليل الأرصدة المستحقة القبض والالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين المعروضة في البيانات المالية، مما أسفر عن زيادة التدقيق في اتفاقات الجهات المانحة، لتحديد نقطة الاعتراف. وسيؤدي ذلك على مر الزمن إلى تحسين نوعية كل من عملية استعراض الإدارة والبيانات المتعلقة بالجهات المانحة المدرجة في نظم المكتب. وتقوم الإدارة حالياً بجمع معظم الأرصدة الرئيسية كعملية يدوية في نهاية السنة، وليس كجزء من العملية المالية اليومية. وسيكون من الضروري أن تستفيد الإدارة من التخصصات الجديدة، وتنتهز الفرصة لزيادة تعزيز طريقة استخدام المعلومات المالية لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وذلك من أجل إحداث تغيير كبير في كيفية تعامل الموظفين مع الإدارة المالية للموارد.

٩ - ويوصي المجلس أن يُضمّن المكتب الضوابط المالية التي تقتضيها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن يشارك الموظفون في مسك سجلات مالية تتسم بالدقة والتوقيت المناسب والاستفادة الكاملة من نواتج المعلومات المالية ذات النوعية الجيدة لدعم عملية صنع القرار.

## ٢ - الاستعراض المالي العام

١٠ - يمول المكتب أساساً من التبرعات التي بلغت ٢٩٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤، (أي ٨٨,٣ في المائة) من مجموع الإيرادات البالغ ٣٢٨,٦ مليون دولار. وشملت الإيرادات أيضاً مبلغ ٣١ مليون دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وبلغت المصروفات للسنة ٣٢٥,٤ مليون دولار، ونتج عنها فائض صغير قدره ٣,٢ ملايين دولار.

١١ - وأدى الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى تحسن كبير في الإفصاح عن الأصول والخصوم التي بحوزة المكتب. فقد وصلت قاعدة الأصول المسجلة في البيانات المالية، في نهاية عام ٢٠١٤، إلى ٨٠٥,٩ ملايين دولار، وتمثل الأصول المتداولة منها مبلغ ٥٤١ مليون دولار. وبلغ مجموع الخصوم المعترف بها في البيانات المالية ٣٣٤,٢ مليون دولار. ويبين تحليل المجلس للنسب المالية الرئيسية (الجدول الثاني - ١) أن الوضع المالي الحالي سليم على الرغم من البيئة التنافسية التي يتبرع فيها المانحون بأموال، إذ بلغت نسبة الأصول إلى الخصوم ٢,٤١ دولار من الأصول لكل دولار واحد من الخصوم. وإذا استثنينا الأصول

غير المتداولة البالغة ٢٦٥ مليون دولار، تظل هذه النسبة إيجابية عند ١,٦٢ دولار لكل دولار واحد من الخصوم.

### الجدول الثاني - ١ تحليل النسب المالية الرئيسية

بيان النسبة	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ العالم	١ كانون الثاني /يناير ٢٠١٤ (الوضع الافتتاحي عند اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)
النسبة المتداولة		
نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة	٣,١٠	٣,١٢
مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم		
الأصول إلى الخصوم	٢,٤١	٢,٤٥
نسبة النقدية		
النقدية + نسبة الاستثمارات المتداولة إلى الخصوم المتداولة	١,٦٢	١,٧٠
معامل السيولة		
النقدية + مكافآت النقدية + نسبة الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة	١,٩٦	١,٦٢

المصدر: تحليل مجلس مراجعي الحسابات للبيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٢ - ويتمثل العنصران الرئيسيان في قاعدة أصول المكتب في الأرصدة النقدية والاستثمارية، التي ناهز مجموعها ٤٢٧,٣ مليون دولار، وفي التبرعات المستحقة القبض من الجهات المانحة التي بلغت ٢٩٧,٦ مليون دولار. وتمثل التبرعات المستحقة القبض المبالغ المتبقية المستحقة على مدى فترة الاتفاقات المبرمة حالياً مع الجهات المانحة، والتي يُستحق منها مبلغ ٦٥,٦ مليون دولار بعد أكثر من سنة واحدة.

١٣ - ومن أهم عناصر خصوم المكتب، استحقاقات الموظفين البالغة ١١٩,١ مليون دولار والمبالغ المدفوعة مقدماً وقدرها ١٨٤,٢ مليون دولار. وتمثل الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين الالتزامات التي تم تكبدها في نهاية العام، وأكبر عناصرها هي تقديرات تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة التي تناهز ٩٤,٢ مليون دولار. وتشمل المبالغ المدفوعة مقدماً ١٧٩,٨ مليون دولار من الإيرادات المستقبلية، المؤجلة في الوقت الراهن، والمتأتية من الاتفاقات المبرمة حالياً مع الاتحاد الأوروبي التي سيُعترف بإيراداتها حالما تُستوفى الشروط المنصوص عليها فيها. وتمثل هذه المبالغ المدفوعة مقدماً الالتزامات المتعهد بها إلى الجهات

المأنحة لقاء تقديم خدمات مستقبلية. ويدل نطاق هذه الإيرادات المؤجلة على مدى اعتماد الإيرادات المستقبلية، ونسبة لا يستهان بها من المستحقات، على استمرار المكتب في تنفيذ المشاريع والبرامج الحالية وفقا للتوقعات.

### ٣ - الإدارة المالية والرقابة الداخلية

١٤ - يطرأ على جميع أقسام المكتب عدد من التغييرات والتطورات الضرورية التي ستتيح الفرصة لتحسين الإدارة والاستدامة الماليتين في الأجل الطويل وإبراز أهمية بيئة الرقابة الداخلية في جميع العمليات. وتشمل هذه التغييرات المنفذة على مدى السنوات القليلة المقبلة إدخال تطورات على تقارير الميزانية؛ وتنفيذ المرحلة الأولى من نظام أوموجا للتخطيط المركزي للموارد؛ وتحسين النهج المتبع في تصنيف التكاليف لتوفير معلومات أفضل يسترشد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتكاليف المشاريع؛ وتطوير عمليات محسنة لإدارة المخاطر. والتغيير ضروري لكفالة أن يكون المكتب في وضع يمكنه من الحصول على المعلومات المناسبة للاسترشاد بها في اتخاذ قراراته الاستراتيجية ويجعله يتسم بالكفاءة في تقديم الخدمات إلى الجهات المأنحة.

#### الرقابة الداخلية

١٥ - كما سبق أن أشار المجلس إلى ذلك في تقريره السابق، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعمل بنظام محاسبة معقد جدا يستخدم قواعد بيانات متعددة. وقد سُجّلت بيانات برامج المخدرات والجريمة على مستوى المعاملات في نظامين من نُظُم الأعمال؛ وهما نظام المعلومات الإدارية المتكامل (IMIS) ونظام PeopleSoft، وكلاهما ضروري لدعم البيانات المالية. وجرى تلخيص المعاملات المسجلة في نظام PeopleSoft دوريا ونقلها يدويا بين النظامين، مما أسفر عن كميات كبيرة من المعاملات الدفترية اليدوية.

١٦ - وبالإضافة إلى نظامي تسجيل الأعمال المالية، يجري إدخال البيانات المالية والاضطلاع بمهام الرصد المالي من خلال عدة أنظمة أخرى، مثل نظام اتفاقات التمويل وسمات المانحين الذي يستخدم لإدارة الإيرادات، وبوابة إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (ProFi) التي تُستخدم لإدارة المشاريع والمشتريات والأصول. ولما كان المكتب يركز على تحسين الإدارة المالية، فإنه يحتاج إلى الدعم بنظم معلومات آنية. وما زالت النظم والعمليات الحالية مشتتة، مما يلقي بعبء إضافي على جودة ضوابط الشق الأول التي تُطبق في المراحل الأولى من إدارة الأعمال. ومن الصعب جدا تشغيل الضوابط المطبقة على مستوى أعلى (أي المطبقة على صعيد الكيان)، نظرا إلى عدم تكامل النظم؛ ومن ثم، فإن معرفة الإدارة

بالمسائل المتصلة بامثال العمليات. ويرى المجلس أن نطاق تحسين بيئة الرقابة الداخلية سيظل محدودا إلى حين تطبيق نظام أوموجا.

١٧ - ولاحظ المجلس تديني مستوى حالات الغش المبلغ عنها في سياق عمليات المكتب. ويرى المجلس أن الإدارة ينبغي أن تتخذ إجراءات لتحسين التصدي لمخاطر الغش في عملياته وتحديدتها بشكل أفضل من خلال إجراء تقييمات لمخاطر الغش. وستمكن هذه التقييمات الإدارة من التركيز على المجالات الأشد عرضة للغش، وتيسير وضع الخطط المناسبة للحد منه. ويمكن استخدام هذه التقييمات أيضا لتقييم احتياجات التدريب وتحديد المجالات التي يمكن فيها استخدام وظيفة الإبلاغ المحسنة التي يوفرها نظام أوموجا من أجل استحداث عمليات استباقية للكشف عن حالات الغش، مثل الإبلاغ عن الحالات الاستثنائية.

١٨ - ويوصي المجلس بأن يضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقييمات لمخاطر الغش لتحديد مجالات عملياته الأشد عرضة للغش. وينبغي الاسترشاد بهذه التقييمات في وضع خطط التخفيف من حدة المخاطر حتى تركز برامج التدريب وتقارير الإبلاغ عن الحالات الاستثنائية المحددة على الكشف عن حالات الغش.

#### مراقبة الميزانية

١٩ - في أعقاب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اعتمدت الميزانية الأصلية لعام ٢٠١٤ على أساس سنوي لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وحُدثت بمبلغ ٣٩٩,٥ مليون دولار. وتشمل الميزانية تمويلا خارجا عن الميزانية بمبلغ ٣٥٤,٧ مليون دولار (أي ما نسبته ٨٩ في المائة). وتبلغ آخر ميزانية لدورة فترة السنتين ٧٦٠,١ مليون دولار (مقابل ٦١٨,٨ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٢,٨ في المائة بين خطتي الموارد لفترة السنتين ويرهن على النمو المستمر لأنشطة المكتب. واعتمدت ميزانية منقحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومثلت انخفاضا بمبلغ ٤٣,٨ مليون دولار مقارنة بالميزانية الأصلية المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويُشير البيان الخامس إلى ناتج نقدي الأساس قدره ٣٠٥,٧ ملايين دولار مقابل الميزانية المنقحة البالغة ٣٥٥,٧ مليون دولار.

٢٠ - ويجسد حجم الأموال غير المنفقة مقارنة بالميزانية الأصلية (٩٣,٨ مليون دولار) والميزانية المنقحة (٥٠ مليون دولار) الصعوبات التي يواجهها المكتب في إدارة تنفيذ برامجه وفقا للتوقعات. وسجلت أربعة برامج من أصل تسعة برامج عمل نقصا في الإنفاق يربو على ٥ ملايين دولار، وهو نقص يعزى أساسا إلى انخفاض معدل تنفيذ البرامج أو تأخر تنفيذها.

وخلال السنة، حسنت الإدارة سُبل إبلاغ الفروق في الميزانيات إلى فريق الإدارة العليا، ولكن المجلس يرى أنه يمكن تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال حالما تتحسن جودة نُظم معلومات الأعمال ودقة توقيتها. وينبغي أن يشمل هذا إعادة جدولة ميزانيات المشاريع وتحويلها إلى ميزانيات سنوية.

٢١ - ولاحظ المجلس أيضا أن أوجه القصور التي تعترى تلك النُظم تؤدي إلى صعوبات في حصر النفقات المشتركة بين البرامج. ويتجلى ذلك في البيانات المالية (الملاحظة ٥)، حيث إن بعض المخصصات المرصودة لتقاسم التكاليف بين البرنامجين المعنيين بمكافحة المخدرات والجريمة لم تعد تتماشى مع أنشطة أعمال المكتب. فقد بلغت إيرادات البرنامج المعني بمكافحة الجريمة ١٧٥ مليون دولار، بينما خصصت له نفقات أقل قدرها ١٥٤ مليون دولار؛ في حين بلغت إيرادات البرنامج المعني بمكافحة المخدرات ١٥٣ مليون دولار، بينما خصصت له نفقات أكبر (١٧١ مليون دولار). ويؤكد التحليل الوارد في هذه الملاحظة ضرورة تحسين فهم هذه الفوارق والفروق التي تؤدي إليها. ومن شأن هذا أن يوفر للإدارة فهما أفضل لأداء البرنامجين النسبي. وينبغي أن تستخدم الإدارة هذه المعلومات أيضا لاستعراض مخصصات تكاليف البرنامجين، وذلك بناء على ما ستحصل عليه من بيانات جيدة النوعية بفضل مبادرة استرداد التكاليف كاملة.

٢٢ - ويوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي: (أ) زيادة تحسين جودة تحليل فروق الميزانية التي تقدم تقارير عنها إلى الإدارة العليا، على أن تتضمن تلك التقارير إجراءات واضحة لإعادة توزيع الميزانية أو إعادة هيكلتها، عند الاقتضاء؛ (ب) استعراض مخصصات ميزانية وتكاليف أنشطة البرنامجين المعنيين بمكافحة المخدرات والجريمة لتعزيز الإبلاغ القطاعي في البيانات المالية.

بدء العمل بنظام أوموجا

٢٣ - ينبغي أن يتيح نظام أوموجا فرصا جديدة لتزويد الإدارة بمعلومات أفضل وأدق توقيتا لكي تتخذ قراراتها بناء عليها، وأن يدعم الإدارة في المحافظة على بيئة رقابية أوضح وأكثر اتساقا في جميع أنشطة المكتب. وسيطرح تطبيق نظام أوموجا تحديا كبيرا آخر أمام الإدارة، ولا سيما بالنظر إلى قرب تاريخ بدء العمل به من نهاية السنة المالية لعام ٢٠١٥.

٢٤ - ووفقا لتوقعات المكتب الحالية، سيبدأ العمل بنظام أوموجا المتكامل<sup>(١)</sup> في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وستحل نماذج نظام أوموجا المخصصة لإدارة المشاريع والشؤون المالية

(١) يتألف نظام أوموجا المتكامل المقرر نشره من نظام أوموجا الأساس ونظام أوموجا الموسع ١.

(من بين نماذجه الأخرى) محل النظم الحالية. وتعكف الإدارة على وضع خطط تكفل الشروع في تنفيذ العمليات المناسبة لإدارة التغيير، بما في ذلك الإشراف عليها من قبل لجنة التنسيق الإداري؛ ووضع برنامج تدريبي؛ وتحديد فترة توقف فيها النظم عن العمل حتى يتسنى نقل البيانات. ويؤكد المجلس على الأهمية الخاصة التي يكتسبها ضمان حصول جميع الموظفين في المكتب على التدريب الملائم وتنقية المعلومات على النحو الملائم قبل نقلها إلى النظام الجديد. ونظرا إلى تعدد النظم التي يستخدمها المكتب، ستكون تنقية البيانات أمرا لا غنى عنه لكفالة تحقيق الفوائد المرجوة من أداة الإبلاغ المتكامل. وفي عام ٢٠١٤، أجرت الإدارة تحليلا للثغرات لتحديد النظم القديمة التي سيتعين الاستمرار في تشغيلها بعد تطبيق نظام أوموجا. وتمخض هذا التحليل عن خطة لترتيب طلبات الإدماج حسب أولويتها، ولكن المجلس يشدد على ضرورة تحديد المخاطر التي تكتنف إدماج النظم القديمة الأساسية ووضع جدول زمني واضح لسد الثغرات التي يتم تحديدها.

٢٥ - ويعني الجدول الزمني للتنفيذ أنه سيتعين على موظفي الشؤون المالية في المكتب الاعتماد على نظم المعلومات المالية القديمة التي تتسم بتعددتها وتشتتها قبل شهرين فقط، أي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، من بدء العمل بنظام أوموجا. وبسبب الحاجة إلى استقاء البيانات من تلك النظم المتعددة ستزداد المسألة تعقيدا في عام ٢٠١٥، مما يعني أن عملية المراجعة، الصعبة أصلا، ستزداد صعوبة في هذه السنة الأخيرة من عمر النظم القديمة. وسيكون توخي العناية في تخطيط المشاريع وتخصيص الموارد أمرا لا غنى عنه لكفالة النجاح في تنفيذ نظام أوموجا وتقديم البيانات المالية في الوقت المناسب، جنبا إلى جنب مع الأنشطة التنفيذية العادية التي يضطلع بها فريق الشؤون المالية. وذكرت الإدارة أن تنفيذ نظام أوموجا سيكون شاقا، وأنه سيكون من الصعب الإبقاء على موارد وقدرات كافية من الموظفين للعمل في فترة ما بعد نشر نظام أوموجا.

٢٦ - ويوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي: (أ) تحديد مراحل واضحة لإنجاز المشروع ووضع خطط واضحة لتخصيص الموارد على مستوى المكتب لكفالة الانتقال بنجاح إلى نظام أوموجا، ولا سيما فيما يتعلق بتنقية البيانات، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من أثر عملية الانتقال على البيانات المالية لعام ٢٠١٥؛ (ب) ووضع جدول زمني واضح للسبل التي سيتم التعامل بها مع مخاطر النظم القديمة المتبقية.

## ٤ - الإدارة الاستراتيجية للمشاريع

٢٧ - استعرض المجلس النهج الذي يتوخاه المكتب في الإدارة الاستراتيجية للمشاريع، مع التركيز على كيفية اتساق المشاريع مع الأهداف الأساسية؛ وكيفية فهم تكاليف أنشطة المشاريع وتوجيه عملية صنع القرارات؛ وكيفية تقييم المشاريع. وجميع هذه العمليات مترابطة مع تغييرات وتطورات أوسع نطاقا في مجال الأعمال، وتحتل مكانة مركزية لكفالة أن تتسم أنشطة المكتب بالتركيز والفعالية من حيث التكلفة. ومن الضروري إنجاز تحسينات في هذه المجالات إذا أُريد للمكتب أن يبقى على استدامته المالية في الأجل الطويل.

## الاتساق الاستراتيجي لأنشطة المشاريع

٢٨ - تخصص الجهات المانحة أكثر من ٩٠ في المائة من التمويل الذي يتلقاه المكتب لأغراض معينة، وينبغي أن يستمر تدفق هذه المساهمات بغرض تمويل المركز المالي للمكتب في الأجل الطويل والمحافظة على المستوى الحالي للمساهمة في التكاليف الثابتة. ويمكن أن تحفز هذه البيئة الإدارة على الاضطلاع بأنشطة المشاريع التي من المرجح جدا أن تجتذب أموال الجهات المانحة. ويمكن أن يدفع ذلك بالمكتب إلى تنفيذ مشاريع على هامش مجالات خبراته الخاصة أو التي لا تتسق مباشرة اتساقا كاملا مع أهدافه الأساسية.

٢٩ - ولم تقم الإدارة باستعراض اتساق حافظة مشاريعها مع أهدافها الرئيسية، ولا تتيح نظم المعلومات وهيكل النواتج ومؤشرات الأداء الحالية بإجراء تحليل من هذا القبيل. وقام فريق التقييم المستقل التابع للمكتب في الآونة الأخيرة بتحليل التوصيات المستقاة من تقييمات المشاريع خلال السنوات الثلاث الماضية. وأشار هذا التحليل إلى مخاطر تتمثل في عدم اتساق تصميم المشاريع مع الأهداف الأساسية. وأوصت ما نسبته ٣٥ في المائة من التقييمات بتحسين مراحل تصميم المشاريع والبرامج.

٣٠ - والإدارة غير قادرة حاليا على بيان كيفية تلبية أنشطة المشاريع والموارد المستخدمة لأهداف المكتب الاستراتيجية. وهي إذ تقر بذلك فإنها ستعقد، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مؤتمرا مع الجهات المانحة وممثلي البلدان وكبار المسؤولين في الإدارة لمناقشة كيفية تحسين اتساق رؤية المكتب الاستراتيجية مع أدائه التنفيذي. والمجلس يفهم الأساس المنطقي لهذه المبادرة، ولكن من المهم أن تحقق الإدارة نتائج واضحة من المؤتمر تساعد على توجيه رؤية استراتيجية واضحة لإنجاز المشاريع.

٣١ - وإتاحة رؤية أفضل للإدارة، ينبغي أن تشمل التقارير عن المشاريع قياسات أداء تتسق مع الأهداف الرئيسية، من شأنها أن تمكن الإدارة من بيان كيفية تجسيد إنجاز المشاريع

للأهداف والأولويات العامة. وينبغي أن تنظر الإدارة في تعزيز أهمية هذا الاتساق بوضع توجيهات وتنظيم دورات تدريبية بغرض إذكاء وعي موظفي المشاريع وكفالة تحسين عمليات الموافقة على المشاريع حتى تتضمن هذه الاعتبارات. وسوف يساعد التحسين على أن يبرهن المكتب على أن نواتجه ونتائجه تركز بقوة على أهدافه الأساسية.

٣٢ - ويوصي المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي: (أ) الاستفادة من المبادرات الجديدة ووضع استراتيجية واضحة للربط بين أهدافه الاستراتيجية العامة والأسس التي تقوم عليها البرامج والمشاريع، وينبغي استعراض المشاريع بمقارنتها بهذه الأهداف للتأكد من أنها تتسق بالقدر الكافي مع الاستراتيجية؛ (ب) ضمان أن تؤكد مرحلة الموافقة على المشاريع الاتساق مع أهداف المكتب الاستراتيجية المتفق عليها؛ (ج) والنظر في تحسين التوجيهات والدورات التدريبية لتعزيز مبدأ الاتساق.

٣٣ - ويوصي المجلس أيضا بأن يكفل المكتب الاتساق في استخدام النتائج الموحدة التي وضعت لكل مجال من المجالات المواضيعية في جميع برامج ومشاريعه من أجل ضمان الاتساق مع الأهداف الاستراتيجية.

فهم تكاليف تنفيذ المشاريع

٣٤ - بعد أن حددت الإدارة التركيز الاستراتيجي للمشاريع التي تنفذها، من الضروري أن تفهم جيدا التكاليف المترتبة على تنفيذها. وكما سبق أن أفاد المجلس في عام ٢٠١٤، لم تكن الإدارة تدرك جيدا ماهية التكاليف. وبالنظر إلى الاعتماد على التبرعات في ظل بيئة تنافسية، فإن عدم فهم التكاليف يمكن أن يؤثر في نهاية المطاف في قدرة المكتب على المنافسة واستدامته المالية في الأمد الطويل. وقد سلمت الإدارة بضرورة تعزيز فهمها للتكاليف بإطلاق مبادرة للمضي قدما تجاه استرداد التكاليف كاملة بدأت في عام ٢٠١٤.

٣٥ - وأقر المكتب بأن تحسين البيانات عن التكاليف سيوفر قدرا أكبر من الوضوح بشأن التكاليف التي تعزى كليا أو جزئيا إلى هذه العملية أو ذاك البرنامج أو المشروع. والدافع إلى إطلاق هذه المبادرة هو ضرورة أن يكفل المكتب أن تسترد البرامج جميع تكاليفها، ومع ذلك ينبغي أن تتمكن أيضا الإدارة بفضل تحسين المعلومات المالية من اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن أولويات التمويل، فضلا عن زيادة توضيح الرؤية فيما يتعلق بالتكاليف العامة. ويشدد المجلس على أهمية شفافية التكاليف العامة بوصفها آلية لدفع عجلة الكفاءة وتحسين القدرة على المنافسة.

٣٦ - وعرف المكتب التكاليف، عند تصنيفه إياها في ثلاث فئات أساسية، هي: التكاليف المباشرة التي تعزى مباشرة إلى تنفيذ البرامج والمشاريع؛ وتكاليف الدعم المباشرة، من قبيل دعم المكتب الميداني والموظفين، وممثلي المكتب، وإدارة المباني والاتصالات؛ والتكاليف غير المباشرة التي لا يمكن أن تعزى بسهولة وبشكل مباشر إلى أنشطة أو مشاريع أو برامج محددة، أو استردادها منها؛ وتشمل تكاليف من قبيل دعم الإدارة المركزية والإدارات، والعلاقات مع الجهات المانحة ومبادرات التحسين. ويؤيد المجلس تأييدا بشكل عام هذه التعاريف؛ غير أن عملية تقدير التكاليف لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا طبقت التكاليف على نحو دقيق ومتسق. وقد تلقت المكاتب الميدانية شتى التعليمات وبعض الدورات التدريبية بشأن استرداد التكاليف، وتم إنشاء لجنة معنية باسترداد التكاليف كاملة لتستعرض التنفيذ. بيد أن المجلس يرى أن الإدارة تحتاج إلى ضمانات تؤكد موثوقية البيانات المتعلقة بالتكاليف، وذلك لكفالة نجاح المبادرة وتضمن المبادئ على النحو الصحيح في عملية اتخاذ القرارات. ولم يكن هناك إطار ضمانات متوفرا وقت مراجعة الحسابات.

٣٧ - وإذا ما توفرت بيانات أفضل عن التكاليف فإن الإدارة ستمكن من تحديد الفروق في التكلفة بين المشاريع والبرامج، لتيسير المقارنة وتقديم معلومات أفضل عن التكلفة يُسترشد بها لوضع ميزانيات أكثر دقة لأنشطة المشاريع الجديدة. وسيؤدي ذلك أيضا إلى تحسينات في توزيع التكاليف بين المشاريع بإنصاف، بما يكفل عدم مشاركة المشاريع في دعم الأنشطة الأخرى أو استنفاد أموال الميزانية العادية. وسيتمكن المكتب بذلك في الوقت المناسب، من مقارنة المستوى الحالي لتكاليف دعم البرامج في اتفاقات الجهات المانحة الحالية بالتكاليف الفعلية، مما سيمكن بدوره الإدارة من العمل مع الجهات المانحة على إعادة النظر في افتراضات التكاليف التي تم طرحها، أو إنهاء الأنشطة التي لا تسترد التكاليف، ولا سيما إذا كانت غير متسقة مع الأهداف الأساسية.

٣٨ - ويتضح من التحليل الأولي الذي أجرته الإدارة أن المستوى الحالي لدعم البرامج والتكاليف العامة التي تعزى إلى المشاريع، ستكون في العديد من الحالات، أقل من التكاليف الفعلية المستردة في اتفاقات الجهات المانحة. وهذا أمر بالغ الأهمية، نظرا لأن أنشطة المشاريع التي لا تسترد تكاليفها بالكامل ستستنزف موارد الميزانية العادية، أو ستتطلب دعما مشتركا من صناديق أخرى. ونتيجة لذلك، لا يمكن أن تستمر المشاريع التي لا تسترد التكاليف كاملة، لأن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى ضغوط مالية على الميزانية العادية.

٣٩ - وقد رحب المجلس بهذه التطورات؛ فالفهم الأوضح للتكاليف أمر أساسي للإدارة المالية الجيدة، فهو يدعم التخطيط وصنع القرارات بشكل أفضل ويساعد على ضمان

استدامة تنفيذ البرامج وما يرتبط بها من تمويل. ومع ذلك، ينبغي أن تحول الإدارة حافظة مشاريعها على أساس الاسترداد الكامل للتكاليف عند الانتهاء من المفاوضات مع الجهات المانحة لتأمين الحصول على فوائد النهج الجديد، وذلك بعد ترسيخ المبدأ الذي مفاده أن من الضروري أن تعجل الإدارة من وتيرة تنفيذها والتوصل إلى فهم مجمل تكاليفها في أسرع وقت ممكن من أجل ضمان نجاح هذه المبادرة. ولاحظ المجلس أنه بدأ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تشغيل ٢٠٤ مشاريع في إطار المبادئ التوجيهية الجديدة لاسترداد التكاليف كاملة. وخلص المجلس إلى أن من السابق لأوانه تقييم أثر استرداد التكاليف على مشاريع معينة، أو التأكد مما إذا كان إطار استرداد التكاليف كاملة يُطبق باستمرار وبدقة في جميع أعمال المكتب. وسيقوم المجلس باستعراض مدى اتساق منهجية تحديد التكلفة وتقييم كيفية استخدام الإدارة للمعلومات في تقاريره المقبلة.

٤٠ - ويوصي المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي: (أ) استخدام البيانات المحسنة المتعلقة بالتكاليف بغرض الاستفادة منها في استراتيجيات أولويات التمويل وبرامج الكفاءة؛ (ب) إنجاز بدء تنفيذ عملية الاسترداد الكامل لتكاليف المشاريع، وتعزيز دعم التوجيه والتدريب لتمكين الموظفين من فهم المبادئ وكيفية تطبيقها على أنشطة المشاريع؛ (ج) وضع عملية تأكد/استعراض لكفالة تصنيف التكاليف باستمرار وعلى نحو موثوق في جميع الأعمال وفقا لإطار استرداد التكاليف.

#### تقييم المشاريع

٤١ - التقييم عنصر حيوي من عناصر الإدارة الاستراتيجية للمشاريع، وهو نشاط يتوقع المكتب أن تضطلع به جميع البرامج. فهو يمكن من تحديد القيمة النقدية للمشروع، ويتيح للإدارة فرصة استخلاص الدروس التي تسترشد بها عند تصميم المشاريع المقبلة وتنفيذها. ويمكن استخدام بيانات التقييم بعد تجميعها لتحديد المواضيع وإدارة المعونة لفهم كيفية تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للمنظمة، والاستفادة منها في خطط المشاريع واستراتيجياتها في جميع العمليات الرئيسية داخل المنظمة.

٤٢ - وقدم فريق المكتب المعني بالتقييم إلى المجلس بيانات تظهر أن نسبة المشاريع المنجزة التي جرى تقييمها بالكامل زادت بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣. واعتبارا من عام ٢٠١٤، جرى تقييم زهاء ٧٥ في المائة من مجموع المشاريع البالغ عددها ١٧٢ مشروعا منجزا أو مكتملا تشغيليا نُفذ منذ عام ٢٠١١، وهي نسبة تفوق بوضوح نسبة ٥٣ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٣. وقد أجرى الفريق في الآونة الأخيرة تحليلا تجميعيا يؤكد زيادة

مخاطر عدم اتساق تصميم المشاريع مع الأهداف الأساسية، إذ توصي ٣٥ في المائة من نتائج التقييمات بالاستثمار في مراحل تصميم المشاريع والبرامج.

٤٣ - وينبغي أن تشكل تقييمات المشاريع جزءاً أساسياً من نظام تقييم إدارة الأداء لدعم الجهود الرامية إلى تحسين الامتثال، وينبغي أن تتولى الإدارة العليا استعراض مستويات تقييم البرامج كجزء من عمليات الرصد التي تقوم بها. ومع مواصلة المكتب برامج التغيير، سيصبح من المهم أكثر فأكثر أن يتمكن مديرو المشاريع من قياس أثر ذلك على تنفيذ البرامج بكفاءة وفعالية؛ وسوف يتأتى ذلك عن طريق عملية تقييم قوية وشاملة.

٤٤ - ويوصي المجلس بأن يتحمل فرادى مديري المشاريع المسؤولية عن مشاريع التقييم من أجل ترسيخ ثقافة التقييم. وينبغي إدراج التقييد بهذا النشاط في نظام تقييم الأداء. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ترصد الإدارة العليا معدلات تنفيذ توصيات التقييم.

## دال - إدارة المخاطر

٤٥ - شدد المجلس، في تقاريره السابقة، على أهمية إدارة المخاطر المؤسسية باعتبارها أداة بالغة الأهمية لتعزيز الحوكمة وتحسين الإدارة والرقابة الداخلية. وقد قام المكتب الآن بتوثيق المخاطر العالية المستوى التي يواجهها، ولاحظ المجلس أنه يجري إحراز مزيد من التقدم في الانتقال بالعملية إلى المستوى التنفيذي. وقد أحرز المكتب تقدماً بالمقارنة مع كيانات الأمم المتحدة التي تنفذ إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة المتعلق بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المؤسسة، ولكن المكتب لم يضع بعد نظاماً للإدارة المنهجية للمخاطر.

٤٦ - وأنشأ المكتب جهة تنسيق معنية بالمخاطر ضمن مكتب المدير التنفيذي للتأكيد على أهمية العملية؛ وعُيّنَت جهات تنسيق أخرى معنية بالمخاطر على مستوى الشعب، تجتمع كل ثلاثة أشهر. وأنشئ سجل للمخاطر في المنظمة في تموز/يوليه ٢٠١٤، يركز على ١٠ مخاطر مؤسسية كبيرة تشمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، مستمدة من قائمة أصلية طويلة تضم أكثر من ٣٠ خطراً. ويغطي السجل المجالات الرئيسية الخمسة التي حددها الأمانة العامة للأمم المتحدة في فهرس المخاطر، على أساس مجالات المخاطر الرئيسية الخمسة المندرجة ضمن نطاق المخاطر في المنظمة، وهي: المجال الاستراتيجي، والإدارة، والتنفيذ، والامتثال، والمخاطر المالية. ويشكل تجميع سجل ال المخاطر عالية المستوى في المنظمة خطوة أولى هامة في عملية إدارة المخاطر. والمخاطر الخمسة الأشد التي حددها الإدارة العليا هي:

(أ) التخطيط الاستراتيجي والميزنة؛

(ب) التحول التنظيمي وتنفيذ نظام أوموجا؛

(ج) الهيكل التنظيمي والمزامنة؛

(د) السلامة والأمن؛

(هـ) المساهمات المالية والمساهمات الخارجة عن الميزانية.

وعند إجراء استعراضنا في نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان السجل يقتصر على تجسيد المخاطر التي حددتها الإدارة العليا، غير أن الإدارة كانت بصدد الانتهاء من إنجاز عملية تجريبية في سبعة مكاتب ميدانية أنشأت سجلات للمخاطر تتعلق بأنشطتها. وتلقت المكاتب الميدانية دورات تدريبية بشأن المخاطر على الإنترنت وأشكال دعم أخرى لتُعدّ سجلات يوافق عليها الممثلون قبل أن تقوم جهات التنسيق المعنية بالمخاطر بتجميعها. ومن المفترض أن تمكن هذه العملية المكتب من اكتساب فهم أفضل للمخاطر التي تواجهها المكاتب الميدانية وإدارتها، وأن تتيح مقارنة سجل المخاطر في المنظمة والتحقق منه على أساس المخاطر المحددة في الميدان. وقد طلبت الأمانة العامة للأمم المتحدة من المكتب أن يقدم تعليقات على التطبيق العملي لعمليات بدء التنفيذ في الميدان.

٤٧ - ويجري تنفيذ عملية أخرى تتطلب قيام كل شعبة بإعداد سجل مخاطر خاص بها، وسيقدم التدريب لجميع مديري البرامج في الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠١٥. ويرى المجلس أن هذه العناصر أساسية في العملية الشاملة من أجل كفالة تحديد المخاطر وإدارتها بصورة شاملة في سياق المكتب. وفي حين أُحرز تقدم إيجابي منذ أن قدم المجلس تقريره الأخير، لا يمكن أن يدير المكتب المخاطر إدارة فعالة ما لم تعكس بصورة منهجية المخاطر الناشئة عن سجلات الشعب والمكاتب الميدانية، ويُثبت أن عملية اتخاذ القرارات قد تغيرت نتيجة لذلك.

٤٨ - وعند استعراض سجل المخاطر المعدّ في عام ٢٠١٤، لاحظ المجلس أنه تقيد شكلا بإطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المؤسسة. وحدد السجل بوضوح إجراءات التخفيف، غير أنه يجري إعداد خطط تخفيف أكثر تفصيلا ستقدم إلى لجنة التنسيق الإداري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ولاحظ المجلس أنه كان من الممكن إدخال مزيد من التعديلات على سجل المخاطر ليكفل أن يقتصر نطاق المخاطر على الجوانب التي تهم المكتب في نطاق مخاطر الأمم المتحدة. وما أن يترسخ إطار المخاطر على المستوى التنفيذي، سيكون من المهم النظر في ما إذا كان من المناسب الاستمرار في تجميع المخاطر المتعلقة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا في سجل واحد، بما أنه يمكن أن يكون

لكل من المجالين مخاطر وسمات وأساليب تصدي خاصة به. ولاحظ المجلس أيضا عند الاستعراض أن السجل الأوّلي للمخاطر في المنظمة لم يتطور، ولم تُعدّل أي من التقييمات الأصلية لتجسد تطور المخاطر أو تدابير التخفيف من حدتها.

٤٩ - ومن المهم للغاية أن تكون إدارة المخاطر عملية مستمرة تستعرضها الإدارة وتختبرها بانتظام، وأن تُستخدم كأداة لأغراض اتخاذ القرارات والمراقبة. ومن المتوقع أن تتطور هذه الخصائص مع مرور الوقت وزيادة نضج عملية إدارة المخاطر في المكتب. وفي حين لاحظ المجلس التطور الذي شهدته العملية، من الضروري الانتهاء من هذا النشاط والانتقال إلى إعداد سجلات يمكن استخدامها في دعم الإدارة في اتخاذ قراراتها. ولم تعد إدارة المخاطر حتى الآن بفوائد حقيقية على الصعيد التشغيلي في إدارة سير العمل؛ ويتوقع المجلس أن يقدم معلومات عن التنفيذ النهائي للعملية المتعلقة بالمخاطر في المكتب في تقريره المقبل.

٥٠ - ويوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي: (أ) إكمال تنفيذ عملية إدارة المخاطر، وجمع المعلومات المتضمنة في سجلات الشعب والمكاتب الميدانية في سجل للمخاطر في المنظمة؛ (ب) القيام بانتظام باستعراض وتحديث السجل لتيسير استخدامه كأداة عملية في اتخاذ القرارات على نطاق المكتب؛ (ج) النظر في ما إذا كان من المناسب الاستمرار في تجميع المخاطر المتعلقة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبمكتب الأمم المتحدة في فيينا في سجل واحد.

## هاء - إدارة الموارد البشرية

٥١ - تشكل الموارد البشرية أحد المخاطر المؤسسية الرئيسية بالنسبة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة الذي يدرك، في فترة التغير هذه، أنه أصبح من الضروري أكثر فأكثر مواءمته قوّته العاملة لتبلي الاحتياجات التشغيلية المتغيرة للمنظمة<sup>(٢)</sup>. ونظر المجلس، خلال الاستعراض الذي قام به، في مدى نجاح دائرة إدارة الموارد البشرية التابعة للمكتب في أداء مهامها، ومدى النجاح في الإشراف عليها، وكيفية استخدامها الموظفين المناسبين للتصدي للتحديات في فرادى البرامج وتلبية احتياجاتها في الوقت المناسب، وذلك مقارنة بالكيانات الأخرى في المنظومة.

(٢) في هذا الفرع، يشمل قوام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة موظفي هذا المكتب وموظفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وبالنسبة للمسائل المتعلقة بتركيبة وتخطيط القوة العاملة، يرى المجلس أنه ينبغي أن تشمل جميع هؤلاء الموظفين.

## دائرة إدارة الموارد البشرية

٥٢ - تتألف دائرة إدارة الموارد البشرية من ٣٤ موظفاً، منهم ٧ موظفون من فئة كبار الموظفين أو من الفئة الفنية. وتشمل الدائرة أربع مهام، هي: مكتب الرئيس؛ واستقدام الموظفين وتنسيبهم؛ وإدارة شؤون الموظفين؛ ووحدة تطوير قدرات الموظفين. وتعمل الدائرة على أساس معيار فعلي يستند إلى أهدافها، وتحقق إلى حد كبير أهدافها المتعلقة بالفترات التي يستغرقها استقدام الموظفين، والتركيبية الجنسانية، ومعدلات إنجاز تقييمات الأداء. وحُلصت دراسة استقصائية بشأن الموظفين، أنجزتها الدائرة في عام ٢٠١٤، إلى أن ٦٣ في المائة من الذين أجابوا على أسئلة الدراسة كانوا "راضين جداً" أو "راضين" عن الخدمات المقدمة إليهم، وأعرب ١٦ في المائة فقط عن عدم رضاهم<sup>(٣)</sup>.

٥٣ - وفي حين أنجزت الدائرة دراسة استقصائية بشأن أداء مهامها، فإنها لا تقوم في الوقت الحالي بإجراء دراسة استقصائية عالمية لجميع الموظفين. ولاحظ المجلس أن هيئات أخرى في الأمم المتحدة تقوم بدراسات استقصائية لاستقاء الآراء بشأن مواضيع كفرص التطوير الوظيفي والحصول على التدريب، ووفرت هذه الدراسات معلومات قيمة في دعم التحسين المستمر. ومن شأن استخدام هذه الدراسات الاستقصائية أن يعزز قدرة المكتب على تحديد احتياجات الموظفين وتلبية احتياجاتهم المتعلقة بالتطوير الوظيفي وتطلعاتهم. كما أن من شأن الحصول على هذه المعلومات أن يدعم على وجه أفضل إدارة المكتب في ترسيخ التغييرات اللازمة في الوقت الذي تواصل فيه تنفيذ برنامج التغيير.

٥٤ - ويوصي المجلس بأن تستخدم دائرة إدارة الموارد البشرية الدراسات الاستقصائية للموظفين لاستبيان آراء جميع الموظفين بشأن مجموعة واسعة من المسائل ذات الصلة بالموارد البشرية من أجل دعم إدارتها للقوة العاملة، وذلك بالاسترشاد بها في وضع استراتيجيات نشر الموظفين وتدريبهم وتنمية قدراتهم.

## الإشراف على مسائل الموارد البشرية

٥٥ - تطّلع الإدارة العليا في المكتب بشكل روتيني على مسائل الموارد البشرية، من قبيل ضبط مواعيد عملية استقدام الموظفين، والتركيبية الجنسانية، ومعدلات إنجاز تقييمات الأداء. وهذه المسائل مُبيّنة في سجل قياس أداء الموارد البشرية المضمن في اتفاقات كبار المديرين مع الأمين العام. ويلاحظ المجلس أن برنامج عمل الاجتماعات الخاصة بفرق الإدارة العليا في المكتب يتضمن بالفعل مسائل الموارد البشرية. إلا أن المجلس يرى أنه يمكن فعل المزيد في

(٣) تستند نتائج الدراسة الاستقصائية إلى الإجابات المقدمة من ١٦٨ موظفاً.

بمجال تحليل بيانات القوة العاملة القابلة للمقارنة بغرض تحديد الاستخدام الأمثل للموارد، كتحقيق التوازن بين موظفي المقر والموظفين الميدانيين على سبيل المثال.

٥٦ - ويبدو أن مسائل الموارد البشرية مدمجة بشكل جيد في إدارة تنفيذ البرامج. وتعمل دائرة إدارة الموارد البشرية مع شعبة العمليات على استعراض احتياجات المشاريع من الموظفين. وتحفظ الشعبة، على سبيل المثال، بخطط فصلية لاستقدام الموظفين تخصّ المكاتب الميدانية. وتتضمن هذه التقارير تفاصيل عن كل وظيفة يُتوقع استقدام موظف ليشغلها، مثل مدّة الوظيفة وبيان المهام المنوطة بشاغلها ورتبتها. وتقتصر هذه التقارير حالياً على الوظائف الخاصة بالمكاتب الميدانية، غير أن مستوى العمليات جيد بالمقارنة مع الترتيبات التي وقف عليها المجلس في هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

٥٧ - ويوصي المجلس بأن تعزز الإدارة فهمها لاحتياجات المشاريع من الموظفين عن طريق استعراضها، في حدود النموذج العام للتوظيف الذي وضعته الأمانة العامة للأمم المتحدة، وعمليات وضع خطط التوظيف للمقر وخطط التوظيف الإقليمية، وتحقيق التوازن في الاستخدام الأمثل للموارد بين موظفي المقر والموظفين الميدانيين وتوصيفات الرتب.

#### خصائص القوة العاملة

٥٨ - يعمل المكتب على الصعيد العالمي، وله موظفون موزعون في ٧٣ مكتبا من المكاتب الإقليمية والقطرية ومكاتب المشاريع. وفي عام ٢٠١٤، بلغ قوام قوته العاملة ١٥٨٥ موظفا، أي بزيادة قدرها ٤ في المائة منذ عام ٢٠١١<sup>(٤)</sup>. ويستخدم المكتب أيضا، بالإضافة إلى قوته العاملة الأساسية، ٩٧٥ موظفا ميدانيا محليا من الموظفين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمن فيهم المتعاقدون على تقديم خدمات وموظفو المكاتب الميدانية المعينون محليا، الذين يشرف البرنامج الإنمائي على إدارتهم جميعا. وأبرم المكتب والبرنامج الإنمائي اتفاق عمل يحدد الخدمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي للموظفين الميدانيين، وأشكال الدعم المالي والإداري التي يقدمها للمشاريع. كما يدير المكتب شؤون الموظفين الذين يتعاقد معهم البرنامج الإنمائي وفقا لمعايير حددها البرنامج الإنمائي.

٥٩ - واستعرض المجلس موضوع إدارة الموارد البشرية في سائر كيانات الأمم المتحدة (الجدول الثاني-٢)، بمقارنة خصائص القوة العاملة التي اطلع عليها في المكتب المعني بالمنحدرات والجريمة بالخصائص الموجودة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

(٤) يستند تقدير تكاليف الموظفين إلى مجموع الموظفين المدرجين في كشوف المرتبات في عام ٢٠١٤.

ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويعمل كل كيان من هذه الكيانات في بيئات تشغيلية مختلفة، ويعتمد في هذا السياق نماذج عمل مختلفة، وهو ما يؤثر في خصائص القوة العاملة. وفي حين يُدرك المجلس أن المكتب ينفذ قدراً أكبر من أنشطة المشاريع والدعم انطلاقاً من مقره مقارنة بالكيانات الأخرى التي لها طابع ميداني أكبر، فإنه يعتقد أن وضع معايير مرجعية تمكن للإدارة من أن تتحكم إذا كان للاختلافات ما يبررها، وتوفير أساس لتتعلم كيانات الأمم المتحدة من بعضها البعض.

## الجدول الثاني-٢

### مقارنة الخصائص الرئيسية للقوة العاملة في ثلاث من منظمات الأمم المتحدة

المكتب المعني بالمخدرات والجريمة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	
١:٢٢	١:٣٤	١:٣٠	نسبة كبار المديرين إلى جميع الموظفين الآخرين
%٧٣	%٧٧	%٧٣	تمثيل الموظفين الوطنيين في القوة العاملة
%٤+	%٧-	%٣-	النسبة المئوية للتغير في عدد الموظفين الوطنيين ضمن القوة العاملة الإجمالية منذ عام ٢٠١١
%٤٦	%٣١	%٣٧	تمثيل الإناث في القوة العاملة
٧٠ ٠٠٠	٥٢ ٠٠٠	٦٦ ٠٠٠	التكلفة المتكبدة عن كل موظف (المرتبات أو الرسوم وجميع الاستحقاقات الأخرى) (بدولارات الولايات المتحدة)
%٥+	%٣-	%٣-	التغير في التكلفة المتكبدة عن كل موظف منذ عام ٢٠١٢

#### ملاحظات

- ١ - جميع البيانات مستقاة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وباستثناء ما هو محدد في الملاحظتين ٢ و ٣، تشمل البيانات فرادى المتعاقدين والموظفين المعيّنين في إطار الشروط المحددة لموظفي الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تشمل البيانات الموظفين الذين يديروهم هذا المكتب بشكل مباشر، باستثناء معيار قياس التكلفة عن الوحدة الذي يشمل الموظفين المصنفين كموظفين تابعين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يُشرف عليهم شركاء.
  - ٢ - رتب كبار المديرين هي الرتبة ف-٥ (أو ما يعادلها) وما فوقها. ولم تدرج رتب كبار المتعاقدين معهم التي تعادل رتب الموظفين من كبار المديرين لأن قدرة هؤلاء الأفراد على إدارة الموظفين في مؤسستهم محدودة بحكم وضعهم كخبراء استشاريين خارجيين.
  - ٣ - البيانات الجنسانية الخاصة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشمل فقط الموظفين المعيّنين في إطار الشروط المحددة للموظفين. وعلى سبيل المقارنة، تمثل الإناث ٣٥ في المائة من الموظفين المعيّنين في إطار الشروط المحددة لموظفي الأمم المتحدة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.
- المصدر: تحليل مجلس مراجعي الحسابات لبيانات الأمم المتحدة. ولا تخضع البيانات والنظم الأساسية لاستعراض مجلس مراجعي الحسابات.

٦٠ - ومنذ عام ٢٠١١، ظلت تركيبة الرتب في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على حالها، إذ يقوم غالبية الموظفين (٧١ في المائة) بمهام الدعم الميداني<sup>(٥)</sup>. وتماثل تركيبة هؤلاء الموظفين نظراءهم العاملين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذين تبلغ نسبتهم ٧٢ في المائة. غير أن النسب، من حيث تكاليف الموظفين، تختلف بشكل ملحوظ. وفي حين أن تكاليف الموظفين المتعلقة بأنشطة المقر تبلغ ٢٧ في المائة بالنسبة للمفوضية، فإنها تبلغ ٧٢ في المائة بالنسبة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. ويعكس ذلك أن العديد من مشاريع المكتب وبرامجه تُدار من فيينا، وليس في إطار عمليات ميدانية. وترد في المرفق الثاني بيانات مفصلة عن تركيبة موظفي المكتب وتكاليفهم.

#### التخطيط للقوة العاملة

٦١ - ازداد الطلب على خدمات المكتب في السنوات الأخيرة، واستجابة لهذا الطلب، وسع الأنشطة التي يضطلع بها، إذ انتقل من توفير البحوث وإسداء المشورة إلى إنجاز المشاريع والبرامج. ونتجت عن هذه التغييرات أعباء عمل جديدة وإضافية على الموظفين، فاقمتها التغييرات في عمليات الإدارة الداخلية مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والانتقال إلى نظام أوموجا، وبدء العمل باسترداد التكاليف كاملة. وستتطلب هذه التغييرات الجديدة من الموظفين تحسين إدخال البيانات واستخدام أفضل لنظم الإدارة من أجل إثراء عملية صنع القرار وإدارة البرامج. ونظرا لهذه التغييرات، والنمو المتواصل للمكتب وتنوع خدماته، يتعين عليه أن يدرأ خطر عدم توافر قدرات القوة العاملة الحالية مع احتياجات العمل في الوقت الراهن. ويرى المجلس أن بإمكان المكتب أن يستفيد بشكل أفضل من مجموعة من الموظفين المخصصين يمكن نشرهم لتعزيز مهارات وكفاءات المكاتب الميدانية خلال فترات زمنية قصيرة للتعامل مع تغييرات محددة في العمل، مثل نقل الموظفين الماليين إلى المكتب الإقليمي في كولومبيا لدعم الموظفين في تنفيذ الممارسات الجيدة.

٦٢ - ويواجه المكتب تحديا حقيقيا في مجال التخطيط للقوة العاملة، يعزى إلى الطابع المؤقت على نحو متزايد للتمويل المخصص لمشاريع محددة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم اليقين ويستلزم مرونة في نشر الموارد من الموظفين. ولا تقدم بياناته الحالية عن تخطيط القوة العاملة نظرة شاملة عن المهارات التي يجب أن يوفرها، أو معلومات عن الاحتياجات من الموارد في الأجلين المتوسط والطويل. وباستثناء رصد تواريخ التقاعد، قام المكتب بنشاط محدود في

(٥) تستند الأرقام إلى بيانات موظفي المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/مكتب الأمم المتحدة في فيينا وموظفي البرنامج الإنمائي الذين يديرهم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

بمجال التخطيط حتى الآن، ويعزى ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى المعلومات عن الأعمال المستمدة من نظمه وعملياته. ويحتاج المكتب إلى جمع بيانات أفضل تكون في شكل يمكن أن يستفيد منه في تحسين فهمه لتوافر الموظفين وقدرتهم على تلبية احتياجاته في المستقبل. ويفترض أن يسمح تنفيذ نظام أوموجا بتوفير قدرات أكثر تطوراً وقوة في مجال جمع المعلومات عن الأعمال.

٦٣ - وقام المكتب ببعض العمل بشأن الاحتياجات من المهارات، إذ أجرت وحدة تطوير قدرات الموظفين تقييماً دورياً للاحتياجات من أجل تحديد الثغرات والاحتياجات من المهارات. وتحدد عملية التقييم كذلك مجالات من أجل تنمية قدرات الموظفين. ومع ذلك، لاحظ المجلس ضرورة إضفاء الطابع الرسمي على هذه العمليات وجمع البيانات بطريقة أكثر منهجية لتيسير إجراء تقييم لمهارات القوة العاملة. ويمكن أن تحسن النتائج المستخلصة من هذه المعلومات عملية اتخاذ الإدارة للقرارات في مجالات مثل الاستقدام، وفي اتخاذ قرارات من قبيل تعيين مديري مشاريع متخصصين أو عامين.

٦٤ - وينبغي أن يستخدم المكتب على نحو أفضل المعلومات المتاحة لديه على الصعيد الداخلي. وقامت وحدة التقييم المستقل باستعراض جميع التوصيات الواردة في تقاريرها وحللتها حسب المجالات المواضيعية. وتتعلق التوصيات المتكررة الأكثر شيوعاً بالتخطيط وإدارة المشاريع. وينبغي أن تستخدم هذه المعلومات في تحديد الاحتياجات من التدريب وفرص التطوير الوظيفي داخل القوة العاملة.

٦٥ - ويوصي المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي:

(أ) في حدود نموذج التوظيف العالمي للأمانة العامة للأمم المتحدة، بناء نموذج للتركيبة الأمثل للقوة العاملة وقدراتها واحتياجاتها من التدريب وذلك في إطار خطة توظيف متوسطة وطويلة الأجل؛

(ب) انتهاز الفرصة التي يتيحها نظام أوموجا لتحسين جمع البيانات الشاملة عن القوة العاملة، واستخدام هذه المعلومات للتخطيط المتعلق بالاستقدام والاحتياجات من الموظفين والقدرات لتلبية الاحتياجات المتوقعة للأعمال في المستقبل؛

(ج) النظر في إعادة إنشاء "أفرقة جواله" في المقر يمكنها أن تدعم المكاتب الميدانية في فترات زمنية قصيرة.

## استقدام القوة العاملة

٦٦ - يرصد المكتب أداءه السنوي قياساً بأهداف الاستقدام باستخدام سجل الأمم المتحدة للنتائج، الذي يشمل هدف إتمام كل عملية استقدام منذ البداية إلى قرار الاختيار النهائي في ٥٥ يوم عمل. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان المكتب يحقق هدفه المتعلق بالاستقدام. وقام مكتب الرقابة الداخلية بتقييم لعملية استقدام المكتب للموظفين الدوليين وتبين له أن المكتب استغرق، في المتوسط، ٤٣ يوم عمل في استقدام الموظفين في عام ٢٠١٤، مقابل ٥٦ يوماً في عام ٢٠١٣ و ٧١ يوماً في عام ٢٠١٢<sup>(٦)</sup>. وعزا مكتب خدمات الرقابة الداخلية أوجه التحسن هذه إلى استخدام قوائم المرشحين المقبولين. ففي عام ٢٠١٤، استخدمت القوائم في ٤٠ في المائة من الحالات، مقابل ٢٠ في المائة فقط في كل من عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٣.

٦٧ - واستعرض المجلس بيانات أحدث عن الاستقدام وخلص إلى أن متوسط الفترة الزمنية المستغرقة في استقدام الموظفين ارتفعت من ٤٣ يوماً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٥٤ يوماً في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤، تم استقدام ٧٥ موظفاً إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا. وترى دائرة إدارة الموارد البشرية أن الزيادة في الفترات الزمنية التي تستغرقها عملية الاستقدام تعزى إلى مسائل تتعلق بنوعية البيانات. وتقر الدائرة بأنه من الضروري تحسين نوعية البيانات التي تجمعها بشأن الاستقدام، وإن كانت هذه العملية معقدة بسبب الطريقة التي تنفذ بها. ففي بعض الأحيان، تشرع الدائرة في عملية استقدام الموظفين للعمل في المشاريع المقبلة قبل توافر التمويل، بغية ضمان أن يبدأ تنفيذ المشروع حالما تتم الموافقة على التمويل، علماً بأنه يمكن تعليق الاستقدام في حال توقع حدوث تأخير في التمويل.

٦٨ - وابتداءً من عام ٢٠١٦، ستقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بتنفيذ إطار التطوير الوظيفي وتنقل الموظفين الخاص بتصنيفات الوظائف، الذي سيشمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. ومنذ عام ٢٠١٠، تنفذ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سياسة في مجال تنقل الموظفين خاصة بالموظفين الدوليين. وتتعترف المفوضية بأن العملية يمكن أن تكون بطيئة ومكلفة، وكذلك الشأن بالنسبة لإدخال تحسينات على العملية لتعزيز الكفاءة والفعالية. وبإمكان المكتب أن يستفيد دروساً من ذلك.

(٦) مراجعة عملية الاستقدام في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٦٩ - وفي إطار الزيارة التي قام بها المجلس إلى مكتب كولومبيا في آذار/مارس ٢٠١٥، استعرض أيضا عملية استقدام الموظفين الوطنيين. وتبين له أن عملية الاستقدام اتسمت بالكفاءة، وكان مستوى مشاركة فريق الموارد البشرية فيها جيدا. ووضع الفريق معالم لمختلف مراحل العملية، وعثر المجلس على ما يدل على الاتصال مع أفرقة المشاريع للحد من التأخير. وكان متوسط الوقت الذي يستغرق منذ الإعلان عن الوظيفة حتى الاستقدام يتراوح بين شهر وشهرين، وهو ما اعتبر أفضل بالمقارنة مع المكاتب القطرية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي استغرقت، في المتوسط، شهرين إضافيين.

٧٠ - ويجمع فريق الموارد البشرية التابع لمكتب كولومبيا بيانات عن جوانب عديدة من عملية الاستقدام، مثل الوقت المستغرق منذ الموعد النهائي لتقديم الطلبات إلى حين إعداد قائمة مختصرة للمرشحين. وعلى أساس تلك البيانات أمكنه تحديد جوانب النجاح، والمجالات التي يمكن إجراء تحسينات فيها. ولاحظ المجلس أنه تم التحقق من كل المرشحين المدرجة أسماؤهم في القائمة المختصرة بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية، وأن من الممكن للتقليل من عمليات التحقق هذه والانتقال إلى نظام أكثر تناسبا وقائم على العينات، من خلال الاستفادة من معرفة الفريق بأفرقة المشاريع وقدرتها على إدارة عملية الاستقدام.

٧١ - ويوصي المجلس بأن يقوم المكتب بتحسين نوعية البيانات المجمعة بشأن الاستقدام وتتبع أثر أي تأخيرات في العملية على تنفيذ العمليات.

٧٢ - ويوصي المجلس أيضا بأن يستفيد المكتب دروسا من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الهيئات التي تستخدم إطارا لتنقل الموظفين وأن يكفل الاسترشاد بملاحظاتها في تنفيذ الإطار.

## واو - إقرارات الإدارة

### ١ - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

٧٣ - أبلغ المكتب المجلس أنه شطب رسميا مبلغ ٣,٠٢ ملايين دولار (مقابل ١١,١ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣) من النقدية والمبالغ المستحقة القبض. وشمل هذا الرصيد مبلغ ٠,٧٠٣ مليون دولار تم شطبه لبرنامج المخدرات ومبلغ ٢,٣٤ مليون دولار تم شطبه لبرنامج مكافحة الجريمة. وعلاوة على ذلك، تم شطب أصول من الممتلكات غير المستهلكة تصل قيمتها الدفترية الصافية إلى ١٣,٢٥٧ مليون دولار (مقابل ٢٤ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣)؛ وكان مبلغ ١٣ مليون دولار منها في شكل أصول منقولة إلى المستفيدين تمشيا واتفاقات المشاريع.

## ٢ - المدفوعات على سبيل الهبة

٧٤ - أبلغ المكتب المجلس أنه لم تدفع أي مبالغ على سبيل الهبة في عام ٢٠١٤ (الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا شيء).

## ٣ - حالات الغش والغش المفترض

٧٥ - وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار ٢٤٠)، يخطط المجلس لمراجعته للبيانات المالية أملا بدرجة معقولة في العثور على أخطاء جوهرية ومخالفات (بما في ذلك الأخطاء الناجمة عن الغش). ومع ذلك، ينبغي عدم الاعتماد على مراجعة المجلس لتحديد كل الأخطاء والمخالفات. فالمسؤولية الرئيسية عن منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق الإدارة.

٧٦ - وأثناء مراجعة الحسابات، يستفسر المجلس الإدارة بشأن مسؤوليتها عن الإشراف على تقييم مخاطر الغش المادي والعمليات القائمة من أجل تحديد مخاطر الغش والتصدي لها، بما في ذلك أي مخاطر غش معينة تحددها الإدارة أو يوجه انتباهها إليها. كما يستفسر المجلس عما إذا ما كانت للإدارة أي معرفة بأي غش فعلي أو مشتبه فيه أو مزعوم.

٧٧ - ولم يعثر المجلس على أي حالات غش في مراجعته للحسابات، ولم يفض ما قمنا به من اختبار إلى اكتشاف حالات من هذا القبيل. وعلى الرغم من توافر إطار داخلي للرقابة وبرنامج تابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، لا يوجد حاليا أي إطار منهجي لمنع الأنشطة الاحتيالية والكشف والإبلاغ عنها ولم يتم النظر بصورة منهجية في مخاطر الغش. وبالتالي، فإن للمجلس إجراءات محدودة يمكنه استخدامها لتحديد ما إذا كان مستوى الغش المبلغ عنه كاملا، ويعتقد أنه من الممكن أن يحدث نقص كبير في الإبلاغ.

٧٨ - وأبلغ المكتب عن حالة غش واحدة هي قيد التحقيق (مقابل ست حالات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣). ولم تكن هناك أي حالة غش مالي مدعومة بالأدلة خلال عام ٢٠١٤ أدت إلى تكبد المكتب خسائر مالية، وقد تم استرداد الأموال. وبلغت قيمة الغش المفترض ١٨ ١١٥ دولارا (نُقح المبلغ المسجل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، إذ خُفض إلى ٢٣ ٥٩٨ دولارا). وجميع أعمال الغش المحتملة هذه ارتكبها موظفون، وشملت الاحتلاس، أو الاحتيال المتعلق بالإجازة المرضية، أو إساءة استخدام الأصول، أو عدم الامتثال للتعليمات الإدارية. ولم يرفع المكتب أي دعاوى جنائية ضد الأفراد المعنيين فيما يتعلق بعمليات الغش المرتكبة.

٧٩ - وخلال عام ٢٠١٤، أكمل المكتب تحقيقاته في أربع حالات غش تقدر قيمتها بمبلغ ١٣ ٣٠٨ دولارات. ولا تشمل الحالات التي أبلغ بها المجلس إلا تلك التي يؤثر فيها الغش أو الغش المفترض على المكتب بشكل مباشر.

## زاي - شكر وتقدير

٨٠ - يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما أبداه وكيل الأمين العام والموظفون التابعون له من تعاون مع موظفي المجلس وما قدموه لهم من مساعدة.

(توقيع) موسى جمعة الأسد

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات  
في جمهورية تنزانيا المتحدة  
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

(توقيع) السير أمياس س.إ. مورس

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات  
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية  
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) شاشي كانت شارما

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة

- ١ - في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، من أصل التوصيات المفتوحة البالغ عددها ٣٥ توصية والمقدمة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والسنوات السابقة، ما زالت ١٣ توصية (٣٧ في المائة) قيد التنفيذ، و ٢٢ توصية (٦٣ في المائة) قد نُفذت أو استعيض عنها بأخرى. ولا توجد توصيات تدرج ضمن فئة "لم تُنفذ".
- ٢ - وأحرز تقدم إيجابي عموماً في العديد من التوصيات المشار إليها باعتبارها "قيد التنفيذ"، في مجالات عدة منها الحصول على صورة دقيقة عن المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في المشاريع والبرامج مقارنة بالمعالم؛ وتحسين البيانات المتعلقة بحجم وقيمة مشتريات المكاتب الميدانية.
- ٣ - ويبين الجدول أدناه حالة تنفيذ جميع توصيات المجلس السابقة.

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة

الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية أول مرة	موجز التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/مايو ٢٠١٥	تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/أبريل ٢٠١٤	نُفذت قِـد بالـكامل التنفيذ	لم تُنفذ الأحداث المجلس تجاوزتها أغلقها
٢٠١٢-٢٠١٣ <sup>(١)</sup> الفقرة ٢٠	أوصى المجلس بأن تُنسق أيُّ تحسينات للنظام بحيث تُفيد المستخدم المباشر وتلبي الاحتياجات المؤسسية. وتؤدي الخصائص الوظيفية للأنظمة وتجزؤها إلى الحد من القدرة على رصد واستعراض الإدارة المالية مركزياً ويسر وسهولة. ويشغّل المكتب في الوقت نفسه نظاماً من الضوابط على درجة عالية من اللامركزية	التوصية قيد التنفيذ	يكرر المجلس توصيته الصادرة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وسيقوم المكتب بتنفيذ الخطوات الأولية لنظام أوموجا بدءاً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥	X	تجاوزتها أغلقها

الفترة المالية التي  
قدمت فيها التوصية  
أول مرة

موجز التوصية

تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/  
مايو ٢٠١٥

تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/  
أبريل ٢٠١٤

تُنفذت قِـد لم تجاوزتها أغلقها  
بالكامل التنفيذ تُنفذ الأحداث المجلس

٢٠١٢-٢٠١٣،<sup>(١)</sup>  
الفقرة ٢٣

أوصى المجلس بأن يقوم  
المكتب بتوسيع نطاق  
تقارير المكاتب الميدانية  
لتشمل مجالات مثل  
المتلكات غير المستهلكة

يُرسل المكتب التعليمات المتعلقة بإقفال X  
الحسابات إلى كل مكتب من المكاتب  
الميدانية التي ترفعها المكاتب الميدانية  
للمكتب مجالات مختلفة، بما في ذلك توقيع  
كشوف المرتبات شهريا، وتوقيع سجل اقتناء  
الأصول، والتحديد الشهري للأغراض التي  
أنفقت عليها المصروفات من أجل استعراض  
استخدام الأموال حسب الالتزامات الممهورة  
بتوقيع مدير المشروع/البرنامج. وإضافة إلى  
ما سبق، يلزم التصديق السنوي من القائمة  
المرجعية لإقفال حسابات المكاتب الميدانية في  
نهاية العام، التي تشمل التثبيت من عملية  
التحقق من الأصول المادية والامتثال لمبدأ  
التسليم

وإضافة إلى ما ذكر أعلاه، فإن تقرير الرقابة  
الداخلية السنوي يُستخدم منذ عام ٢٠١٠  
وقد جرى استعراضه وتعديله في عام ٢٠١٣  
ليشمل تصديق الممثل الميداني على الامتثال  
للمتطلبات الفنية والإدارية

٢٠١٢-٢٠١٣،  
الفقرة ٢٦

أوصى المجلس بأن يعزز  
المكتب نشاطه  
الاستعراضى الفصلي  
بشكل يكفل سلامة ودقة  
الالتزامات غير المصفاة  
والممتلكات غير  
المستهلكة، والنظر في زيادة  
التوجيه والإشراف في هذا  
المجال لزيادة كفاءة تكيف  
الالتزامات مع التغييرات في  
الوقت المناسب

تُنفذت التوصية  
قام المكتب بتعزيز التقارير المتاحة  
للمستعملين من أجل استعراض ورصد  
الالتزامات غير المصفاة  
وإضافة إلى ذلك، أصدر المكتب رسائل  
يومية لجميع المستعملين بشأن استعراض  
الالتزامات غير المصفاة (١٤ كانون  
الثاني/يناير ٢٠١٤ و ٢٥ آب/أغسطس  
٢٠١٤). ونظم المكتب أيضا:

- حلقة عمل تدريبية بشأن رصد  
واستعراض الالتزامات غير المصفاة  
(٤ دورات في تشرين الثاني/نوفمبر  
٢٠١٤، حضرها ٨٠ موظفا)؛

- حلقة عمل تدريبية بشأن شرح المعايير  
المحاسبية الدولية للموظفين العاملين في

يؤكد الاستعراض الذي أجراه المجلس أن  
رصد الالتزامات غير المصفاة قد تحسن،  
بوصفه منتجا ثانويا من منتجات الانتقال  
إلى المعايير المحاسبية الدولية. وجرى  
مواصلة نظم المكتب بحيث تمكن  
المستخدمين من "الإشعار  
بالاستلام" مقابل الالتزامات غير  
المصفاة، مما يعني أن يجري استعراض تلك  
الالتزامات وتحديثها مرة واحدة سنويا  
على الأقل

وقد مكنت آلية "الإشعار  
بالاستلام" الجديدة من المعالجة الآلية  
لدفعات استحقاقات الإقرارات المقدمة  
بناء على المعايير المحاسبية الدولية

ولا تزال المذكرات الفصلية المتعلقة  
باستعراض الالتزامات غير المصفاة تصدر

الفترة المالية التي  
قدمت فيها التوصية  
أول مرة

موجز التوصية

تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/  
مايو ٢٠١٥

تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/  
أبريل ٢٠١٤

تُفُذت قِيد لم تجاوزتها أغلقها  
بالكامل التنفيذ تُفُذ الأحدث المجلس

فبينما (١٣ دورة في الفترة الواقعة في ما بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حضرها ١٩١ موظفا) والمكاتب الميدانية (٦ دورات مقامة على نظام ويكس في الفترة الممتدة في ما بين أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حضرها ٧٥ متصلا عبر نظام ويكس) وأخيرا، تابع المكتب الأمر مباشرة مع مسؤولي التنسيق على صعيد الشعب ومع موظفي التصديق. وقد أسفرت تلك النتائج عن انخفاض ملموس في عدد الالتزامات غير المصفاة في نهاية العام وعن تحسن في نوعية السجلات

وُترصد. وقد حدث انخفاض نسبته ٢٥ في المائة في مستوى الالتزامات غير المصفاة، مما يشير إلى تحسن الاستعراض والتحديث.

وأدرج موظفو المالية الالتزامات غير المصفاة في الاستعراض الذي أجروه قبل إصدار تنقيحات/تعديلات الميزانية

بيد أنه من السابق لأوانه معرفة إذا كان يجري استعراض عملية الرصد كل ثلاثة أشهر وترسيخها أم لا

- ٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٣٠
- أوصى المجلس بأن تقوم المكاتب الميدانية التابعة للمكتب بتحديث سجلات الأصول الثابتة بسرعة، باستكمالها بما يحدث من إضافة أو تصريف أو نقل عند الانتهاء من استخدام أصول المشاريع أو تسليمها
- ٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٣٤
- أوصى المجلس بأن يجد المكتب حلوًا لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن يدرج في عملياته على وجه الاستعجال وسائل لإدخال البيانات والتحقق منها في الوقت المناسب
- X
- يؤكد فحص الممتلكات غير المستهلكة أن هذا المجال قد شهد تحسنا واضحا عما كان عليه في نتائج مراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. بيد أنه لا تزال تحدث أخطاء بسيطة، ولكن المجلس كان يتوقع حدوث ذلك إلى حد ما، لأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يتطلب تغييرا في الثقافة سيستغرق فترة طويلة من الزمن لترسيخها
- X
- تحسّنت البيانات المقدمة لمراجعة الحسابات عما كانت عليه في استعراض الأرصدة الافتتاحية حتى نهاية السنة الأولى للمعايير المحاسبية الدولية، ولكنها تحققت من خلال عمليات يدوية بدرجة كبيرة وجدول بيانات ضخمة وكان أثر البيانات المالية على جداول البيانات ونظم تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة معقدا جدا أحيانا، مما جعل
- تُفُذت التوصية بعد تلقي التعليمات الصادرة عن مقر المكتب، أنجزت جميع المكاتب الميدانية عمليات التحقق الخاصة بها من الأصول الثابتة، وقدمت التسويات بين نتائج التحقق وسجل الأصول الثابتة إلى دائرة إدارة الموارد المالية وستواصل المكاتب المعنية التابعة لمقر المكتب، عند الحاجة، توفير الخبرة التقنية بشأن الإجراءات المناسبة اللازمة لتحديث سجلات الأصول الثابتة إذا طرأت إضافات لأصول المشاريع أو تم التصرف فيها وأو نقلها
- تم تنفيذ هذه التوصية بقدر الإمكان ومع مراعاة التنفيذ المزمع لنظام أوموجا. وتمت زيادة تعزيز سجل الأصول الثابتة للمكاتب الميدانية بحيث تُقيد في السجل المعلومات المتعلقة بأصول المشاريع. ولتقييم صحة واكتمال مدخلات البيانات وبيانات الاستعراض، تم أخذ عينات إضافية

الفترة المالية التي  
قدمت فيها التوصية  
أول مرة

موجز التوصية

تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/  
مايو ٢٠١٥

تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/  
أبريل ٢٠١٤

تُفُذت قِيد لم تجاوزتها أغلقها  
بالكامل التنفيذ تُفُذ الأحداث المجلس

عملية متابعة البيانات تستغرق وقتاً  
طويلاً. وفي المقابل، فإن القدرة على  
التحقق من المعلومات المالية لا تزال  
تخضع للتأثيرات بسرعة وسهولة

X

أحرز تقدم جيد (على النحو المبين في  
هذا التقرير). بيد أنه لا توجد عملية  
مراجعة واضحة تبين أنه قد تم وضع  
وتنفيذ إجراءات للتخفيف من المخاطر.  
كما أن المكتب لا يزال في طور تنفيذ  
سجل المخاطر في المكاتب الميدانية؛  
ولذلك فإن المجلس يعتبر أن هذه التوصية  
قد قطعت شوطاً بعيداً، ولكنها لا تزال  
قيد التنفيذ، ومن المقرر أن يقوم المكتب  
بمواصلة العمل خلال عام ٢٠١٥

تُفُذت التوصية

أوصى المجلس بأن ينتهي  
المكتب، بحلول حزيران/  
يونيه ٢٠١٤، من وضع  
سجله للمخاطر التنظيمية  
بتحديد الأولويات  
وإجراءات التخفيف من  
المخاطر. وينبغي أن  
يستعرض السجل بانتظام  
فريق من كبار موظفي  
المكتب، ويتخذ الإجراءات  
اللازمة للتخفيف من  
أي مخاطر تنشأ

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>  
الفقرة ٣٨

X

استعرض المجلس تقارير الخلاصات التي  
تناول المشاريع والميزانية والنفقات

يرى المكتب أن التوصية قد تُفُذت ويشير إلى  
أن: "دائرة تكنولوجيا المعلومات قد أعدت  
تقريراً يبين عدد المشاريع الجارية بما يشمل  
الميزانيات والمصروفات المقترنة بها. والتقرير  
متاح في إطار تطبيق استمارات تنقيح  
الميزانية، والطلبات الآنية، والبيانات المالية،  
وغير ذلك"

أوصى المجلس بأن ينشئ  
المكتب وسائل موثوقة  
لاستخراج المعلومات عن  
عدد المشاريع الجارية التي  
يديرها، وعن ميزانية  
ومصروفات كل  
مشروع منها

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>  
الفقرة ٤٠

الفترة المالية التي  
قدمت فيها التوصية  
أول مرة

موجز التوصية

تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/  
مايو ٢٠١٥

تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/  
أبريل ٢٠١٤

نُفذت قيد لم تجاوزتها أغلقها  
بالكامل التنفيذ نُفذ الأحداث المجلس

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٤٥

أوصى المجلس بأن يحدد  
مديرو مشاريع المكتب  
بوضوح وبإيجاز، في وثائق  
تنقيح المشاريع التي تقترح  
زيادة ميزانيتها أو تمديد  
مدتها، النواتج الإضافية  
المرجوة من تلك الزيادة  
أو ذلك التمديد

يرى المكتب أن التوصية قد نُفذت ويشير إلى  
أنه قد: "أُتبع في التنقيحات التي أجريت  
مؤخرا للمشاريع النموذج المنقح الذي  
يقضي بأن يحدد المديرون النواتج التي  
أضيفت و/أو تغيرت بسبب التنقيح"

X استعرض المجلس نموذجاً يقتضي قيام  
مديري المشاريع ببيان "التغيير في  
النتائج" الناجم عن تنقيح المشاريع. غير  
أنه من الشائع الإجابة على هذا القسم  
بـ "لا ينطبق". وترد إرشادات بشأن  
ملء النموذج. وسيطعن في هذه الردود،  
ولكن ما زال ينبغي عمل الكثير لإتمام  
العملية كما ينبغي لأول مرة

ويمكن تتبع تنقيحات المشاريع من خلال  
(ProFi). فهو يقوم بجمع بيانات عن  
تفاصيل تنقيحات المشاريع في عام  
٢٠١٤، وعدد التقارير الواردة والمسار  
الإداري الذي اتبعته، وعدد تنقيحات  
المشاريع غير المصحوبة بتعليقات أخرى،  
والعدد الذي تمت دراسته مشفوعاً  
بالتعليقات، أو الذي أعيد من أجل  
تنقيحه

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٤٦

أوصى المجلس بأن يقوم  
المكتب، بانتظام بتحليل  
أسباب تنقيح المشاريع  
أو تمديداتها، ليتمكن تحديد  
إن كان النهج الحالي القائم  
على أساس المشاريع هو  
أكفأ طريقة لضمان  
التمويل لإيجاز النواتج،  
وتحديد نطاق تحسين  
تخطيط المشاريع

يرى المكتب أن هذه التوصية "قيد التنفيذ"،  
ويشير إلى أن: "تنقيحات المشاريع ستم  
عندما تكون هناك حاجة لتمديد المدة أو  
عند حدوث زيادة في ميزانية المشاريع.  
والعدد الحالي لمشاريع المكتب هو أقل بكثير  
من ذي قبل (على سبيل المثال، في ٢٠١٠) على  
الرغم من حدوث زيادة كبيرة في حجم  
البرامج. وهذا يقوم دليلاً على المزيد من  
الترشيد في عدد المشاريع وتنقيحاتها. ويؤكد  
كل من دليل البرامج والعمليات، والمبادئ  
التوجيهية المتعلقة بنهج البرمجة المتكاملة  
الخاصة بالمكتب أن المشاريع ستظل تشكل  
الوسيلة التشغيلية للتنفيذ."

X استعرض المجلس الأدلة على تقارير تنقيح  
المشاريع وأشار إلى أن تلك الأدلة تتطلب  
تصريحاً مباشراً بالموافقة من دائرة إدارة  
الموارد المالية ودائرة إدارة الموارد البشرية  
(في حالة تعيين الموظفين الدوليين)  
ومشاورات إلزامية مع الأقسام التقنية  
والفنية بالمقر قبل تقديمها إلى قسم دعم  
إدارة العمليات الميدانية للاستعراض  
النهائي، ثم إرسالها إلى مديري الشعب  
لإبداء تعليقاتهم عليها. وييسر استعراض  
عينة من جميع تنقيحات المشاريع التي تمت  
الموافقة عليها في الربع الأول من عام  
٢٠١٤ أن معظم تنقيحات المشاريع التي  
تمت دراستها في تلك الفترة والبالغ عددها  
٣٨ تنقيحاً قد تم لأسباب إدارية في المقام

الفترة المالية التي  
قدمت فيها التوصية  
أول مرة

موجز التوصية

تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/  
مايو ٢٠١٥

تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/  
أبريل ٢٠١٤

تُفذت قيد لم تجاوزتها أغلقها  
بالكامل التنفيذ تُفد الأحداث المجلس

الأول، على النحو التالي: طلب  
٢٤ تنقيحاً لمشاريع تمديدا لأسباب مختلفة  
وُفحت ٩ مشاريع لغرض وحيد هو  
إدخال تعديلات على موظفي المشروع  
ووقف المجلس على شواغل أعرب عنها  
ميدانيا بشأن سرعة الموافقات التي  
يعطيها المقر

- أوصى المجلس بأن يكفل المكتب التزاما واضحا بأهداف المشاريع من جانب البلدان المستفيدة قبل تنفيذها؛ وألا يمضي قدما في تنفيذها إلا عندما تكون هناك اتفاقات رسمية قائمة
- يرى المكتب أن هذه التوصية تم تنفيذها ويذكر أن: "مجلس مراجعي الحسابات أشار إلى هذه التوصية فيما يتعلق بمراجعتيه حسابات المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبناء على الردود السابقة المقدمة عند صدور رسالة الإدارة ذات الصلة، يعكف المكتب على وضع برنامج جديد للمكتب الإقليمي لآسيا الوسطى مع الإدماج الكامل للدول الأعضاء أو البلدان المستفيدة. ويلاحظ المكتب أن هذه التوصية صدرت في وقت لم يكن فيه وجود للبرنامج الإقليمي لآسيا الوسطى. وقد دخل هذا البرنامج الإقليمي طور الإعداد حاليا، وسوف يوقع عليه جميع البلدان المستفيدة وسيقدم خلال الاجتماع الوزاري المقبل بشأن مذكرة التفاهم. وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة للبرامج العالمية فإنها لا تتطلب نفس إجراءات التوقيع التي تتطلبها البرامج الميدانية؛ ولكن هناك دائما حاجة إلى أدلة خطية على رغبة المستفيدين واستعدادهم للمشاركة في البرنامج في شكل رسائل خطية، وتحديد مراكز التنسيق أو ورود طلب صريح للمساعدة من الدول الأعضاء. ويشار أيضا إلى وجوب إعداد مذكرات تفاهم في حالات منتقاة عند الاقتضاء."
- X استعرض المجلس قائمة مرجعية مستخدمة للموافقة على المشاريع. ويتعين أن يقوم مديرو المشاريع باستكمال هذه القائمة للتأكد من توقيع دولة ما من الدول الأعضاء على الاتفاق. ويتعين إرفاق نسخة من الاتفاق الموقع عليه. ولا يتسنى لدائرة إدارة الموارد المالية، الإفراج عن الأموال التي تسمح ببدء أنشطة المشروع إلا بعد تحميل التوقيع على نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (ProFi)

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٤٨

الفترة المالية التي  
قدمت فيها التوصية  
أول مرة

موجز التوصية

تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/  
مايو ٢٠١٥

تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/  
أبريل ٢٠١٤

نُفذت قيد لم تجاوزتها أغلقها  
بالكامل التنفيذ تُنفذ الأحداث المجلس

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٥٣

أوصى المجلس بأن يتحقق المكتب في مرحلة التخطيط، في حالة تنفيذ مشاريع بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مما إذا كانت هناك أي أنشطة يمكن الاضطلاع بها من جانب واحد، والتخطيط لها وفقاً لذلك

يرى المكتب أن هذه التوصية قد نفذت ويعلن أن: "المكتب لاحظ أن هذه التوصية أصدرها المجلس بعد مراجعته حسابات مكتب الاتصال والشراكة في البرازيل. وحتى الآن، لم يتم إجراء مفاوضات مشتركة بين مكتب الاتصال والشراكة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن أي اتفاقات جديدة. وفي المشاريع الأخرى المشتركة بين الوكالات، يتبع المكتب نهج البرامج المشتركة الذي تعتمد الأمم المتحدة. ومن الأمثلة على المشاريع المشتركة التي اضطلع بها المكتب في الآونة الأخيرة برنامج الأربع سنوات المعنون 'العمل العالمي لمنع ومواجهة الاتجار بالبشر' وتهريب المهاجرين. وسيتولى المكتب تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية باعتبار أن كلا منها شريك منفذ سيكون مسؤولاً عن تنفيذ كل نتيجة على حدة في إطار البرنامج."

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٥٧

أوصى المجلس بأن يقوم مديرو الشعب في المكتب باتخاذ إجراءات تصحيحية في حالة عدم قيام مديري المشاريع بتحميل التقارير المحلية وإتاحتها على نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية في غضون شهر من انتهاء فترتها، وذلك لكي تكون للمديرين وللأطراف صاحبة المصلحة صورة واضحة عن سير المشروع ويتمكنون من معالجة ما قد يطرأ من مشاكل في إنجاز النواتج في الوقت المناسب

يرى المكتب أن هذه التوصية قد نفذت ويذكر أن: "الامتثال لمطلب تحميل التقارير المحلية السنوية ونصف السنوية قد تحسن. وتم التأكيد في رسائل متكررة موجهة بالبريد الإلكتروني من مديري الشعب على تقديم تقارير المكاتب الميدانية في الوقت المناسب. وتقوم جميع الشعب برصد الامتثال ويتم توجيه رسائل تذكيرية منتظمة عند الضرورة."

اطلع المجلس على نسخ من رسائل إلكترونية عامة موجهة للمديرين لتذكيرهم بالحاجة إلى إتمام تحميل التقارير المحلية السنوية. وحتى صدور تقرير أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، صُنفت ٨ حالات "معلقة". وقد تحسن الامتثال منذ قيام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة باستحداث نظام للرصد. وفي الوقت نفسه، جرى توسيع نطاق نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية ويتم إرسال رسائل إلى مديري المشاريع بصورة آلية لتنبيههم إلى رفع تقارير محلية وإرسال رسائل تذكيرية ممكنة بصفة متكررة إذا تأخر تقديم التقارير عن موعده. ويتم أيضاً الإبلاغ عن الامتثال (وترميزه بالألوان) في تقارير الرصد

الفترة المالية التي  
قدمت فيها التوصية  
أول مرة

موجز التوصية

تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/  
مايو ٢٠١٥

تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/  
أبريل ٢٠١٤

تُنفذت قيد لم تجاوزتها أغلقها  
بالكامل التنفيذ تُنفذ الأحداث المجلس

الفصلية. وتتواصل متابعة التقارير التي  
انقضت مهلة الشهر الواحد المحددة  
لتسليمها، من خلال رسائل البريد  
الإلكتروني

X

يقر المجلس بأنه سيتم زيادة ترشيد/تعديل  
متطلبات الإبلاغ مع بدء تطبيق نظام  
أوموجا. واستعرض المجلس اثنين من  
التقارير الحالية عن أداء البرامج بلغ عدد  
صفحاتهما ٢٣ و ٢٩ صفحة، على  
التوالي

يذكر المكتب أن هذه التوصية قيد التنفيذ؛  
ويواصل قائلًا: ”مع بدء العمل بالتقرير  
السنوي عن أداء البرامج ووضع نموذج  
مبسط لتقديم التقارير السنوية على هذا  
النحو، قام المكتب بتبسيط عمليات الإبلاغ  
على الصعيد الميداني وجعلها أكثر وضوحًا.  
ويوفر هذا التقرير أيضًا بيانات مصدرة  
للتقرير السنوي للمكتب اعتبارًا من عام  
٢٠١٥. ومع إطلاق عملية المكتب الجديدة  
المتعلقة بالتقارير السنوية، سيتم استعراض  
جميع التقارير المتعلقة بالمشاريع والبرامج بناء  
على ذلك في عام ٢٠١٥.“

أوصى المجلس بأن يستعرض  
المكتب متطلبات الإبلاغ  
الحالية، سواء للأغراض  
الداخلية أو لصالح الجهات  
المانحة، لتحديد ما إذا  
كانت هناك طريقة أكثر  
اقتصادًا لتنفيذ ذلك، من  
خلال تبسيط أو ترشيد  
متطلبات الإبلاغ على سبيل  
المثال، أو التقليل إلى أدنى  
حد من المدخلات التي  
يطلبها موظفو المشاريع.

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٥٨

X

استعرض المجلس مذكرة بعث بها مدير  
شعبة العمليات في تشرين الثاني/نوفمبر  
٢٠١٤، يذكر فيها الممثلين بقائمة  
التقارير التي كان مطلوبًا إعدادها في  
كانون الثاني/يناير. وقد وُجّهت رسالة  
تذكيرية في ١ كانون الثاني/يناير  
٢٠١٥. ولم يلاحظ المجلس دليلًا على  
عدم الامتثال.

يشير المكتب إلى أن هذه التوصية قد نفذت،  
كما يشير أيضًا إلى: ”أن رسالة اليوم  
الصادرة عن مدير شعبة العمليات في  
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ شددت  
على أهمية تقارير المكاتب الميدانية. وتحدد  
وحدة التخطيط الاستراتيجي والشؤون  
المشتركة بين الوكالات، وأمانة لجنة  
استعراض البرامج والأقسام الإقليمية الجدول  
الزمي لاستعراض اللجنة التقارير المتعلقة.  
وتقوم أمانة لجنة استعراض البرامج أيضًا  
بإبلاغ مديري الشعب ومديري البرامج  
بالتقارير المرحلية السنوية المتعلقة/التأخرة.“

أوصى المجلس بأن يطلب  
المكتب من مديري الشعب  
التابعة له اتخاذ إجراءات  
تصحيحية عند عدم قيام  
مديري البرامج الإقليمية  
والقطريّة بتقديم  
استعراضات مرحلية سنوية  
بشأن أداء تلك البرامج إلى  
لجنة استعراض البرامج  
التابعة للمكتب، حتى يتسنى  
إحضار التقدم المحرز  
للرقابة. وينبغي للجنة  
استعراض البرامج إبلاغ  
المدير التنفيذي ومدير  
الشعبة المعني بجميع حالات  
عدم الامتثال

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٦٠

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٦٤

أوصى المجلس بأن يقوم المكتب، بحلول آب/أغسطس ٢٠١٤، بإنتاج صورة كاملة ودقيقة عما يقوم به المكتب من إنفاق مع الأطراف الخارجية ومن خلالها، وذلك لتحديد المجالات التي قد تتطلب المزيد من الدعم، أو الموارد، أو النظر في مدى الامتثال، للتأكد من أن للمكتب القدرة الكافية لإدارة علاقاته مع الأطراف الخارجية. وينبغي أن يستكمل المكتب هذه المعلومات ويستعرضها بانتظام كل ثلاثة أشهر في الوضع الأمثل، وسنويا على الأقل.

يشير المكتب إلى أن هذه التوصية قد نفذت، كما يشير إلى أنه: "لكفالة اكتمال الإنفاق، طلب إلى جميع المكاتب الميدانية التابعة للمكتب تقديم تأكيدات بشأن التزامات الأطراف الخارجية - بما في ذلك الأطراف التي تتم مخاطبتها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وما زال الإبلاغ عن الشركاء المنفذين يتم عن طريق استعمال أجزاء مستقلة ضمن المشاريع التي يُمنح فيها الشركاء المنفذون مخصصات في إطار الاتفاقات المبرمة مع الشركاء المنفذين وتسجل المنح المقدمة في نظام خاص بتتبع المنح من أجل التأكد من اكتمال الخطوات اللازمة للحصول عليها، فضلا عن الإبلاغ عنها في إطار بند نفقات المنح. وكجزء من عملية الإقفال المالي يتم التوفيق بين المدفوعات المقدمة إلى الأطراف الخارجية، المبلغ عنها تحت بندي المنح والشركاء المنفذين، والاتفاقات الموقعة لضمان اكتمال الإجراءات. ويترتب على ذلك توفير عملية إنفاق مكتملة ودقيقة من خلال الأطراف الخارجية"

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٧٠

أوصى المجلس بأن يقوم المكتب، كجزء من عملية الاختيار، بتقييم أهلية الأطراف الخارجية وقدرتها؛ وتوثيق العمليات المستخدمة والاحتفاظ بسجل لها

يشير المكتب إلى أن هذه التوصية قد نفذت ويذكر أيضا أن: "عملية اختيار الشركاء المنفذين محددة بوضوح في دليل المكتب للشركاء المنفذين، الذي يشمل عمليات تقييم لأهلية الأطراف الخارجية وقدراتها. ويتم إنشاء ملفات حالة لكل طلب مقدم إلى شريك منفذ وبالإضافة إلى ذلك، توضح عملية اختيار المستفيدين من المنح في دليل منح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتوضح معايير الأهلية للحصول على المنح الصغيرة التي تقل عن ٦٠.٠٠٠ دولار في نموذج الدعوة إلى تقديم المقترحات ويتم توثيقها لكل حالة تسند إلى لجنة المنح لاستعراضها."

الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية أول مرة	موجز التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/ مايو ٢٠١٥	تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/ أبريل ٢٠١٤	لم تُنفذ قِيد بالكامل التنفيذ نُفذت الأحداث المجلس
---	--------------	--	---	--

٢٠١٢-٢٠١٣ <sup>(١)</sup> ، الفقرة ٧٢	أوصى المجلس بأن يعتبر المكتب ترتيبات الرصد جزءاً من اتفاق التمويل بالنسبة لجميع الأطراف التي يقدم إليها تمويلاً.	يشير المكتب إلى أن هذه التوصية قد نفذت، ويشير أيضاً إلى أن: "النموذج الموحد لاتفاقات المنح يتضمن ترتيبات الرصد. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية توجيهات مستفيضة ونماذج تتعلق بهذا الأمر."	X استعرض المجلس ترتيبات الرصد المتعلقة بعينة من المشاريع والأدلة المقدمة في هذه العملية. ويعمل المجلس على كفاءة توسيع نطاق التنفيذ من خلال تحديد ترتيبات الرصد ضمن الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية.	
٢٠١٢-٢٠١٣ <sup>(١)</sup> ، الفقرة ٧٥	أوصى المجلس بأن يقوم المكتب بتعزيز الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية. ويقترح المجلس التحسينات التالية: • توضيح أن المكتب مسؤول في نهاية المطاف عن فعالية وكفاءة استخدام أموال المانحين، حتى في حالة استخدامه لشريك خارجي. • تضمين الإطار في قسمه المتعلق بالعناية الواجبة عند اختيار الشريك المحتمل، شرطاً باستشارة بقية منظمات الأمم المتحدة عما إذا كان ذلك الشريك المحتمل قد وفي معايير الأداء المتوقعة منه في تعاقداته السابقة • تقديم نماذج للاتفاقات مع الشركاء المنفذين • توجيه تعليمات واضحة لمديري المشاريع بتخصيص جانب من تمويل المشاريع لعمليتي الاختيار ورصد الأنشطة • تقديم إرشادات بشأن	يذكر المكتب أن هذه التوصية قيد التنفيذ؛ ويتبع ذلك بقوله إنه: "تم تعيين الموارد اللازمة لدعم تنفيذ الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية (وحدة إشراك الأطراف الخارجية التابعة لشعبة الإدارة)، وتكليفها بتنقيح وتحسين الإطار والأدلة المرتبطة به بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ويتم تقديم توضيحات بشأن الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية من خلال المشاورات الجارية مع العملاء، فضلاً عن تعميم المواد التدريبية المتعلقة بالإطار ورسوم بيانية للعملية يتألف كل منها من صفحة واحدة."	X يلاحظ المجلس أن هذه التوصية ما زال يتعين تنفيذها، ويشير إلى أنه يُعتمد استعراض الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية في الأشهر المقبلة. وعلم المجلس بالشواغل المتعلقة بكيفية تطبيق الإطار القائم على العمليات الميدانية، ولا سيما استخدامه في تصنيف مجموعة من الشركاء في الإنجاز على أنهم شركاء منفذون	

الفترة المالية التي  
قدمت فيها التوصية  
أول مرة

موجز التوصية

تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/  
مايو ٢٠١٥

تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/  
أبريل ٢٠١٤

لم تُنفذ قيد التنفيذ  
تجاوزتها أغلقها  
الأحداث المجلس

- الحدود الدنيا والقصى للتمويل، ووضع حد أقصى لإجمالي مدة العلاقة مع كل شريك
- الربط الواضح بين خيارات الرصد وبين المخاطر والأهمية النسبية.
- تحديد كيفية قيام المكاتب الميدانية بحساب وتحليل عدد الترتيبات مع جميع الشركاء، ووتيرتها وقيمتها
- تقديم المزيد من الإرشاد بشأن جمع المعلومات عن أداء الشركاء، بما في ذلك التقييم التناسلي للشريك بعد إبرام الاتفاق معه، ووضع تقديرات لقيمة المنافع مقارنة بالمبلغ المدفوع

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٧٧

أوصى المجلس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتحديدًا شعبة العمليات، بأن ترصد الامتثال للإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية؛ وأن تعد بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥، تحليلًا بشأن ما إذا كان العرض الذي قدمه قد أسفر عن أي تغييرات هامة في سرعة أو نطاق تنفيذ المشاريع.

يبدو أن المكتب لا يُعدُّ أي تقييم موجز ولكن، تمسياً مع التوصية الواردة في الفقرة ٧٥ "الموارد اللازمة لدعم تنفيذ الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية (وحدة إشراك الأطراف الخارجية التابعة لشعبة الخدمات الإدارية)، فقد تمت تسمية دول وتكليفها بتنقيح وتحسين الإطار والأدلة المرتبطة به بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وقد تباطأ التنفيذ بسبب التأخر في التوظيف".

X

وتتصل هذه التوصية بالتوصية المستمدة من الفقرة ٧٥، وينبغي معالجتها في ضوء استعراض الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية، الذي يُعتمد إجراؤه بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ويشير المجلس إلى أن تقييم المكتب يبين أن التقدم أبطأ مما كان متوقعاً.

الفترة المالية التي  
قدمت فيها التوصية  
أول مرة

موجز التوصية

تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/  
مايو ٢٠١٥

تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/  
أبريل ٢٠١٤

تُفذت قيد لم تجاوزتها أغلقها  
بالكامل التنفيذ تُفذ الأحداث المجلس

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٨١

أوصى المجلس المكتب بأن يطلب إلى كل من دائرة إدارة الموارد المالية، وشعبة المشتريات، وشعبة العمليات تحديد الوسائل الكفيلة بجمع البيانات المستكملة والموثوقة عن حجم وقيمة مشتريات المكاتب الميدانية وتحليلها بصورة منتظمة، لتحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الدعم أو الموارد أو تدقيقاً في الامتثال مما يضمن كفاية قدرات المكتب في مجال المشتريات.

رأى المكتب أن هذه التوصية قد نفذت ويقول أنه: ”يجري إعداد تقارير للمشتريات في المكاتب الميدانية لرصد أحجام المشتريات. غير أنه لا يمكن تقييم الموارد المثلى للشراء إلا من خلال زيارات التحقق“. وتتولى شعبة الإدارة جمع معلومات عن قيمة المشتريات في التقرير السنوي عن الرقابة الداخلية. ويستخلص التقرير أيضاً معلومات عن التقييد بقواعد المشتريات.

X وأعاد المجلس النظر في استعراض الرقابة الداخلية السنوي الذي يعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ويُقرّ بأن قاعدة بيانات الالتزامات المستمدة من إجراءات الشراء تخضع للرصد وأن عمليات الشراء ذات القيمة المرتفعة تخضع للتحقق وأن الرسائل التي تطلب معلومات عن أداء البائعين قد أعدت.

٢٠١٢-٢٠١٣<sup>(١)</sup>،  
الفقرة ٨٢

أوصى المجلس أيضاً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن يحدد الوسيلة التي تضمن الاضطلاع بمشتريات المكاتب الميدانية وفقاً لقواعد الشراء التي وضعها كل من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا.

يشير المكتب إلى أن التنفيذ جارٍ. ويواصل الإفادة أنه: ”مع أن وحدة المشتريات لم تشارك في أي تقييم من تقييمات الأفرقة المشتركة بين الشعب التي تعدها المكاتب الميدانية، فقد أعدت في بنما تقييماً مقتضياً للمكتب الإقليمي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بينما توفر التدريب على المشتريات. وفي ذلك الوقت، اضطلع البرنامج الإنمائي بجميع عمليات الشراء في بنما. وسيجري في المستقبل إعداد تقييمات ميدانية أخرى للبعثات، ولكن توقيت إعدادها بالضبط غير معروف حالياً. وستواصل وحدة المشتريات طلب واستعراض خطط مشتريات المكاتب الميدانية كما قدمت. وسيقدم الدعم للبعثات المخصصة ولبعثات تقييم الاستعراض عند الطلب وحسب التمويل“.

X يعلم المجلس أنه تم الاضطلاع برحلات ميدانية وتوفير التدريب للمكتب الإقليمي لأمریکا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي في بنما، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وللمكتب القطري في نيجيريا، في شباط/فبراير ٢٠١٥. ولم يمنح أي من المكتبين تفويضاً بالشراء وإن كلا منهما يعتمد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأداء مهام الشراء. ويشمل عدم الامتثال عدم تقديم خطط الشراء وعدم التقييد بالمهل الزمنية، وعدم القدرة على وضع اختصاصات جيدة. ولقد اتيح التدريب لكلا المكتبين. وركز التدريب على قواعد الشراء التي ستخفف من وطأة هذه المشاكل. ويتوقع المجلس من جميع المكاتب الميدانية أن تضطلع بأنشطة الشراء للحصول على التدريب اللازم والقدرة اللازمة للإنجاز أو القدرة على التحدي والتدقيق التي وظفها البرنامج الإنمائي لهذه المهمة

الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية أول مرة	موجز التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/ مايو ٢٠١٥	تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/ أبريل ٢٠١٤	نُفذت قيد لم تجاوزتها أغلقها بالأحداث المجلس
٢٠١٢-٢٠١٣ <sup>(١)</sup> ، الفقرة ٨٥	أوصى المجلس المكتب بأن يحرر ما إذا كان أي من المكاتب الميدانية لا يطبق، نتيجة عدم كفاية الموظفين، الفصل المناسب بين المهام وفقاً لممارسات الشراء الجيدة.	يشير المكتب إلى أن التنفيذ جارٍ. ويمضي مبيّناً أن: "وحدة المشتريات قد أعدت تحليلاً للمكاتب الميدانية التي لديها تفويض بسلطة الشراء. وقد أفاد ٧ مكاتب من أصل ١٢ مكتباً أنها منخولة بمهام الموافقة والتصديق. وستضع الوحدة الصيغة النهائية لاستعراضها الراسمي إلى تحديد ما إذا كان الفصل الكافي بين المهام قائماً في المكتب".	يعلم المجلس أن ١٢ مكتباً قد فوض سلطة شراء لعمليات تصل قيمتها إلى ٤٠.٠٠٠ دولار. وقد فوض ست موظفين بسلطة شراء لوحدها. وفوض خمسة موظفين بسلطة الشراء ومهام التصديق معاً. ولم يعد أحد الموظفين حاملاً لتفويض بسلطة الشراء بسبب نقله. والنقص في عدد الموظفين المتاحين هو الذي يبرر أن خمسة موظفين قد فوضوا بسلطة الشراء ومهام التصديق معاً. وقد بذلت قدر الإمكان مساع لتفادي الازدواجية في المهام، ولكن الخطر لا يزال قائماً.	X
٢٠١٢-٢٠١٣ <sup>(١)</sup> ، الفقرة ٨٧	أوصى المجلس المكاتب الميدانية بالعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوضع وتعهد سجل رسمي بأداء البائعين يمكن الاستفادة منه بسهولة في عمليات الشراء المقبلة.	يشير المكتب إلى أن التنفيذ جارٍ. ويواصل القول بأن: "تقرير أداء البائعين هو حالياً قيد الاختبار".	يعلم المجلس أن تقرير تقييم أداء البائعين قد أرسل إلى جميع المكاتب الميدانية لاستكمالها. ومع ذلك، فإن حالة العائدات غير متاحة	X
٢٠١٠-٢٠١١ <sup>(٢)</sup> ، الفقرة ٢٩	من المتوقع أن يطبق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة نمجاً تنظيمياً متسقاً لتخطيط إدارة المخاطر	لا ينطبق	بطل مفعول التوصية نتيجة التقدم الحرز والتعليقات التي أُبديت بشأنها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، والتي وردت في الفقرة ٣٨.	X
٢٠١٠-٢٠١١ <sup>(٢)</sup> ، الفقرة ٣٨	يرصد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حالة التبرعات بشكل مستمر ووفقاً لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها، ويسجل ويرر أي خروج عن القواعد على النحو الصحيح في مكان تسلم التبرع.	كانت التوصية قيد التنفيذ خلال عام ٢٠١٤ عندما طبقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	أبطلت الأحداث مفعولها؛ واستعرضت اتفاقات الإيرادات تحقيقاً للامتثال لقاعدة الكشف المالي العلني في المعايير المحاسبية الدولية وتبين أنها دقيقة جوهرياً.	X

الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية أول مرة	موجز التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/ مايو ٢٠١٥	تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/ أبريل ٢٠١٤	نُفذت قيد لم تجاوزتها أغلقها بالأحداث المجلس
٢٠١٠-٢٠١١ <sup>(١)</sup> ، الفقرة ٣٩	يعمم المكتب، على جميع الموظفين، توجيهات وتعليمات محسنة تتعلق بالإيرادات، بما في ذلك عملية الإفراج عن الأموال، لتذكيرهم بالمعيار المتعلق بتسجيل الإيرادات.	كانت التوصية قيد التنفيذ خلال عام ٢٠١٤ عندما طبقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	أبطلت الأحداث مفعولها، واستُعرضت اتفاقات الإيرادات تحقيقاً للامتثال لقاعدة الكشف المالي العلني في المعايير المحاسبية الدولية وتبين أنها دقيقة في جوهرها.	X
٢٠١٠-٢٠١١ <sup>(٢)</sup> ، الفقرة ٧٢	من المقرر أن يقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بما يلي: (أ) إجراء مناقشة مع مقر الأمم المتحدة عما إذا كان تخصيص الموارد الكافية والتمويل الملائم سيتوفر للمكتب؛ (ب) تنقيح خطته المحلية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المحلية في ضوء التقدم المحرز حتى الآن.	كانت التوصية قيد التنفيذ خلال عام ٢٠١٤ عندما طبقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	أبطلت الأحداث مفعولها؛ وتم الآن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكانت نظم الإدارة المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتوفير الموظفين غير ملائمة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للمرة الأولى، مما أدى إلى عمل يدوي كبير لتحضير الحسابات، وعدم إعداد استعراض رفيع المستوى. وقد أدى هذا بدوره إلى ارتكاب عدد من الأخطاء.	X
٢٠١٠-٢٠١١ <sup>(٣)</sup> ، الفقرة ٧٩	عندما تُحدّث كل وثيقة استراتيجية، يكفل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة توافرها بوضوح مع: (أ) الأهداف والغايات المحددة في الوثائق؛ (ب) توقيت إعداد الاستراتيجيات والوثائق الداعمة في المستقبل، بما في ذلك البرامج المواضيعية	أعدت المؤشرات الموحدة للبرامج المواضيعية المتعلقة بالعدالة والفساد ومنع الإرهاب. وتقرر أن تُعدّ المجموعتان النهائيتان من المؤشرات الموحدة (الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع؛ والصحة وسبل العيش) بالاقتران مع تنقيح البرامج المواضيعية لكل منها. وسيتم ذلك إدراج الولايات التي اكتسبت في الآونة الأخيرة، وكفالة تحسين مواءمة المؤشرات المعيارية في هذه المجالات المواضيعية. وقد أُنجز العمل بشأن هاتين المجموعتين من المؤشرات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.	يشير المجلس إلى أن المذكرتين، اللتين أرسلهما المدير التنفيذي في شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تبينان عملية الموافقة على تنقيحات المشروع، وتحديدًا من خلال لجنة استعراض البرامج والمدير التنفيذي. بيد أنه استعيض عن هذه التوصية بالنتائج التي توصل إليها المجلس فيما يتعلق بضرورة وضع استراتيجية واضحة وربطها بتنفيذ برامجها ومشاريعها، فضلاً عن تحديد مجموعة متسقة من مقاييس الأداء الرئيسية التي تحدد وفقاً للأولويات الاستراتيجية الخاصة بكل برنامج.	X

الفترة المالية التي  
قدمت فيها التوصية  
أول مرة

موجز التوصية

تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/مايو ٢٠١٥

تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/أبريل ٢٠١٤

لم تُنفذ قيد التنفيذ نُفذت بالكامل تجاوزتها أغلقها الأحداث المجلس

٢٠١٠-٢٠١١<sup>(٣)</sup>،  
الفقرة ٨٧

عند تحديث كل برنامج من البرامج الإقليمية، يقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بما يلي: (أ) يحدد مجموعة أولويات واقعية وقابلة للتحقيق لفترة كل برنامج؛ (ب) ويضع مؤشرات أداء قوية وواقعية وقابلة للقياس؛ (ج) ويحدد عددا معقولا من مؤشرات الأداء الرئيسية، والتي تحقق التوازن بين مؤشرات النتائج والنواتج؛ (د) ويربط بوضوح بين مؤشرات أداء كل مشروع على حدة والمؤشرات الواردة في الإطار الاستراتيجي، لكي يتسنى تجميع المؤشرات وتزويد الإدارة العليا بتقييم واضح للتقدم المحرز في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

انظر التعليقات على التوصية الواردة في الفقرة ٧٩.

تجدر الإشارة إلى أن المسائل المتعلقة بتوافر بيانات المؤشر ووضع خطط لجمع البيانات اللازمة للبرامج كثيرا ما تطرح مع المكاتب الميدانية، وقد تجلّى ذلك من محاضر لجنة استعراض البرنامج، وكان هناك تركيز خاص على وضع خطوط أساس للمؤشرات. ومع أنه يمكن لمقر المكتب أن يدعم وضع استراتيجيات لجمع البيانات، فإن المكاتب الميدانية هي الأقدر في نهاية المطاف على إدراك متطلباتها وقيودها المحلية. وأثناء الاستعراض السنوي للبرامج القطرية والإقليمية الذي يجري عن طريق لجنة استعراض البرامج، يُطلب إلى المكاتب الميدانية أن تقدم بيانات على مستوى النتائج. ويلاحظ وجود نقص في البيانات، وتشجع المكاتب على البحث عن مؤشرات بديلة أو ترتيبات لجمع البيانات.

وتحتاج الآن وحدة التخطيط الاستراتيجي إلى مكاتب تعكف على إعداد برامج قطرية وإقليمية تحدد بوضوح طريقة إسهام النتائج التي تتحقق على مستوى البرنامج في وضع إطار استراتيجي محدد للإنجاز المتوقع.

وتجدر الإشارة إلى أنه مع الأخذ بالإطار المنطقي في نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية، يسعى المكتب لتحقيق استخدام أكثر صرامة للإطار المنطقي باعتباره أداة الإدارة والإبلاغ. ويتطلب النظام الإلكتروني أيضا تحديد إنجازات الإطار الاستراتيجي ذي الصلة المتوقعة لكل مشروع برمته.

انظر التعليقات على التوصية الواردة في الفقرة ٧٩.

X

الفترة المالية التي  
قدمت فيها التوصية  
أول مرة

موجز التوصية

تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/  
مايو ٢٠١٥

تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/  
أبريل ٢٠١٤

تُنفذت قيد لم تجاوزتها أغلقها  
بالكامل التنفيذ تُنفذ الأحداث المجلس

٢٠١٠-٢٠١١<sup>(ب)</sup>،  
الفقرة ٩٠

من المقرر أن ينشئ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وعلى الصعيد الداخلي ولأصحاب المصلحة معاً، آلية لتقديم التقارير عن التقدم المحرز في تطبيق البرامج الإقليمية.

أُتفق مع جميع الشعب على شكل جديد للتقرير المرحلي عن البرامج وهو يستخدم الآن على أساس تجريبي لإعداد التقارير السنوية المقدمة من بلدان عديدة و البرامج القطرية والإقليمية أثناء النصف الأول من عام ٢٠١٣. ويمكن تعديل شكل التقرير استناداً إلى نتائج هذه التجربة. وقد وضع النموذج في صيغته النهائية في عام ٢٠١٣.

X أورد في الفقرات من ٦١٧ إلى ٦٢٠ من الوثيقة [A/69/353/Add.1](#) أن التوصية قد نفذت.

ويلاحظ المجلس من التقرير المذكور أعلاه أن مكتب المخدرات والجريمة قد وضع مؤشرات معيارية لجميع المجالات المواضيعية المشمولة ببرامجه القطرية والإقليمية. وأصبحت تلك البرامج تتضمن الآن عدداً صغيراً وقابلاً للقياس من المؤشرات التي حددتها الفروع المواضيعية. وستواصل تقديم الدعم إلى المكاتب الميدانية في استعراض أطر نتائج البرنامج الإقليمي وتحديثها.

٢٠١٠-  
٢٠١١<sup>(ب)</sup>، الفقرة  
٩٣

بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، من المقرر أن يتأكد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أن جميع مقترحات المشاريع الجديدة: (أ) تحدد بوضوح وإيجاز المشكلة التي يعتزم المشروع معالجتها؛ (ب) وتضع خط أساس واضح يمكن بموجبه تقييم الإنجاز، أو تقدم شرحاً بيناً لكيفية تحديد خط الأساس؛ (ج) وتقوم بتحديد وتوثيق المخاطر المادية وإجراءات التخفيف، بما في ذلك تخصيص عنصر للطوارئ في ميزانيات المشاريع، للتصدي للمخاطر غير المعروفة.

نُفذت النقطتان (أ) و (ب) من التوصية؛ أما النقطة (ج) فهي قيد التنفيذ.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، فرغ المكتب من تنقيح الصيغة النموذجية والمبادئ التوجيهية لتصميم المشاريع من أجل إدراج المتطلبات الإضافية على نحو ما أوصى به المجلس. وتعكس أيضاً المبادئ التوجيهية الجديدة التي أدرجت كجزء من دليل برامج وعمليات المكتب، التعليمات والمتطلبات المتعلقة بوضع خط الأساس واتخاذ إجراءات التخفيف من المخاطر. ويكفل مديرو المكتب الامتثال لهذه المبادئ التوجيهية المنقحة لجميع ما وضع من مشاريع جديدة.

وقد بدأ المكتب بوضع منهجية للحد من المخاطر على مستوى المؤسسة.

X ورد في الفقرة ٦٢١ من الوثيقة [A/69/353/Add.1](#)، أن هذه التوصية قيد الإنجاز، مع أنه ما زال يتعين على المكتب أن يستعرض جدوى تخصيص أموال للطوارئ في ميزانيات المشاريع.

الفترة المالية التي  
قدمت فيها التوصية  
أول مرة

موجز التوصية

تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/مايو ٢٠١٥

تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/أبريل ٢٠١٤

تُنفذت قيود لم تجاوزتها أغلقها  
بالكامل التنفيذ تُنفذ الأحداث المجلس

٢٠١١-٢٠١٠<sup>(ب)</sup>،  
الفقرة ٩٦

يقوم المكتب بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بما يلي: (أ) الحصول على معلومات موجزة عن التقدم المحرز في المشاريع والبرامج، على أساس المعالم المتفق عليها في بداية المشروع أو البرنامج، وذلك كجزء من عملية الرصد المركزية؛ (ب) رصد الإنفاق الفعلي مقابل صورة تطلعية واقعية عن النفقات المتوقعة

تُنفذت التوصيتان. توفرت لجميع برامج المكتب ومشاريعه حتى الآن نتائج ومؤشرات وأدوات تحقق محددة بوضوح. وجرى أيضا توحيد الاطار المنطقي لكل مشروع، ويمكن الاطلاع عليه في نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (ProFi) لجميع المشاريع. وتُبلغ جميع تقارير برامج المكتب ومشاريعه مقابل هذه النتائج. وتعزى نفقات المكاتب الميدانية حتى الآن إلى تبرعات المانحين، ويمكن الاطلاع على جميع رموز أنشطة الاطار المنطقي في نظام تتبع آلي للنفقات أنشئ منذ عام ٢٠١٢. ويتيح ذلك الاستعراض الدوري للتنفيذ المالي مقابل الأهداف السنوية على مستوى الميدان والمقر، ويسر تقديم التقارير المالية إلى الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، يُعرض على لجنة الرؤساء التنفيذيين تقرير مالي فصلي يتضمن بيانات التنفيذ

ولا يخطط المكتب نفقات المشاريع على أساس القسط الثابت، على نحو ما شرحه المجلس سابقا، مما يبدو أنه قائم على نموذج آلية متابعة لأحد المكاتب الميدانية التابعة للمكتب. بل تشير خطة العمل السنوية المحسوبة التكاليف لأي مشروع إلى النفقات المقررة كل ثلاثة أشهر

وبدأ العمل بالنموذج الجديد لتقديم التقارير السنوية عن البرامج العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وسوف يستخدم في التقرير السنوي عن البرامج لعام ٢٠١٤. وتلتزم البرامج العالمية أيضا بمتطلبات الإبلاغ الموحدة للتقارير المرحلية السنوية ونصف السنوية

X استعرض المجلس تقرير رصدي فصليين مقدمين من مكاتب إقليميين. ويقيم هذان التقريران المشاريع مقابل الأطر الزمنية، والنفقات مقابل موجز المشاريع، وتقديم التقارير المرحلية. ولذلك فإن التوصية الخاصة بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١ قد تُنفذت ومع ذلك، وكما هو موضح في هذا التقرير، فإن آليات الحصول على معلومات موجزة موثوقة وفي الوقت المناسب غير ناضجة، وتعتمد بقوة على المبادرات الجارية

الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية أول مرة	موجز التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/مايو ٢٠١٥	تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/أبريل ٢٠١٤
٢٠١٠-٢٠١١ <sup>(ب)</sup> ، الفقرة ١٠٥	يقوم المكتب بما يلي: (أ) وضع منهجية مفصلة لتقييم البرنامج الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ؛ (ب) استخدام الخبرة لإرشاد منهجية البرامج الإقليمية المتبقية؛ (ج) إنجاز عمليات التقييم في الوقت المناسب لإرشاد عملية وضع البرامج الإقليمية في المستقبل	هذه التوصية قيد التنفيذ	X يلاحظ المجلس أنه قد تم إنشاء منهجية إقليمية، ولكنه يعترف بضرورة أن يتماشى ذلك مع كل منطقة على حدة ومن التحديات المعترف بها إنجاز التقييمات في الوقت المناسب (تعني طول المهلة في مواعيد المشاريع أنها سوف "تبدأ" قبل استكمال تقييم مشروع سابق). ويقبل المجلس أن يستغرق هذا الأمر المزيد من الوقت
٢٠١٠-٢٠١١ <sup>(ب)</sup> ، الفقرة ١١١	يقوم المكتب في عام ٢٠١٢ بما يلي: (أ) تحديد أفضل السبل لجمع وتحليل التقارير بانتظام عن تقييم المشاريع، من أجل تحديد ونشر الدروس المستفادة أو المشاكل المتكررة؛ (ب) توزيع المسؤولية بين الأقسام ذات الصلة لتنفيذ أي تحسينات لازمة؛ (ج) تحديد أكثر الطرق فعالية وكفاءة لتنسيق وإدارة الميزانيات المخصصة لعمليات التقييم	هذه التوصية قيد التنفيذ	X يلاحظ المجلس أنه تم الاستعانة بمصادر خارجية (في حزيران/يونيه ٢٠١٥) من أجل العمل على تصنيف نوعية التقييمات. وقد استعرض المجلس قاعدة بيانات لجميع التوصيات المقدمة والدروس المستفادة وقد تم تحليل ذلك لتحديد المجالات الرئيسية التي تقدم فيها التوصيات. ويلاحظ المجلس أن نتائج الدروس المستفادة قد وزعت على المديرين والدول الأعضاء. وهناك ميزانية افتراضية لتخصيص ٢ - ٣ في المائة في إطار المشاريع للتقييمات. وهذه خطوة إيجابية، بالرغم من أن المجلس يدرك صعوبة إنفاذ ذلك لأنهم غير مسؤولين عن الميزانية. وتضطلع وحدة التقييم المستقل برصد الميزانيات في مرحلة الموافقة على المشاريع، ولكن الميزانيات لا تزال لم تنجز/رهنا بالتغيير في الوقت الراهن

الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية أول مرة	موجز التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة - أيار/ مايو ٢٠١٥	تعليقات المجلس على الحالة - نيسان/ أبريل ٢٠١٤	نُفذت قِيدَ بالكامل	لم تُنفذ	تجاوزتها أغلقها
٢٠١٠-٢٠١١ <sup>(ب)</sup> ، الفقرة ١٠٠	يقوم المكتب، بحلول منتصف عام ٢٠١٢، بما يلي: (أ) تنسيق مشاريع تحسين التطبيقات الحاسوبية التي يضطلع بها قسم الشؤون المالية، ووحدة التخطيط الاستراتيجي ووحدة التقييم المستقل؛ (ب) تنفيذ التغييرات اللازمة لمعالجة أوجه القصور في تقارير الأداء في الأنظمة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، مع مراعاة التطورات الحالية في تلك الأقسام وفي أداة المتابعة في المركز الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ وفي نظام الإبلاغ الإداري في المكتب القطري لباكستان	هذه التوصية قيد التنفيذ	لا تنطبق؛ حل محلها برنامج تغيير تكنولوجيا المعلومات (أوموجا)	X		
المجموع				١٥	١٣	٧
النسبة المئوية				٤٣	٣٧	٢٠

## المرفق الثاني

مزید من التفاصيل عن مقاييس القوة العاملة  
الموظفون حسب الرتبة ونوع الوظيفة ونوع الجنس

الرتبة	عدد الأفراد			
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
كبار المديرين	١١٦	١١٣	١٠٥	١٠١
موظفون آخرون من الفئة الفنية	٥٧٢	٥٨٢	٥٦٩	٥٦٣
موظفو الدعم الميداني	٧٥٢	٧٣٠	٧٢٨	٧٢٦
<b>المجموع حسب الرتبة</b>	<b>١ ٤٧٠</b>	<b>١ ٤٤٧</b>	<b>١ ٤٣٢</b>	<b>١ ٤٠٤</b>
نسبة كبار المديرين إلى جميع الموظفين الآخرين	١:٢٢	١:٢١	١:٢٠	١:١٩
<b>نوع الوظيفة</b>				
الموظفون الدوليون/موظفو المقر	١ ٤٧٠	١ ٤٤٧	١ ٤٣٢	١ ٤٠٤
موظفو البرنامج الإنمائي	٩٧٥	٩٢٢	٧٧٨	٥٨٩
نسبة الموظفين إلى المتعاقدين	١:١,٥	١:١,٦	١:٨,١	١:٤,٢
التوزيع الجنساني (النسبة المئوية لمجموع الموظفين)				
الذكور	٥٤ في المائة	٥٣ في المائة	٥٣ في المائة	٥٤ في المائة
الإناث	٤٦ في المائة	٤٧ في المائة	٤٧ في المائة	٤٦ في المائة

ملاحظات: تتضمن البيانات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا.

كبير المديرين موظف برتبة ف-٥ (أو ما يعادلها) وما فوقها.

تشمل الفئات الفنية الأخرى الموظفين برتبة ف-١ إلى ف-٤، والموظفين الوطنيين (برتبة NA إلى ND)، والمتترجمين الشفويين المؤقتين (برتبة INT-1 إلى INT-11)، والمتترجمين التحريريين المؤقتين (برتبة T-1 إلى T-V)، والمراجعين التحريريين المؤقتين (برتبة R-1 إلى R-III).

يستثنى الموظفون المؤقتون من بيانات الرتب الواردة أعلاه.

## تكاليف الموظفين

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
تكاليف الموظفين الدوليين/موظفي المقر	١٣٦ ٤١٤	١٣٧ ٠٥٨	١٤٨ ٧٧٣	١٥٥ ٢٣٥
تكاليف موظفي البرنامج الإنمائي	١٣ ٢١٤	١٥ ٧٠٠	١٩ ٢٠٥	٢٣ ٠١٥
نفقات التدريب (المركزي)	٨٨٩	غير متاحة	٨٤٦	غير متاحة
تكلفة الموظف الدولي/موظف المقر	٩٠	٩٠	٩٦	٩٨
تكلفة كل موظف من موظفي البرنامج الإنمائي	٢٢	٢٠	٢٠	٢٣
تكلفة كل موظف من موظفي المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/مكتب الأمم المتحدة في فيينا/البرنامج الإنمائي	٧١	٦٦	٦٨	٧٠
تكاليف/مجموع نفقات موظفي المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/مكتب الأمم المتحدة في فيينا/موظفي المقر	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	٤٦ في المائة
تكاليف/مجموع نفقات موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	٧ في المائة

ملاحظات: ١ - بيانات التدريب مبلغ عنها على أساس كل سنتين. والبيانات السنوية غير متاحة.

٢ - تشمل تكاليف الموظفين المرتبات أو الأتعاب وكافة الاستحقاقات الأخرى.

٣ - تشمل التكاليف تكاليف الموظفين لكل من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا.

## التدريب

١ - يجمع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة البيانات مرة كل سنتين بشأن الإنفاق على تدريب الموظفين وتطويرهم وظيفياً. وبلغت النفقات في عام ٢٠١١ ما قدره ٦٨٩ ٨٨٩ دولاراً، و ٣٩٤ ٨٤٦ دولاراً في عام ٢٠١٣ (نقصان بنسبة ٤,٨ في المائة عن عام ٢٠١١). وتتعلق هذه الأرقام بميزانيات التدريب التي تديرها وحدة تنمية قدرات الموظفين لكن التدريب الإضافي يجري في جميع أنحاء المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من خلال مصادر تمويل أخرى.

٢ - في نهاية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، من المتوقع أن تنخفض تلك الأرقام، بالنظر إلى الانخفاض في حجم الأموال الواردة، لا سيما في مجالات البرامج المنسقة مركزيا وتحسين المهارات الفنية والتقنية.

### الموظفون المنضمون والموظفون المغادرون

٣ - منذ عام ٢٠١١، انضم ٣٣٥ موظفا إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وغادره ٢٦٨ موظفا. و انضم إلى مكتب الأمم المتحدة في فيينا، ٦٣٦ موظفا، وغادره ٥١٠ موظفين. وأغلبية المنضمين برتبة المبتدئين (٧٢ في المائة من المنضمين برتبة المبتدئين في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، و ٩٧ في المائة من المنضمين برتبة المبتدئين في مكتب الأمم المتحدة في فيينا). وتفوق هذه النسبة النسبة المتوية للموظفين على هذا المستوى (٥٧ في المائة، و ٧٢ في المائة، على التوالي). والتوازن الجنساني بين المنضمين والمغادرين خلاف ذلك بالنسبة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة حيث انضم عدد أكبر من الذكور، في حين غادر عدد أكبر من الإناث. وفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا، انضم إلى المكتب وغادره عدد أكبر من الإناث.

## الفصل الثالث

### المصادقة على صحة البيانات المالية

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة من رئيس دائرة إدارة الموارد المالية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

أعدت البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفقاً للقاعدة المالية ١٠٦-١٠ والمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

ويرد موجز السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات، في شكل ملاحظات على البيانات المالية. وتقدم هذه الملاحظات، وكذلك الجداول المصاحبة لها، معلومات وإيضاحات إضافية بشأن الأنشطة المالية التي اضطلع بها المكتب خلال الفترة المشمولة بهذه البيانات.

وإني أصادق على صحة البيانات المالية المرفقة الخاصة بالمكتب، وذلك استناداً إلى سجلاتنا والتقارير الواردة من الوكالات المنفذة.

(توقيع) بوليناكس سوفوكليوس  
رئيس دائرة إدارة الموارد المالية  
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

## الفصل الرابع

### التقرير المالي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

#### ألف - مقدمة

- ١ - عملاً بقراري الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ جيم و ٢٥٢/٦١، يقدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في هذه الوثيقة، التقرير المالي والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
- ٢ - وهذه هي السنة الأولى التي يعدّ فيها المكتب البيانات المالية على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتضمن الملاحظات المصاحبة للبيانات المالية إيضاحات كاملة للسياسات الهامة التي تم اعتمادها بموجب تلك المعايير المحاسبية، وما يتصل بذلك من أحكام انتقالية ومن إعادة طرح لمقارنات البيانات المالية الخاصة بالفترات السابقة. فقد كانت البيانات المالية للمكتب، قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تعدّ وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، وهي معايير تستند إلى المحاسبة على أساس نقدي معدل.
- ٣ - ويعرض التقرير المالي والبيانات المالية النتائج المدججة المتعلقة بالحصول على التبرعات واستخدامها وإدارة موارد الميزانية العادية التي عُهد بها للمكتب. وصندوقا التبرعات هما صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد أقرت الجمعية العامة موارد في الميزانية العادية للمكتب.
- ٤ - وترد المعلومات بشأن النتائج المالية لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، في إطار الإبلاغ القطاعي (الملاحظة ٥ على البيانات المالية).

#### باء - استعراض عام للسياق التشغيلي والأنشطة التشغيلية

- ٥ - تتمثل ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في العمل مع الدول الأعضاء على تعزيز استجاباتها للمشاكل المترابطة المتصلة بتعاطي المخدرات، والاتجار غير المشروع بها، والاتجار بالبشر والأسلحة النارية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والفساد، والإرهاب. ولتحقيق ذلك، يساعد المكتب الدول الأعضاء على إنشاء نظم تشريعية قضائية وصحية قوية، وتعزيزها، لتحسين حماية سكانها ولا سيما الأشخاص الأشد ضعفاً.

٦ - وفي عام ٢٠١٤، دعم المكتب، على الصعيد الحكومي الدولي، التحضيرات التنظيمية والفنية لقيام لجنة المخدرات باستعراض رفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطوة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. كما واصل المكتب التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيعقد في قطر في عام ٢٠١٥.

٧ - كما توسع المكتب في تقديم الخدمات المعيارية والسياساتية والتقنية ضمن إطار برامجه العالمية، وهي خدمات مصممة لدعم تصديق الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، وللترويج لتطوير التطبيق العالمي لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٨ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير توسّع المكتب في برامجه الإقليمية والقطرية المتكاملة، من حيث عددها وحجمها، وهي برامج توفر الأطر التشغيلية ومناهج التعاون لدعم الدول الأعضاء في أولوياتها الوطنية في مجال مكافحة المخدرات والجريمة، وتساهم في الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية المشتركة. وينفذ المكتب حالياً ١٦ برنامجاً بملكية كاملة تعود إلى البلدان والكيانات الإقليمية الشريكة. وإضافة إلى تسعة برامج إقليمية (أفغانستان والبلدان المجاورة لها، ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا، والدول العربية، وجنوب آسيا والمحيط الهادي، وجنوب شرق أوروبا)، يجري العمل على تنفيذ سبعة برامج قطرية في أفغانستان واندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وباراغواي وفيت نام وقيرغيزستان. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، تم إطلاق برنامج إقليمي جديد لدعم استراتيجية الجماعة الكاريبية في مجال الجريمة والأمن.

٩ - وشهد عام ٢٠١٤ تقدماً جيداً في ضمان التكامل السلس بين الجهود المعيارية والسياساتية العالمية والتعاون التقني الذي تنفذه البرامج الإقليمية والقطرية. وعلى وجه التحديد، تم إطلاق عدد من المبادرات تقترح حلولاً متكاملة لمشاكل معقدة. من ذلك مثلاً وضع برنامج عالمي لمكافحة الجريمة المتصلة بالحياة البرية والغابات لمعالجة المشاكل المتصلة بالعرض والطلب وللتصدي لتفريب منتجات الحياة البرية والغابات. وهناك مبادرة أخرى تستحق الذكر تتمثل في تنفيذ استجابة شاملة في منطقة الساحل، يتم من خلالها تعزيز نظم العدالة الجنائية في كل من بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر بهدف مكافحة الإرهاب والتفريب غير المشروع والجريمة المنظمة والفساد بصورة فعالة. ويجري العمل على

تنفيذ هذه الاستراتيجية بالتعاون مع البلدان المجاورة، بما فيها الجزائر وليبيا والمغرب، وبدعم منها.

١٠ - كما واصل المكتب تعزيز تعاونه وتنسيقه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، من قبيل الكيانات الشريكة في فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، من حيث كون ذلك تهديداً للأمن والاستقرار، وهي فرقة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتزايد التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حول موضوعي المدن الأكثر أماناً ومكافحة الجريمة في المناطق الحضرية، ومع منظمة الصحة العالمية في مجال الحصول على أدوية تخفيف الأوجاع ومعالجة الارتهاان للمخدرات. كما ضاعف المكتب جهوده للتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة حول المسائل المتعلقة بتهريب المهاجرين. وقد كان المكتب جزءاً أساسياً من فريق الدعم التقني التابع لمنظومة الأمم المتحدة والذي قدم المساعدة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وترأس المكتب بصورة مشتركة المتابعة التي أجرها الفريق فيما يتعلق بالهدف ١٦ الخاص بالاجتمعات المسالمة الشاملة للجميع وبحصول الجميع على العدالة، والمؤسسات المتصفة بالفعالية والمساءلة والشمول على جميع المستويات.

## جيم - الملامح الأساسية لأداء الميزانية

١١ - في حين أن البيانات المالية أعدت على أساس الاستحقاق بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يستمر في وضع ميزانيته البرنامجية وإدارتها وعرضها على أساس النقدية المعدل مستخدماً المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. ويتضمن البيان الخامس ملخصاً للمقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

١٢ - وتشير جميع الأرقام الواردة كإيرادات ونفقات في هذا القسم إلى أساس النقدية المعدل الصالح للمقارنة بالميزانيات (المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة).

١٣ - وتوضع ميزانية المكتب المدججة على أساس فترة سنتين. وتخضع ميزانية صناديق الأغراض العامة (المساهمات غير المخصصة) لموافقة كل من لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في حين أن ميزانية صناديق الأغراض الخاصة (المساهمات المخصصة) وميزانية صناديق تكاليف دعم البرامج (ميزانية تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي) تعرض على اللجنتين لإقرارها. وتشكل المساهمات المخصصة وغير المخصصة معاً وصناديق الدعم

الإداري والبرنامجي موارد المكتب الخارجة عن الميزانية. كما تتضمن الميزانية المدججة معلومات عن ميزانية المكتب العادية التي تخضع لموافقة الجمعية العامة.

١٤ - ويقوم مدير شعبة إدارة المكتب، في أعقاب الموافقة على الميزانية المدججة، بإصدار الإذن بتخصيص الأموال لتنفيذ البرامج والمشاريع على أساس توفر الأموال. وبنهاية السنة الأولى من فترة السنتين يجري استعراض للميزانية لتعديلها وفقاً للاحتياجات الناشئة. وتخضع هذه التعديلات لموافقة/إقرار اللجنتين ضمن سياق تقرير تنفيذ السنة الأولى من فترة السنتين.

١٥ - وكانت قيمة الميزانية الأولية التي وافقت عليها اللجنتان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠١٤ قد بلغت ٣٥٤,٧ مليون دولار<sup>(٧)</sup> من الموارد الخارجة عن الميزانية. أما قيمة الميزانية المنقحة التي وافقت عليها اللجنتان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ فقد بلغت ٣٠٩,٨ من ملايين الدولارات<sup>(٨)</sup>، مما يعكس تنقيحاً للتوقعات من حيث تنفيذ البرامج الممولة بصورة طوعية.

١٦ - وشهد مستوى تنفيذ الموارد الخارجة عن الميزانية ارتفاعاً مستمراً عبر السنين. ومع مستوى الانفاق البالغ ٢٦٣,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤، ارتفع مستوى الإنفاق بنسبة تفوق الضعفين منذ عام ٢٠٠٦. وبالمقارنة بالنفقات التي كانت ٢٢٦,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٣، تمثل نفقات عام ٢٠١٤ زيادة بلغت ٣٦,٩ مليون دولار (٣,١٦ في المائة).

١٧ - وتجمّع احتياجات المكتب من الموارد تحت كل من البرامج الفرعية التسعة (مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات،؛ والوقاية والمعالجة وإعادة الإدماج، والتنمية البديلة؛ ومكافحة الفساد؛ ومنع الإرهاب؛ والعدالة والبحوث وتحليل الاتجاهات؛ ودعم السياسة؛ والتعاون التقني والدعم الميداني؛ وتقديم خدمات الأمانة والدعم الفني لهيئات الإدارة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات)، كما تتضمن المكونات الخاصين بالتوجيه التنفيذي والإدارة ودعم البرامج.

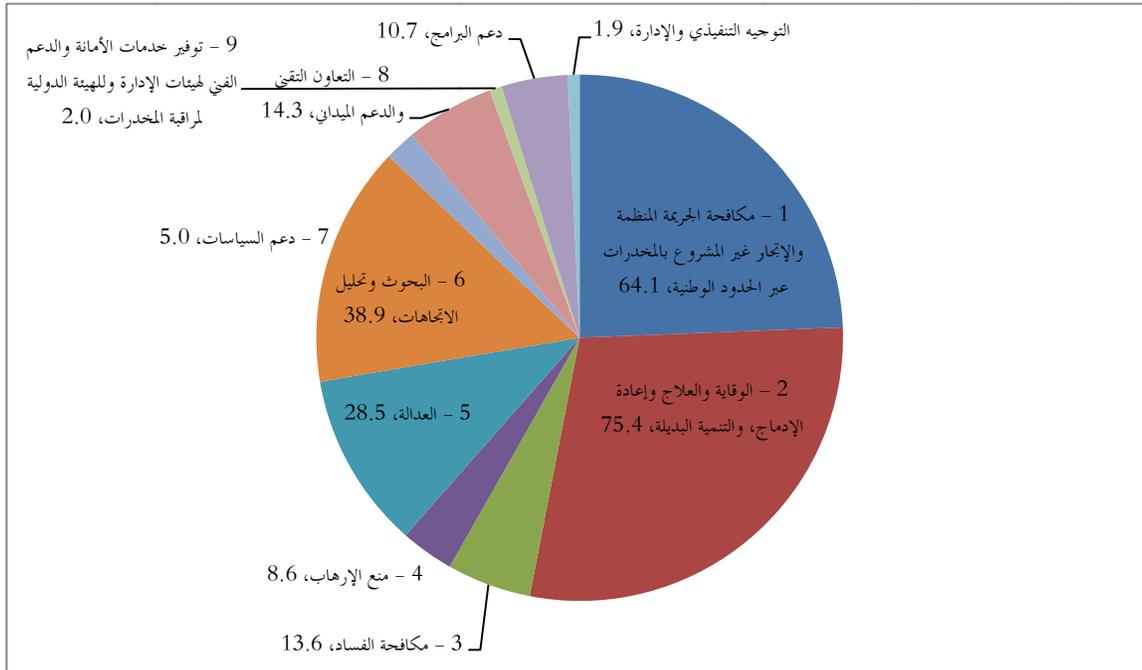
١٨ - ويبين الشكل الرابع - أولاً توزيع نفقات عام ٢٠١٤ حسب البرامج الفرعية، في حين أن الشكل الرابع - ثانياً يقدم تصويراً بيانياً لإنفاق الميزانية السنوية خلال السنوات التسع الماضية.

(٧) انظر الجدول ٥ في الوثيقة [E/CN.7/2013/15-E/CN.15/2013/28](#).

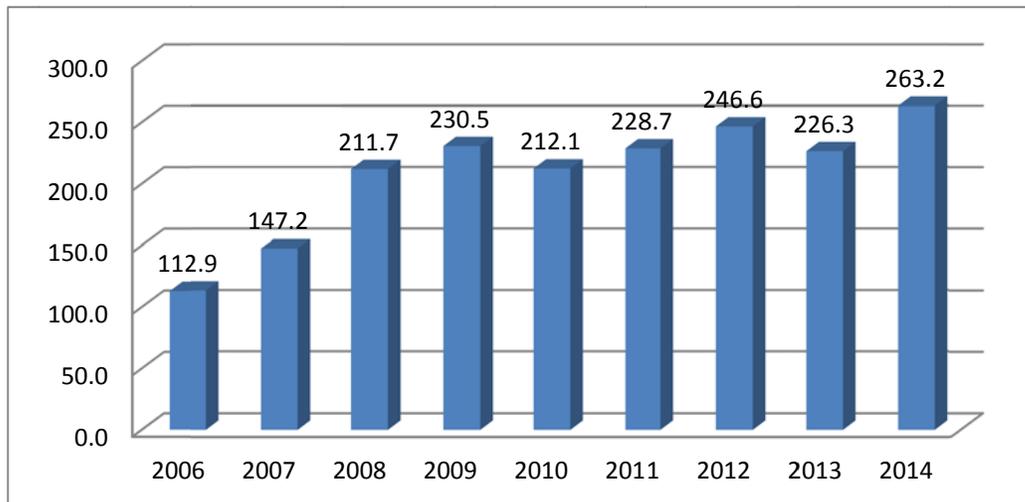
(٨) انظر المرفق الثاني من الوثيقة [E/CN.7/2014/18-E/CN.15/2014/21](#).

الشكل الرابع - أولاً  
النفقات وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (ما عدا الميزانية العادية):  
التوزيع حسب البرامج الفرعية، ٢٠١٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الشكل الرابع - ثانياً  
النفقات وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (ما عدا الميزانية العادية)، ٢٠١٣-٢٠٠٦  
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



١٩ - ويبين الجدول الرابع - ١ نفقات عام ٢٠١٤ موزعة على صناديق الأغراض الخاصة (المساهمات المخصصة) وصناديق تكاليف دعم البرامج ذات الصلة (ميزانية تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي) وصناديق الأغراض العامة (التبرعات غير المخصصة). كما يبين الجدول نفسه النفقات من الميزانية العادية.

#### الجدول الرابع - ١

### النفقات الكلية وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، ٢٠١٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

فترة السنتين			
٢٠١٤		٢٠١٣	
(المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة)		(المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة)	
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ
			الموارد الخارجة عن الميزانية
٧٧,٢	٢٣٦,١	٧١,٦	١٩٤,٣
			صناديق الأغراض الخاصة
٦,٢	١٩,١	٧,٧	٢٠,٩
			صناديق الأغراض العامة
٢,٦	٨,٠	٤,١	١١,١
٨٦,٠	٢٦٣,٢	٨٣,٤	٢٢٦,٣
			المجموع الفرعي
١٤,٠	٤٢,٥	١٦,٦	٤٤,٩
			الميزانية العادية
١٠٠,٠	٣٠٥,٧	١٠٠,٠	٢٧١,٢
			المجموع

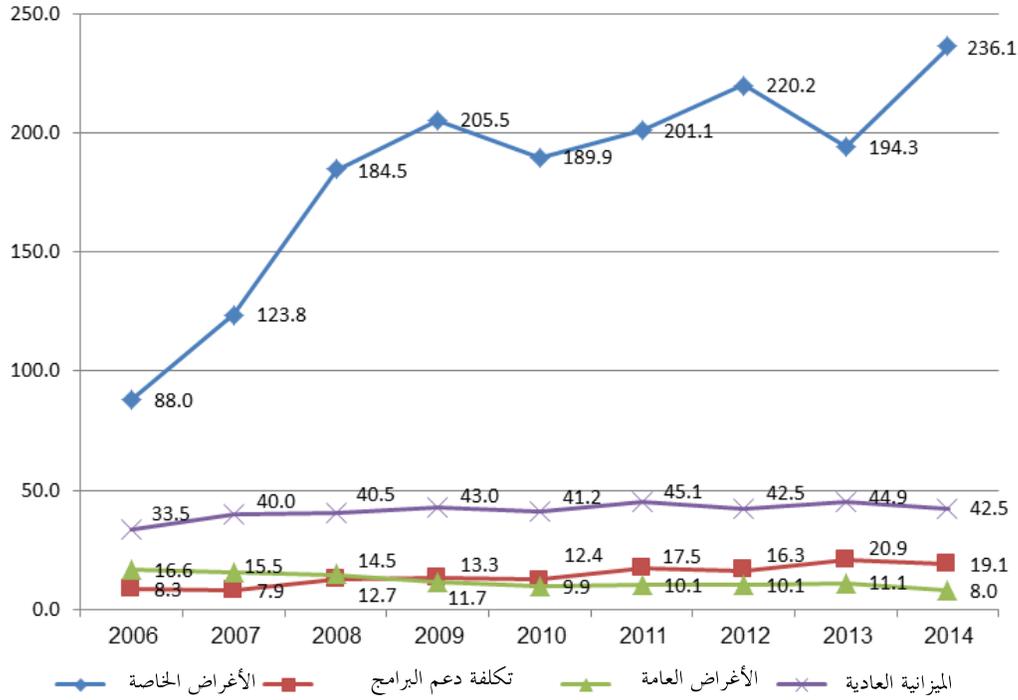
٢٠ - ويرد أدناه عرض لتطور الإنفاق فيما يتعلق بصناديق الأغراض الخاصة وصناديق تكلفة دعم البرامج وصناديق الأغراض العامة والميزانية العادية.

## الشكل الرابع - ثالثاً

تطور النفقات وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (بما فيها الميزانية العادية):

التوزيع حسب البرامج الفرعية ٢٠٠٦-٢٠١٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

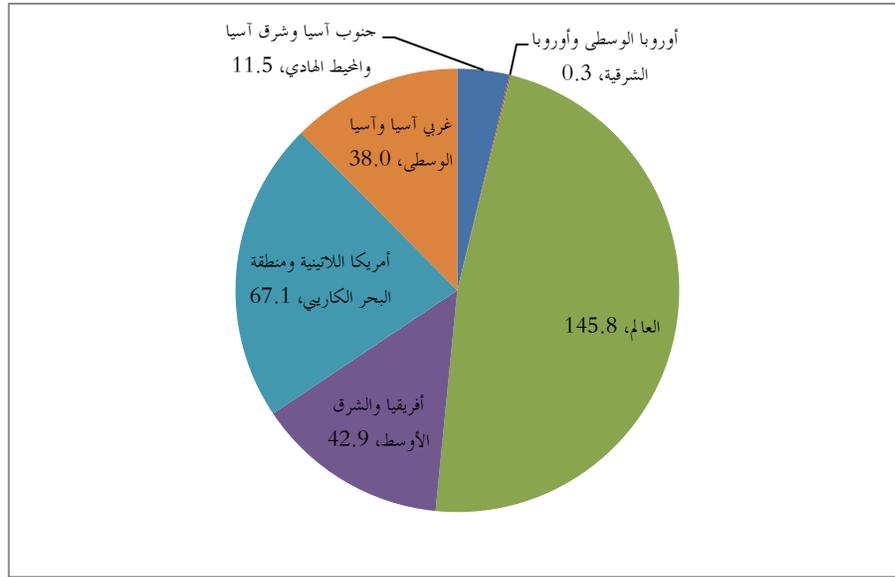


٢١ - وترد نفقات عام ٢٠١٤ حسب المنطقة في الشكل الرابع - رابعاً.

الشكل الرابع - رابعاً

النفقات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (بما فيها الميزانية العادية): حسب المناطق، ٢٠١٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



## دال - التحليل المالي

٢٢ - يعكس هذا القسم النتائج معروضة في بيانات مالية، تستند إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والملاحظات المرافقة لها، إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

٢٣ - وبتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغ صافي الأصول ٤٧١,٧١١ مليون دولار (البيان الأول)، مما يمثل انخفاضاً قدره ٢٢,٠٨٠ مليون دولار (٤,٥ في المائة) بالمقارنة بالرصيد الافتتاحي بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقد نتج هذا الانخفاض عن فائض صاف قدره ٣,٢١٨ من ملايين الدولارات في عام ٢٠١٤ (البيان الثاني) في مقابل خسارة نشأت عن تقييم اكتواري لاستحقاقات الموظفين قدرها ٢٥,٧٤٨ مليون دولار (البيان الثالث).

٢٤ - وبلغت قيمة مجموع صافي الأصول بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بموجب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة ٤٧٥,٠٩٥ مليون دولار (الملاحظة ٤).

وننتجت عن تعديل الأصول والخصوم وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام زيادة قدرها ١٨,٦٩٦ مليون دولار في قيمة صافي الأصول، التي بلغت ٤٩٣,٧٩١ مليون دولار بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وشملت أهم التعديلات تثبيت تبرعات مستحقة القبض (١٧١,٩٢٤ مليون دولار) وكذلك تثبيت ترتيب مشروط بتوفر التبرعات والإيرادات المرجأة المقابلة له والمدفوعات مقدماً المتصلة به (بقيمة ١٥٥,٠٤٦ مليون دولار). وإضافة لذلك، تم تعديل مبلغ ١٣,٣٣٣ مليون دولار للتثبيت الأولي لعقارات وآليات ومعدات، وإلغاء تثبيت التزامات مفتوحة قدرها ١٧,٠٩٨ مليون دولار مما لا يستحق إلا الجزء من السلع والخدمات المنفذة في عام ٢٠١٤.

٢٥ - وبلغت قيمة النقدية ومكافئها النقد ١٠٩,٦٤١ من ملايين الدولارات (١٣,٦ في المائة من مجموع الأصول بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، أي زيادة قدرها ٣٧,٩٧٥ مليون دولار بالمقارنة ببداية السنة. ويظهر بيان تدفقات النقدية (البيان الرابع) أن الزيادة تعزى في المقام الأول إلى تخفيض الاحتفظ به من استثمارات صناديق النقدية المشتركة.

٢٦ - وتمثل التبرعات المستحقة القبض مبالغ تعهدات بتبرعات مخصصة لأغراض محددة لم تقبض بعد. وبنهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغت التبرعات المستحقة القبض ٢٩٧,٥٦٢ مليون دولار، وهو مبلغ صاف بعد احتساب ما قيمته ١٦,٤١٦ مليون دولار من التبرعات المستحقة والمشكوك بإمكانية تحصيلها.

٢٧ - ويشكل تنفيذ الأنشطة البرنامجية بالدخول في شراكات مع برامج الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية عنصراً هاماً من عناصر نموذج أعمال المكتب. وبموجب الإطار الجديد الذي وضعه المكتب للعمل مع الشركاء الخارجيين، يحول المكتب سلفاً إلى شركائه المنفذين ويقوم فيما بعد بقياس استخدام تلك السلف من خلال الإبلاغ الذي يقدمه الشركاء في حينه. وبنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان هناك ما قيمته ٢٦,١١٢ مليون دولار من السلف لا يزال متبقياً. ومن أصل هذا المبلغ، يتصل مبلغ ١٠,٥٦٠ من ملايين الدولارات بسلف قدمت دعماً لجهود الحد من المحاصيل غير المشروعة والترويج لتنمية بديلة وثقافة تتصف بالقانونية في كولومبيا (الملاحظة ١٠).

٢٨ - وانخفض مجموع العقارات والآليات والمعدات ككل من الرصيد الافتتاحي البالغ ١٣,٣٣٣ مليون دولار إلى ١٢,٤٠٢ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (الملاحظة ١٢). وخلال عام ٢٠١٤، وكجزء من الأنشطة البرنامجية، قام المكتب بتحويل قدر كبير من الأصول إلى المستفيدين النهائيين (١٣,٣٩٣ مليون دولار). ويشمل ذلك

تحويل مشاريع تشييد منجزة في منطقتي أفغانستان وشرق أفريقيا إلى السلطات الحكومية المحلية. وبنهاية عام ٢٠١٤، كان هناك أربعة مشاريع تشييد قيمتها ٥,٥٨١ من ملايين الدولارات لا تزال جارية، وهي مشاريع يُنتظر أن تنجز بنهاية عام ٢٠١٥. ومن الجدير بالملاحظة أن المكتب لجأ إلى استخدام أحكام انتقالية لتحسين الأماكن المستأجرة وبعض حقوق الاستخدام المترع بها، وبالتالي فإن قيمتها لم تخضع للإبلاغ في البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (الملاحظة ١٢).

٢٩ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أبلغ المكتب عن مدفوعات تتعلق بالسلف قيمتها ١٨٤,٢١٥ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ ١٨٠,٣٢٦ مليون دولار من ترتيبات التبرعات المشروطة و ٣,٨٨٩ من ملايين الدولارات من الأموال المستلمة من المعاملات التبادلية لأغراض خدمات لم تنفذ حتى نهاية السنة.

٣٠ - وبلغت خصوم المكتب المتعلقة باستحقاقات الموظفين ١١٩,٠٦٥ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومن أصل هذا المبلغ، يمثل مبلغ ١١٠,٠٧٨ من ملايين الدولارات خصوماً بموجب النظم المحددة الاستحقاقات (الملاحظة ١٦).

٣١ - وقد جاء مجموع الإيرادات البالغ ٣٢٨,٦٣٩ مليون دولار خلال عام ٢٠١٤ من التبرعات التي بلغت قيمتها ٢٩٠,٠٠٣ مليون دولار (٨٨,٢ في المائة من مجموع الإيرادات) و ٣١,٠١٦ مليون دولار من المبالغ المخصصة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وإضافة لذلك، تآتى مبلغ ٣,١٨٣ من ملايين الدولارات من الأنشطة المدرة للإيرادات، بما في ذلك رسوم دفعتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى (البيان الثاني) مقابل استعمال البرمجيات وصيانتها.

٣٢ - وبلغ مجموع نفقات الفترة ٣٢٥,٤٢١ مليون دولار، مما يتألف في المقام الأول من التكاليف المتصلة بالموظفين والبالغة ١٠٢,٧٥٢ من ملايين الدولارات (٣١٢,٦ في المائة) والتعويضات والاستحقاقات المتصلة بغير الموظفين والبالغة ٤٩,١٧٦ مليون دولار (١٥,١ في المائة). ويمثل ما قدره ٣٨,٢٤٤ مليون دولار من النفقات الأعمال التي قدمها الشركاء المنفذون خلال عام ٢٠١٤، في حين أن مبلغ ٥,٦٣٦ من ملايين الدولارات يمثل منحاً مقدمة إلى منظمات غير حكومية بموجب مخطط المنح الصغيرة المأذون بها، بالإضافة إلى مبلغ ٢٩,٩٩١ مليون دولار جرى التكبده به للتدريب والاجتماعات وبرامج الزمالات (البيان الثاني).

## هاء - التحديات والتحسينات، ٢٠١٤ وما بعده

### الأخذ باسترداد التكلفة الكاملة

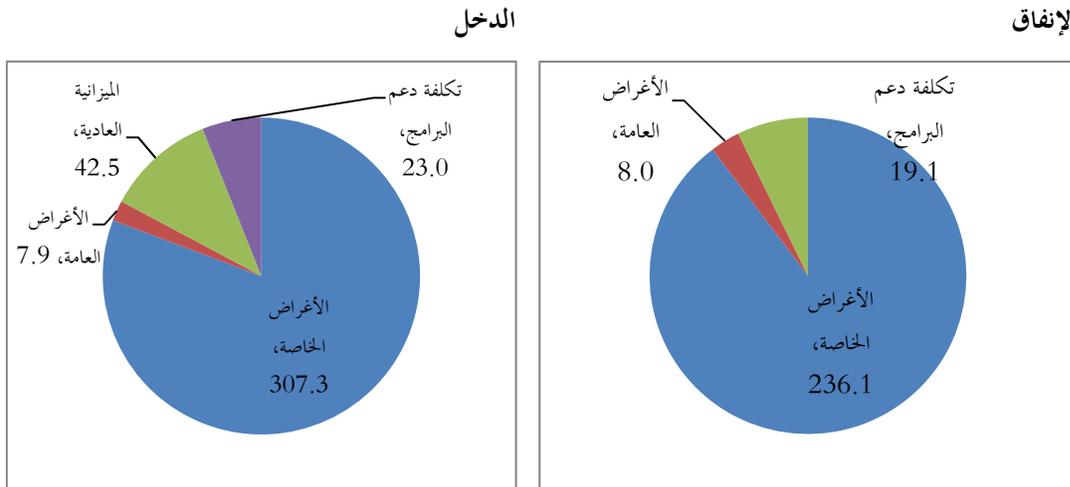
٣٣ - يبين الجدول الرابع - ١ والشكل الرابع - ثالثاً أنه على الرغم من النمو الهائل في الدخل المتعلق بالأغراض الخاصة (المساهمات المخصصة) والذي بلغ ٣٠٧,٣ من ملايين الدولارات في عام ٢٠١٤، فإن الدخل المتعلق بالأغراض العامة (المساهمات غير المخصصة) بلغ رقماً أدنى قدره ٧,٩ من ملايين الدولارات في عام ٢٠١٤. ويُجهد هذا الوضع إمكانية المكتب تنفيذ برامجه بمرونة.

٣٤ - ويعرض الشكل الرابع - خامساً الدخل والنفقات حسب مصدر التمويل (صناديق الأغراض العامة، وصناديق تكاليف دعم البرامج، وصناديق الأغراض الخاصة).

### الشكل الرابع - رابعاً

الدخل والإنفاق في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة: حسب مصدر التمويل، ٢٠١٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



٣٥ - وفي عام ٢٠١٤، وبهدف معالجة التراجع المستمر في الدخل المتعلق بالأغراض العامة، أخذ المكتب بنموذج جديد للتمويل يستند إلى استرداد التكلفة الكاملة، ويربط الاختصاصات الأساسية والبرنامجية بنظام لاحتساب التكاليف المباشرة وغير المباشرة. وتمشياً مع السياسات السائدة في الأمانة العامة ككل، والدعوات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة، والمتطلبات التي تقضي بالمواءمة بين استخدامات الأموال والغاية المقصودة منها، قام

المكتب بتحديد تكاليفه في مجال المساعدة المتعلقة بالتعاون التقني، وذلك على أساس منصف وشفاف ومتسق ويمكن التنبؤ به. وعلى هذا فقد اتخذ المكتب في عام ٢٠١٤ الخطوات اللازمة لوضع تصنيف متسق للتكاليف المباشرة وغير المباشرة ولاختصاصات الدعم، وأنشأ نماذج للتكلفة ونظماً للميزنة، وأصدر التعليمات، ودرب الموظفين، وقدم للدول الأعضاء إحصائيات محددة بالأماكن ومعدلة على أساس الدروس المستفادة، وحدد الوفورات وغير ذلك من طرق تخفيض التكلفة، سواء على المستوى الميداني أو في المقر. وشاركت جميع شعب المكتب في الأنشطة ذات الصلة، مما خضع لإشراف لجنة من كبار الموظفين معنية برصد استرداد التكلفة الكاملة، وهي مسؤولية أمام المدير التنفيذي للمكتب. إضافة لذلك، تزايد عمل المكتب في مجال توعية الدول الأعضاء والمانحين بغية ضمان توضيح آليات استرداد التكلفة الكاملة وميزاته.

٣٦ - وفي حين أن من المنتظر إنجاز الانتقال إلى استرداد التكلفة الكاملة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، فإن المكتب يذكر أن اتفاقات التبرعات الجديدة جميعها تستند إلى ميزانيات تعكس بأمانة وشفافية التكلفة الكاملة للملكية وذلك لتخطيط جميع التكاليف (المباشرة وغير المباشرة) في برامج المساعدة التقنية. ومما له أهميته أن المكتب في موقع يمكنه من تتبع المقارنات بين المكاتب، الأمر الذي يزيد في تعزيز ثقافة الاحساس بالتكلفة لديه.

٣٧ - وإضافة لذلك، واصل المكتب في عام ٢٠١٤ الأخذ بنهج حذر في إدارة صناديق تكلفة دعم البرامج وذلك بالحفاظ على الإنفاق دون مستوى الدخل ضماناً لتعزيز مجموعة حصيفة من احتياطات الصناديق.

### مبادرة إطار العمل مع الأطراف الخارجية

٣٨ - في عام ٢٠١٤، أطلق المكتب إطار العمل مع الأطراف الخارجية، وهو عبارة عن إطار شامل ودليلين يتضمنان تفاصيل المبادئ التوجيهية والمسؤوليات والإجراءات والحدود النقدية والإبلاغ فيما يتعلق بالعمل مع الشركاء المنفذين ومتلقي المنح. وتغطي المبادرة الاختيار الشفاف وتقديرات القدرات وتنفيذ البرامج ورصدها وإغلاقها بصورة متسقة. ويهدف المكتب من هذا التحسين إلى تعزيز المساءلة المنبثقة عن مسؤولياته الائتمانية عن مساهمات المانحين.

## مبادرة الإدارة المركزية للمخاطر

٣٩ - في عام ٢٠١٤، وتمشياً مع مبادرة الإدارة المركزية للمخاطر في الأمانة العامة ككل، أطلق المكتب نهجاً شاملاً لإزاء إدارة المخاطر يرمي إلى تحديد المخاطر البرنامجية والتنظيمية وتقييمها والتخفيف منها ومعالجتها وتصعيدها حسب الاقتضاء. وقد استهدفت الجهود المبذولة حتى الآن تحديد المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها المكتب ككل وإعداد خطط معالجتها. ويجري العمل على وضع سجلات للمخاطر التي تتعرض لها شعب ومكاتب معينة، وسترتبط هذه السجلات بخطط المخاطر المتصلة بالمشاريع القائمة والبرامج المتكاملة. كما كان المكتب مشاركاً رئيسياً في الأفرقة العاملة في الأمانة العامة ككل في مجال الإدارة المركزية للمخاطر.

٤٠ - ويدرك المكتب كل الإدراك أن إدارة المخاطر تعتبر مساراً ضرورياً نحو تحسين الاستراتيجية وتنفيذ البرامج وإدارة الموارد. وعلى هذا، فإن المبادرة تخضع للتنسيق والإشراف من جانب مكتب المدير التنفيذي مباشرة.

## أوموجا: نظام الإدارة المركزية للموارد

٤١ - من المقرر أن يجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ نشر نظام أوموجا للإدارة المركزية للموارد في الأمم المتحدة، في فيينا والمكاتب الميدانية التابعة للمكتب، وذلك كجزء من خطة النشر للمجموعة ٤، إلى جانب المقر الرئيسي والمكاتب الأخرى التابعة للأمانة العامة. وقد اكتملت الأعمال التحضيرية المتعلقة بتحليل أوجه التوافق والاختلاف في تطبيقات المكتب الموجودة فعلاً، كما يجري العمل على تأمين الموارد المتفرغة اللازمة لإدارة عمليات النشر والتغيير التنظيمي. ويستمر العمل على تخطيط التحويل إلى النظام الجديد، مما يشمل تحديد الجهود اللازمة لتنظيف البيانات وتوزيع الأدوار والعمليات الجديدة على المستعملين. وفي حين أن الموظفين الرئيسيين اطلعوا فعلاً على الوظائف التشغيلية في النظام، فإن من المقرر إجراء تدريب يشمل "خبراء التشغيل المحليين" على مختلف العمليات الوظيفية خلال صيف عام ٢٠١٥، على أن يجري تدريب المستعملين النهائيين قبل النشر بشهرين.

٤٢ - وخلال عام ٢٠١٥، سيكلف المكتب عمله على رسم خرائط العمليات الجديدة وعلى التغييرات التي ستطرأ على الأدوار. كما يجري وضع خطط الدعم بعد الإنتاج لضمان توفير الدعم الكافي للمكتب ومكاتبه الميدانية بعد موعد بدء التشغيل الحي.

٤٣ - ومن المتوقع أن يُحدث نظام أوموجا تغييرات عميقة في العمليات الإدارية وفي إدارة البرامج في المكتب. ويتواصل المكتب عن كثب مع كيانات الأمانة التي نفذت أو ستنفذ النظام مبكراً للاستفادة من الدروس المستفادة بغية تحقيق النجاح في الانتقال إلى أوموجا.

### الإدارة القائمة على النتائج

٤٤ - بدأ المكتب جهوده الرامية إلى تطبيق الإدارة القائمة على النتائج منذ بعض الوقت، وهو منكبٌّ على عملية تعلّم متواصل بالاستناد إلى الاستعراضات الداخلية وعمليات التقييم المستقل. ويتفهّم المكتب تماماً مطالبات الدول الأعضاء تحسّين الإدارة القائمة على النتائج. ويدعم برنامج استرداد التكلفة الكاملة تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج من خلال تعزيز عملية حساب التكاليف الكاملة للبرامج وما يتصل بذلك من إبلاغ.

٤٥ - ويُعدّ المكتب حالياً نداء سنويا وتقريراً سنويا عن البرامج القائمة على النتائج، بهدف رسم صورة شاملة عن الإنجازات والاحتياجات من التمويل. كما سيُعزّز المكتب الاتساق فيما بين أهدافه الاستراتيجية وتنفيذه للبرامج. وبالإضافة إلى ذلك، ستزيد هذه المبادرات من تعزيز حشد الموارد، وعمليات التخطيط، وتنفيذ البرامج، والإبلاغ عن النتائج.

### واو - تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٤٦ - تشكّل بيانات المكتب المالية لعام ٢٠١٤ أول بيانات مالية له تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونتيجة لتنفيذ هذه المعايير المحاسبية الدولية، هناك تغييرات هامة مقارنة بالبيانات المالية الصادرة في السنوات السابقة المعدّة بالاستناد إلى المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وترد أبرز جوانب هذه التغييرات في الفقرات أدناه.

٤٧ - أصبح المكتب يُبلغ الآن عن قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة في متن البيانات المالية، في حين أن هذه التكاليف، وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، كانت تسجل كنفقات عند اقتنائها وكان يُفصح عنها بوصفها ممتلكات غير معمّرة في الملاحظات على البيانات.

٤٨ - وبالنسبة إلى الإيرادات من المعاملات غير التبادلية، يثبت المكتب التبرعات المتعددة السنوات وغيرها من الاتفاقات مع الجهات المانحة بقيمتها الكاملة، بصرف النظر عن مدة اتفاق التمويل، ما لم يُرفق الاتفاق بترتيبات مشروطة. أما فيما يتعلق بالإيرادات من المعاملات التبادلية، فإن المكتب يثبت الإيرادات عند تسليم السلع أو تقديم الخدمات، وليس عند استلام النقدية.

٤٩ - ولا تُثبَّت المصروفات ذات الصلة بالسلع والخدمات في البيانات المالية إلا عندما يستلمها المكتب ويقبلها، وليس عند قطع التزامات بشأنها.

٥٠ - ويقدم المكتب مجموعة واحدة من البيانات المالية عن جميع الصناديق. ويُفصح في الملاحظة ٥، "الإبلاغ القطاعي"، عن التفاصيل المالية لصندوق لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٥١ - وتستند البيانات المالية إلى اعتبار أن المكتب يُبلِّغ عن جميع الموارد والنتائج بوصفه كياناً، بصرف النظر عن مصدر التمويل. وبناء على ذلك، تتضمن البيانات، إضافة إلى نتائج صناديق التبرعات المقدمة إلى المكتب، ما يُموَّل من الميزانية العادية من موارد وتنفيذ للبرامج.

## الفصل الخامس

## البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

أولا - بيان المركز المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	الملاحظة	
<b>الأصول</b>			
<b>الأصول المتداولة</b>			
٧١ ٦٦٦	١٠٩ ٦٤١	٧	النقدية ومكافآت النقدية
٢١٤ ٣٠٤	١٧٢ ٣٨٣	٨	الاستثمارات
٢٠٠ ٨٠٢	٢٣١ ٩٢٨	٩	التبرعات المستحقة القبض
٩٨٨	٥٨٦	٩	المبالغ الأخرى المستحقة القبض
٣٠ ٧٠٤	٢٣ ١٠٢	١٠	القروض والسلف المقدمة للشركاء المنفذين
٦ ٢٩١	٣ ٣٢٩	١١	الأصول الأخرى
<b>٥٢٤ ٧٥٥</b>	<b>٥٤٠ ٩٦٩</b>		<b>مجموع الأصول المتداولة</b>
<b>الأصول غير المتداولة</b>			
١٦٥ ٣٣٩	١٤٥ ٢٦٩	٨	الاستثمارات
٩٠ ٦١٥	٦٥ ٦٣٤	٩	التبرعات المستحقة القبض
-	٣ ٠١٠	١٠	القروض والسلف المقدمة للشركاء المنفذين
١٣ ٣٣٣	١٢ ٤٠٢	١٢	الممتلكات والمنشآت والمعدات
-	٥١٥	١٣	الأصول غير الملموسة
٣٩ ٣٣٤	٣٨ ١٤١	١١	الأصول الأخرى
<b>٣٠٨ ٦٢١</b>	<b>٢٦٤ ٩٧١</b>		<b>مجموع الأصول غير المتداولة</b>
<b>٨٣٣ ٣٧٦</b>	<b>٨٠٥ ٩٤٠</b>		<b>مجموع الأصول</b>
<b>الخصوم</b>			
<b>الخصوم المتداولة</b>			
٢٥ ٢٨١	٣٠ ٧١٢	١٤	الحسابات المستحقة الدفع والمصروفات المستحقة
٤٢٥	٢٣٧	٢١	التحويلات المستحقة الدفع
١٣٨ ٢٠٩	١٣٩ ٩٥٧	١٥	المبالغ المقبوضة مقدما
٤ ٣٧٣	٣ ٥٦١	١٦	استحقاقات الموظفين

الملاحظة		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
	مجموع الخصوم المتداولة	١٧٤ ٤٦٧	١٦٨ ٢٨٨
	الخصوم غير المتداولة		
١٥	المبالغ المقبوضة مقدما	٤٤ ٢٥٨	٨٨ ١٤٧
١٦	استحقاقات الموظفين	١١٥ ٥٠٤	٨٣ ١٥٠
	مجموع الخصوم غير المتداولة	١٥٩ ٧٦٢	١٧١ ٢٩٧
	مجموع الخصوم	٣٣٤ ٢٢٩	٣٣٩ ٥٨٥
	صافي الأصول		
١٧	الفائض المتراكم - غير المقيد	٢٥ ٢٧٨	٣٩ ٢٣٣
١٧	الفائض المتراكم - المقيد	٤٤٦ ٤٣٣	٤٥٤ ٥٥٨
	مجموع صافي الأصول	٤٧١ ٧١١	٤٩٣ ٧٩١
	مجموع الخصوم وصافي الأصول	٨٠٥ ٩٤٠	٨٣٣ ٣٧٦

تشكل الملاحظات المرفقة والمرفقات جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة  
ثانياً - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٤ كانون الأول/ديسمبر	الملاحظة	
		<b>الإيرادات</b>
٣١ ٠١٦	١٨	المخصصات من الميزانية العادية للأمم المتحدة
٢٩٠ ٠٠٣	١٩	التبرعات
٣ ١٨٣	٢٠	إيرادات المعاملات التبادلية
٢ ٤٣٥	٢١	إيرادات الاستثمار
٢ ٠٠٢		الإيرادات الأخرى
<b>٣٢٨ ٦٣٩</b>		<b>مجموع الإيرادات</b>
		<b>المصروفات</b>
١٠٢ ٧٥٢	٢٣	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم
٤٩ ١٧٦	٢٣	تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم
٤٣ ٨٨٠	٢٤	المنح والتحويلات الأخرى
١٣٤		اللوازم والمواد الاستهلاكية
١ ٠٩٣	١٢	الاستهلاك والإهلاك وضمحلل القيمة
١٤ ٠١٩		السفر
٢٩ ٩٩١		مصروفات التدريب والاجتماعات والزمالات الدراسية
٨٣ ٥٤٣	٢٥	المصروفات التشغيلية الأخرى
٨٣٣		المصروفات الأخرى
<b>٣٢٥ ٤٢١</b>		<b>مجموع المصروفات</b>
<b>٣ ٢١٨</b>		<b>الفائض في السنة</b>

تشكل الملاحظات المرفقة والمرفقات جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ثالثاً - بيان التغييرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الملاحظة/البيان	المتراكم - غير المقيد	المتراكم - المقيد	الفائض/العجز
صافي الأصول في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (حسب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة)	٤٧٥ ٠٩٥	-	٤
التسويات بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الملاحظة ٤)			
التغير في تقييم صندوق النقدية المشترك	-	٣٥	٤
التثبيت الأولي للممتلكات والمنشآت والمعدات	٣٨٨	١٢ ٩٤٥	٤,١٢
التثبيت الأولي للمبالغ المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها	-	(١٣ ٢٤١)	٤,٩
التغير في تثبيت مستحقات الموظفين	(٤١ ٢٧٠)	(٢ ٣٨٢)	٤
إلغاء تثبيت الالتزامات غير المصفاة	٨٨٦	١٦ ٢١٢	٤
التثبيت الأولي للمستحقات	(٢ ٣٦٣)	(٢٢ ٩١٨)	
التغييرات في السياسة المحاسبية المتعلقة بالترعات	(١ ٨٤٣)	١٨ ٧٢٢	
التسويات الأخرى في صافي الأصول	٤٣ ٢٢٠	١٠ ٣٠٥	
التحويل من الفائض غير المقيد إلى الفائض المقيد	(٤٣٤ ٨٨٠)	٤٣٤ ٨٨٠	
<b>مجموع التسويات بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام</b>	<b>(٤٣٥ ٨٦٢)</b>	<b>٤٥٤ ٥٥٨</b>	
صافي الأصول المعاد بيانه، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)	٣٩ ٢٣٣	٤٥٤ ٥٥٨	
التغير في صافي الأصول			
الخسائر الاكتوارية المتعلقة باستحقاقات الموظفين	(١٨ ٦٨٥)	(١١ ٠٦٣)	٤,١٦
التسويات الأخرى في صافي الأصول	(١ ٤٠٠)	١ ٨٥٠	٤,١٧
الفائض في السنة	٢ ١٣٠	١ ٠٨٨	البيان الثاني
<b>مجموع التغييرات في صافي الأصول</b>	<b>(١٣ ٩٥٥)</b>	<b>(٨ ١٢٥)</b>	
صافي الأصول في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	٢٥ ٢٧٨	٤٤٦ ٤٣٣	

تشكل الملاحظات المرفقة والمرفقات جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة  
رابعاً - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الملاحظة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
٣ ٢١٨	الفائض في السنة
	التحركات غير النقدية
١ ٠٩٣	١٢ الاستهلاك والإهلاك
١٣ ٢٥٧	١٢ صافي الخسائر الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات
٨ ٩٢٠	١٦ التكلفة الحالية عن الخدمات والفائدة فيما يتعلق بخصوم استحقاقات الموظفين
	التغيرات في الأصول
(٦ ١٤٥)	٩ (الزيادة)/النقصان في التبرعات المستحقة القبض
٤٠٢	٩ (الزيادة)/النقصان في المبالغ الأخرى المستحقة القبض
٤ ٥٩٢	١٠ (الزيادة)/النقصان في القروض والسلف المدفوعة للشركاء المنفذين
٤ ١٥٥	١١ (الزيادة)/النقصان في الأصول الأخرى
	التغيرات في الخصوم
(٣٦ ٨٩٩)	١٤ الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات
(٣ ١٢٥)	الزيادة/(النقصان) في استحقاقات الموظفين
(١٠ ٥٣٢)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
٦١ ٩٩٢	الحصة التناسبية لصافي النقصان في صناديق النقدية المشتركة
(١٣ ٤١٩)	١٢ الإضافات من الممتلكات والمنشآت والمعدات
(٥١٥)	١٣ الإضافات من الأصول غير الملموسة
٤٨ ٠٥٨	صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٤٤٩	١٧ تسويات أرصدة الصناديق
٤٤٩	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٣٧ ٩٧٥	صافي الزيادة في النقدية والمكافئات النقدية
٧١ ٦٦٦	النقدية ومكافئات النقدية في بداية السنة
١٠٩ ٦٤١	٧ النقدية ومكافئات النقدية في نهاية السنة

تشكل الملاحظات المرفقة والمرفقات جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

خامسا - بيان المقارنة بين المبالغ الواردة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المعلنة <sup>(أ)</sup>				
المبالغ الفعلية (على أساس الميزانية) الفرق (ب)	المتقحة	الأصلية		
<b>الإيرادات</b>				
(٧ في المائة)	٤٢ ٥٢٠	٤٥ ٨١٦	٤٤ ٨٢٧	المخصصات من الميزانية العادية للأمم المتحدة
١٥ في المائة	٣٤٢ ١٠٢	٢٩٦ ٣٨٦	٢٧٩ ٣٢٩	التبرعات
(٢٧٠ في المائة)	(٣ ٨٣٠)	٢ ٢٥٧	٢ ٦٧٧	الإيرادات الأخرى
١١ في المائة	٣٨٠ ٧٩٢	٣٤٤ ٤٥٩	٣٢٦ ٨٣٣	<b>مجموع الإيرادات</b>
<b>المصروفات</b>				
(٢٩ في المائة)	٩٠٣	١ ٢٧٠	١ ٢٧٠	ألف - أجهزة تقرير السياسات
(١٠ في المائة)	٣ ٨٢١	٤ ٢٢٩	٤ ٣٥٣	باء - التوجيه التنفيذي والإدارة
				جيم - برنامج العمل
(١٩ في المائة)	٦٧ ٤٢٣	٨٣ ١٩٣	٩٧ ٣٩١	١ - مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات
(١٥ في المائة)	٧٦ ١٩٦	٨٩ ٢٥٨	٩٢ ٧٩٧	٢ - الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج والتنمية البديلة
(٢٦ في المائة)	١٦ ٠٢٠	٢١ ٦٠٦	٢٦ ٨٩٣	٣ - مكافحة الفساد
(٤ في المائة)	٩ ٨٤٣	١٠ ٢٤٥	١٠ ٦٩٥	٤ - منع الإرهاب
(٢٠ في المائة)	٢٩ ٩٤٧	٣٧ ٣٧٨	٥١ ٩٧٩	٥ - العدالة
٥ في المائة	٤٢ ٤١٨	٤٠ ٥٧٦	٤٥ ٥٢٤	٦ - الأبحاث وتحليل الاتجاهات
(٢٠ في المائة)	٦ ١٨٣	٧ ٧٣٣	٦ ٤٩٨	٧ - دعم السياسات
(١٥ في المائة)	١٥ ٤٥٥	١٨ ٠٨٤	١٨ ٦٣٧	٨ - التعاون التقني والدعم الميداني
(١٠ في المائة)	٧ ٥٣٣	٨ ٣٦٣	٧ ٧١١	٩ - تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى هيئات الإدارة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
(١١ في المائة)	٢٩ ٩٣٣	٣٣ ٧٣٥	٣٥ ٧٥٥	دال - دعم البرنامج
(١٤ في المائة)	٣٠٥ ٦٧٥	٣٥٥ ٦٧١	٣٩٩ ٥٠٣	<b>مجموع المصروفات</b>
(٧٧٠ في المائة)	٧٥ ١١٧	(١١ ٢١١)	(٧٢ ٦٧٠)	<b>صافي الفائض/(العجز)</b>

(أ) تدرج في الميزانية المُدخلة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2014/18-E/CN.8/2014/21) الموارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة البالغة ٤٤,٨٢٧ مليون دولار لعام ٢٠١٤ وتغطي الموارد المخصصة مباشرة لتنفيذ البرامج وتبلغ ٢٢,٢٨٤ مليون دولار

(الأبواب ١ و ١٦ و ٢٣ من الميزانية) ولتقديم الدعم البرنامجي لجميع كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة الموجودة في فيينا، بقيمة ٢٠,٥٤٣ مليون دولار (الباب ٢٩ من الميزانية). وبناء على ذلك، يعرض البيان الخامس أعلاه المعلومات على هذا الأساس. وبغض النظر عن هذا الاعتبار المتعلق بالميزانية، فإن البيانات المالية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة المعدّة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تقتصر على إدراج ما هو مخصص مباشرة من موارد الميزانية العادية لتنفيذ برامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وتقديم الدعم إليه. ولذلك، فإن البيانات المالية المعدّة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لا تمثل إلا جزءاً من الباب ٢٩ من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

(ب) حاصل الميزانية المنقحة مطروحا منها المصروفات الفعلية مقسوماً على الميزانية المنقحة مطروحا منها الميزانية النهائية. وتتناول الملاحظة ٦، "المقارنة بالميزانية"، الاختلافات الجوهرية.

## مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

### ملاحظات على البيانات المالية

#### الملاحظة ١

#### الكيان المُصدر للبيانات المالية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - أهدافه وأنشطته

١ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عام ١٩٩٧<sup>(٩)</sup> من خلال الدمج بين برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات<sup>(١٠)</sup> ومركز منع الجريمة الدولية<sup>(١١)</sup>. ويعمل المكتب مع الدول الأعضاء لتعزيز ما تبذله من جهود للتصدّي للمشاكل المتشابكة المتمثلة في تعاطي المخدرات والاتجار بها، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والفساد، والإرهاب، وذلك من خلال المساعدة على إقامة النظم التشريعية والقضائية والصحية اللازمة لحماية الأشخاص الأكثر ضعفاً في المجتمع وتعزيز هذه النظم.

٢ - ويستند توجّه المكتب في مجال السياسات إلى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقّة بها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والصكوك القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والولايات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وينطلق عمل المكتب منطقياً من هذه الولايات وينعكس في ولايته المتمثلة "في الإسهام في تحقيق الأمن والعدالة للجميع عن طريق تخليص العالم من برائن الإجرام والمخدرات والإرهاب".

(٩) انظر: [A/51/950](#)، الفرع خامسا، الفقرات من ١٤٣ إلى ١٤٥.

(١٠) أنشئ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بوصفه الهيئة المسؤولة عن تنسيق العمل الدولي في ميدان مكافحة إدمان المخدرات. وحوّلت الجمعية العامة السلطة على صندوق البرنامج إلى المدير التنفيذي، بموجب قرارها ١٨٥/٤٦ جيم، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

(١١) أنشأت الجمعية العامة برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية بموجب قرارها ١٥٢/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ومنذ عام ١٩٩٧، يتولى تنفيذ البرنامج مركز منع الجريمة الدولية (انظر [A/51/950](#)، الفرع خامسا).

٣ - ولتعزيز فعالية المكتب وخضوعه للمساءلة، إضافة إلى تعزيز الإدارة القائمة على النتائج تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤، نُظِّم برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في ستة برامج فرعية مواضيعية (مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج والتنمية البديلة؛ مكافحة الفساد؛ منع الإرهاب؛ العدالة؛ الأبحاث وتحليل الاتجاهات) وثلاثة برامج فرعية يقدم المكتب في إطارها خدمات تغطي مواضيع عدة لصالح الدول الأعضاء (دعم السياسات؛ التعاون التقني والدعم الميداني؛ تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى هيئات الإدارة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات). وهذه البرامج الفرعية مصممة على نحو يلائم أولويات مكافحة الجريمة والمخدرات الواردة في استراتيجية المكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، كما أقرتها الدول الأعضاء، وهي توفر الأساس لتنفيذ برامج متكاملة مصممة على نحو يلي احتياجات الدول الأعضاء تنفيذًا فعالًا. ويتولى تنفيذ برنامج العمل ثلاث شعب فنية في المكتب، وهي شعبة العمليات، وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة، وشعبة شؤون المعاهدات. ويجري التركيز بشدة على معالجة القضايا المتداخلة بين البرامج الفرعية، مما يتيح المجال للاستفادة من جوانب التكامل والتآزر بين الشعب والشبكة الواسعة النطاق للمكاتب الميدانية التابعة للمكتب. ويضطلع خبراء المكتب المتخصصون في المجالات المواضيعية بالعملين المعياري والتنفيذي، ويُيسرون أيضا مهمة إعداد برامج التعاون التقني وتنفيذها على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وتتولى شعبة رابعة، وهي شعبة الإدارة، المسؤولية عن تقديم الدعم الإداري على الصعيد العالمي من خلال توفير التوجيه والرقابة، وتقديم الخدمات في مجالات التخطيط المالي والموارد البشرية والمشتريات وإدارة المؤتمرات.

٤ - أما هيئات إدارة المكتب فهي الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. كما يقدم المكتب الدعم إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٥ - ويعمل المكتب، الذي يوجد مقره في فيينا، في جميع مناطق العالم من خلال شبكة واسعة من المكاتب الإقليمية (٨) والمكاتب القطرية (١٠) ومكاتب البرامج (٤٧) ومكاتب الاتصال والشراكات (٢).

٦ - ويُموّل المكتب أساسا من التبرعات المقدمة إلى صندوق برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وتتأثّر نسبة ضئيلة من تمويل المكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة التي تعتمدها الجمعية العامة.

٧ - ويُدرج في البيانات المالية للمكتب كامل المعاملات المالية والنتائج الخاصة بمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة الذي يوجد مقره في تورينو بإيطاليا. وقد أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا المعهد في عام ١٩٦٧ عقب اتخاذه القرار ١٠٨٦ (د-٣٩)، الذي حث على توسيع نطاق أنشطة الأمم المتحدة في مجالي منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويتولى الإشراف على المعهد مجلس أمناء يضم ممثلاً واحداً عن المكتب. ويُنظّم عمل المعهد نظاماً أساسياً اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ٥٦/١٩٨٩. ويرفع المعهد تقاريره إلى الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويقدم المكتب التوجيه الاستراتيجي والدعم البرنامجي له.

## الملاحظة ٢

### أساس إعداد البيانات المالية

#### الإذن بإصدار البيانات المالية

٨ - صدّق على هذه البيانات المالية رئيس دائرة إدارة الموارد المالية التابعة للمكتب وأقرّها المدير التنفيذي للمكتب في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. ويُحال تقرير مجلس مراجعي الحسابات مرفقاً بالبيانات المالية إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وكذلك إلى لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

#### أساس الإعداد

٩ - وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يجري إعداد البيانات المالية والملاحظات المرفقة بها على أساس الاستحقاق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتعرض هذه البيانات بأمانة أصول المكتب وخصومه وإيراداته ومصروفاته والتدفقات النقدية خلال السنة المالية. وقد طبقت السياسات المحاسبية الأساسية باستمرار في إعداد هذه البيانات المالية وعرضها.

١٠ - ومجموعة البيانات المالية هذه هي أول مجموعة تعدّ وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فقبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، كانت البيانات المالية تعدّ وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة التي تمثل أساساً محاسبياً نقدياً معدلاً. وأسفر اعتماد المعايير المحاسبية الجديدة عن تغييرات في الأصول والخصوم المثبتة في بيان المركز المالي. وبناء عليه، أعيد بيان آخر كشف للميزانية الذي روجعت حساباته، والمؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ويرد موجز للتغيرات الناتجة عن ذلك في بيان التغيرات في صافي الأصول.

١١ - وأعدت البيانات المالية على أساس الاستمرارية. ويستند هذا التأكيد إلى موافقة اللجنتين والجمعية العامة على احتياجات الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والاتجاه التاريخي لجمع الاشتراكات المقررة والتبرعات على مدى السنوات الماضية.

أساس القياس

١٢ - يجري إعداد البيانات المالية باستخدام العرف المحاسبي القائم على استخدام التكلفة التاريخية، عدا في ما يتعلق ببعض الأصول، على النحو الوارد في الملاحظات المرفقة. ويجري إعداد البيانات المالية عن فترة اثني عشر شهراً، تمتد من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

العملة الوظيفية وعملة العرض والتعامل مع العملات الأجنبية

١٣ - العملة الوظيفية للمكتب هي دولار الولايات المتحدة، وهي أيضاً العملة التي تُعرض بها هذه البيانات المالية. وتُعرض هذه البيانات المالية والملاحظات عليها بآلاف دولارات الولايات المتحدة ما لم يذكر خلاف ذلك.

١٤ - وتحول المعاملات المقومة بالعملات الأجنبية إلى دولارات الولايات المتحدة وفقاً لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة. وتقارب أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ المعاملات. وتحوّل الأصول والخصوم النقدية المقيّمة بعملات غير العملة الوظيفية وفقاً لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في نهاية السنة. وتقاس البنود غير النقدية المقيّمة بالعملات الأجنبية بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة أو وقت تحديد القيمة العادلة. وتعرض أي مكاسب أو خسائر مترتبة عن الصرف في بيان الأداء المالي على أساس صافي المبالغ.

الأهمية النسبية واستخدام الرأي والتقديرات

١٥ - يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استخدام التقديرات والآراء والافتراضات. وتعتبر الأهمية النسبية عنصراً محورياً في عملية اتخاذ المكتب للقرارات، وهي توجّه المعالجة المحاسبية في ما يتعلق بالعرض والكشف والتجميع والتعويض وتوقيت تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية. وبوجه عام، يعتبر أي بند ذا أهمية نسبية إذا كان من شأن حذفه أو تجميعه أن يؤثر في استنتاجات أو قرارات مستخدمي البيانات المالية.

١٦ - ويجري باستمرار استعراض التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية، بما فيها القياسات الاكتوارية والأعمار الإنتاجية للأصول واضمحلال القيمة ومعدلات التضخم والخصم، ويجري تثبيت تنقيحات التقديرات في السنة التي تطرأ فيها التغييرات على التقديرات.

الأحكام الانتقالية الواردة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٧ - على النحو المسموح به عند اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للمرة الأولى، طبقت الأحكام الانتقالية التالية:

(أ) المعيار ١ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عرض البيانات المالية - لم تُقدم معلومات لمقارنة؛ غير أن الأرصدة الافتتاحية معروضة وفقاً لهذه المعايير في بيان المركز المالي؛

(ب) المعيار ٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية - يُقدَّر أن فروق التحويل التراكمية التي ربما كانت موجودة في تاريخ اعتماد هذه المعايير لأول مرة تبلغ الصفر؛

(ج) المعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الممتلكات والمنشآت والمعدات - يتيح فترة انتقالية تصل إلى خمس سنوات قبل التثبيت الكامل للممتلكات والمنشآت والمعدات المرسمة. وقد استند المكتب جزئياً إلى هذا الحكم الانتقالي، ولم يثبت بعض الترتيبات الطويلة الأجل لحقوق الاستخدام الممنوحة، وتحسينات الأماكن المستأجرة. وعلى وجه التحديد، لم يثبت المكتب في البيانات المالية الحالية الحق في استخدام مركز فيينا الدولي، وذلك تمثيلاً مع المنظمات الأخرى التي تتخذ من فيينا مقراً لها والكائنة بمركز فيينا الدولي، والتي نفذت المعايير المحاسبية الدولية بتواريخ اعتماد مختلفة؛

(د) المعيار ٣١ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: تثبيت الأصول غير الملموسة - يُطبق في المستقبل. ولم تُحول الأصول غير الملموسة التي اُفتُنيت أو استُحدثت داخلياً قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ومنها نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (ProFi) ومجموعة البرامجيات "Go"، إلى أصول رأسمالية في هذه البيانات المالية.

الإصدارات المحاسبية المقبلة

١٨ - يتواصل رصد تقدم ما يلي من إصدارات محاسبية مقبلة هامة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأثرها على البيانات المالية للمكتب:

(أ) الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بأداء الخدمة: إصدار بشأن استخدام نهج قائم على المبادئ من أجل وضع إطار متسق للإبلاغ عن معلومات أداء الخدمة المتعلقة ببرامج القطاع العام؛

(ب) تشكيلات القطاع العام: إصدار بشأن المعالجة المحاسبية لتشكيلات القطاع العام وتوحيد عنصري تصنيف وقياس تشكيلات القطاع العام، مثل المعاملات أو غيرها من الأحداث التي تجمع بين عمليتين أو أكثر من العمليات المستقلة في كيان واحد من كيانات القطاع العام؛

(ج) الأدوات المالية الخاصة بالقطاع العام: إصدار بشأن توجيه السياسات فيما يخص الأدوات المالية الخاصة بالقطاع العام التي لا تدرج في نطاق تلك التي يشملها المعيار رقم ٢٨ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية - العرض؛ والمعيار ٢٩ من تلك المعايير: الأدوات المالية - الاعتراف والقياس؛ والمعيار ٣٠ من تلك المعايير: الأدوات المالية - الإفصاحات.

(د) الاستحقاقات الاجتماعية: إصدار بشأن تحديد الظروف التي ينبغي في إطارها إدراج المصروفات والخصوم المتعلقة ببعض الاستحقاقات الاجتماعية في البيانات المالية والطريقة التي ينبغي أن تُدرج بها تلك المصروفات والخصوم.

المتطلبات المستقبلية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٩ - في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نشر مجلس المعايير المحاسبية الدولية خمسة معايير جديدة، تتوفر في أربعة منها إمكانية التأثير على البيانات المالية المستقبلية للكيان المصدر للبيانات، وهي المعيار ٣٤، البيانات المالية المنفصلة؛ والمعيار ٣٥ منها، البيانات المالية المُدمجة؛ والمعيار ٣٦، الاستثمارات في المؤسسات المرتبطة والمشاريع المشتركة؛ والمعيار ٣٧، الترتيبات المشتركة؛ والمعيار ٣٨، الإفصاح عن المصالح في الكيانات الأخرى. ويجب تطبيق تلك المعايير لفترات الإبلاغ المالي التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أو بعده. ويجري تقييم أثر هذه المعايير على البيانات المالية للمكتب بحيث يمكن تطبيقها بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

## الملاحظة ٣

## السياسات المحاسبية الهامة

## تثبيت الإيراد، والتعامل مع البيانات المالية

الإيرادات غير التبادلية: مخصصات الميزانية العادية

٢٠ - يدرج المكتب في ميزانيته المُدمجة لفترة السنتين موارد الميزانية العادية التي تمول بشكل مباشر تنفيذه للبرامج، ومجموع موارد الدعم لجميع عمليات الأمم المتحدة في فيينا. والأبواب المتصلة بذلك في الميزانية العادية للأمم المتحدة هي: ١، ١٦، ٢٣ (التي تغطي تنفيذ البرامج) والباب ٢٩ (الذي يغطي الدعم). ويحافظ البيان الخامس المتعلق بالمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية على منظور الميزانية ويتضمن نتائج الباب ٢٩ بأكملها. وباستثناء البيان الخامس، تأخذ البيانات المالية للمكتب المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، المنظور الصارم للمكتب ككيان ولا تشمل من موارد الميزانية العادية إلا تلك التي يمكن أن تعزى مباشرة إلى تنفيذ البرامج وتقديم الدعم إليها. وبالتالي، فإن البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لا تمثل سوى جزءاً من الباب ٢٩ من الميزانية العادية للأمم المتحدة، أي أنها تستبعد موارد الدعم الواردة في الباب ٢٩ فيما يتعلق بكيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة في فيينا.

٢١ - ويقسّم على الدول الأعضاء إجمالي الميزانية العادية للأمم المتحدة عند اعتمادها وفقاً لجدول الأنصبة المقررة الذي تحدده الجمعية العامة. وتقوم الأمانة العامة بإدارة الأنصبة المقررة وجمعها مركزياً. ونتيجة لذلك، لا يتحكم المكتب بفرادى الأنصبة المستحقة القبض وهو لذلك لا يثبتها في بياناته المالية.

٢٢ - ويرى المكتب أن الأصول المكتسبة والخصوم المتكبدة خلال تنفيذ البرامج تقع تحت سيطرته، وهو لذلك يثبتها في بياناته المالية. ويشمل ذلك المبالغ المستحقة القبض من الموظفين والمستحقة الدفع لهم، ومستحقات الموظفين الطويلة الأجل، والحسابات المستحقة الدفع والمبالغ الأخرى المستحقة القبض، والممتلكات والمنشآت والمعدات. وتثبت كإيرادات في بيان الأداء المالي المخصصات السنوية المستخدمة وتعتبر مقبوضة بالكامل في بيان المركز المالي. وتمثل أية أصول صافية إيجابية في صندوق الميزانية العادية مدرجة في البيانات المالية للمكتب التزاماً قانونياً في الميزانية العادية إزاء المكتب.

## إيرادات المعاملات غير التبادلية: التبرعات

٢٣ - تثبت باعتبارها إيرادات بالكامل التبرعات والتحويلات الأخرى التي تدعمها تعهدات ثابتة أو اتفاقات أخرى قابلة للإنفاذ، ولا تخضع لقيود تتعلق بالتدفق المحتمل للموارد، وذلك بصرف النظر عن مدة الاتفاق. أما التبرعات الخاضعة لقيود محددة فتسجل كخصوم، ولا تثبت الإيرادات إلا عند استيفاء الشروط. ولا تثبت التبرعات والتحويلات الأخرى التي لا تدعمها اتفاقات قابلة للإنفاذ إلا عند تلقي النقد.

٢٤ - وتمثل أرصدة التبرعات المستحقة القبض الإيرادات غير المحصلة من الاتفاقات القابلة للإنفاذ وتسجل بقيمتها الاسمية، مطروحا منها الاضمحلال المحدد للقيمة. ويطبق خصم عام للمستحقات المشكوك في تحصيلها بناء على تجربة التحصيل السابقة.

## إيرادات المعاملات غير التبادلية: التبرعات العينية

٢٥ - تثبت التبرعات العينية الخالصة والحقوق الممنوحة لاستخدام البضائع بقيم تزيد على ٥ ٠٠٠ دولار كإيرادات، بقدر احتمال تحقيقها كفوائد اقتصادية مستقبلية أو كخدمات ممكنة للمكتب، طالما كان قياس هذه الفوائد أو الخدمات موثوقا. وتقاس المساهمات العينية في البداية بحسب قيمتها العادلة في تاريخ تسلمها، وتحدد هذه القيمة بالرجوع إلى القيم السوقية القابلة للرصد أو استناداً إلى تقييمات مستقلة. ولا تثبت المساهمات العينية من الخدمات كإيرادات بل يفصح عنها في الملاحظات على البيانات المالية عندما تتجاوز قيمتها ٢٠ ٠٠٠ دولار.

## إيرادات المعاملات التبادلية

٢٦ - المعاملات التبادلية هي المعاملات التي يقوم المكتب فيها بتوفير السلع أو الخدمات، مثل التدريب والبرامجيات ودعم خدمات إدارة المؤتمرات، إلى الحكومات وكيانات الأمم المتحدة وغير ذلك من الشركاء. وتثبت الإيرادات بقيمتها العادلة عندما يتم تسليم البضائع أو تقديم الخدمات. وقد أدرجت ضمن المبالغ الأخرى المستحقة القبض المبالغ ذات الصلة التي جرت المطالبة بها ولكن لم يتم تحصيلها.

## إيرادات الاستثمار وأصول صندوق النقدية المشترك

٢٧ - تستثمر خزانة الأمم المتحدة الأموال المجمعة من كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والكيانات المشاركة الأخرى. وتعني المشاركة في هذه الصناديق النقدية المشتركة التابعة للأمم المتحدة تقاسم المخاطر

وعوائد الاستثمارات مع المشاركين الآخرين. ويكون كل مشارك معرضاً للأخطار العامة لحافظة الاستثمارات في حدود مبلغ النقدية المستثمر.

٢٨ - وترد حصة استثمار المكتب في صناديق النقدية المشتركة للأمم المتحدة ضمن النقدية ومكافآت النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل، والاستثمارات الطويلة الأجل، حسب فترة الاستحقاق. وترد في بيان الأداء المالي حصة المكتب من عائدات الاستثمار في صناديق النقدية المشتركة، والأرباح المتحققة من بيع الأوراق المالية في صندوق النقدية المشتركة، والأرباح والخسائر المتحققة وغير المتحققة.

### المصروفات والتعامل مع البيانات المالية

٢٩ - يقدم المكتب برامج المساعدة التقنية عن طريق المشاريع المنفذة في فيينا وفي شبكة مكاتبه الميدانية في جميع أنحاء العالم. ويجري إنجاز المشاريع بالتنفيذ المباشر أو عن طريق الشركاء المنفذين.

٣٠ - ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، يتم الإبلاغ عن المصروفات وفقاً لمبدأ الإنجاز. وتثبت المصروفات على أساس الاستحقاق عند تسليم السلع وتقديم الخدمات بغض النظر عن شروط الدفع.

مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقهم

٣١ - يتألف العاملون، على النحو المبين في المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، من الموظفين الذين تتحدّد خدمتهم وعلاقتهم التعاقدية بكتاب تعيين خاضع للأنظمة الصادرة عن الجمعية العامة عملاً بالفقرة ١ من المادة ١٠١ من الميثاق.

٣٢ - وتُصنّف استحقاقات الموظفين ضمن الاستحقاقات القصيرة الأجل والاستحقاقات الطويلة الأجل واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات نهاية الخدمة.

(أ) استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

٣٣ - استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل (بخلاف استحقاقات نهاية الخدمة) هي تلك التي يحل موعد استحقاقها خلال ١٢ شهراً، وتشمل الاستحقاقات الأولى للموظفين (منح الانتداب) والأجور والمرتبات والبدلات، وفترات الغياب المدفوعة الأجر (الإجازة المرضية المدفوعة الأجر، وإجازة الأمومة/الأبوة) وغيرها من الاستحقاقات القصيرة الأجل (منحة الوفاة، ومنحة التعليم، واسترداد مبالغ الضرائب، وإجازة زيارة الوطن، والإجازة السنوية

المدفوعة الأجر). وتُدرج مبالغ الاستحقاقات المتراكمة التي لم تسدد بعد بوصفها خصوماً متداولة في بيان المركز المالي.

(ب) استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

٣٤ - تتألف استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة من مدفوعات استحقاقات نهاية الخدمة بما في ذلك الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن وغيرها من بدلات نهاية الخدمة.

٣٥ - وتصنف استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة كخطط استحقاقات محددة يلتزم المكتب فيها بتوفير الاستحقاقات المتفق عليها ويتحمل بالتالي جميع المخاطر. ويحتسب الاكتواريون المستقلون التزامات الخطة، باستثناء خطة بدلات نهاية الخدمة، وذلك باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة. وتحدّد القيمة الحالية للالتزام الاستحقاقات المحددة بخصم التدفقات النقدية الخارجة المقدرة في المستقبل باستخدام أسعار الفائدة على سندات الشركات العالية الجودة التي تقارب آجال استحقاقها تواريخ استحقاق الخطط الأساسية. وترد التغييرات في الخصوم، بما في ذلك الأرباح والخسائر الاكتوارية، في بيان الأداء المالي تحت بند الفائض/العجز. ولا يحتفظ المكتب بأية أصول للخطط، على النحو المحدد في المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية.

٣٦ - ويشارك المكتب في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وهو خطة مموّلة يشترك فيها أرباب عمل متعددون وتنص على استحقاقات محددة، وقد أنشأت الجمعية العامة هذا الصندوق لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز. وتعرّض هذه الخطة المكتب لمخاطر اكتوارية ترتبط بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق. وبشكل مشترك، قررت الجهات المشاركة في الصندوق أنه لا يوجد أساس ثابت وموثوق لتوزيع الأصول والخصوم والأداء (التكاليف) فيما بينها. وبالتالي، وحسبما يسمح المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية وتمشيا مع السياسة المتبعة على نطاق الأمانة العامة، يتعامل المكتب مع الصندوق كنظام اشتراكات محددة، ويتم في بيان الأداء المالي بيان الالتزامات المرتبطة بالاشتراكات في الصندوق باعتبارها مصروفات مترتبة على استحقاقات الموظفين.

(ج) استحقاقات نهاية الخدمة

٣٧ - تقيّد استحقاقات نهاية الخدمة في بند النفقات عندما توجد خطة رسمية ومفصلة لإنهاء خدمة الموظفين قبل سن التقاعد العادي، أو عندما تقدم لهم عروض بالانفصال

الطوعي في إطار خطة لتقليل عدد الموظفين. وتخصم استحقاقات نهاية الخدمة التي لا يحل موعد تسويتها خلال ١٢ شهرا إذا كان لهذا الخصم أثر هام.

(د) استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل

٣٨ - استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل هي تلك التي لا يحل موعد استحقاقها خلال ١٢ شهرا، وتتكون من إجازة زيارة الوطن والإجازة السنوية.

(هـ) تعويضات غير الموظفين

٣٩ - تتألف تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم النفقات المتكبدة فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين والمتعاقدين، والخبراء المخصصين، ومتطوعي الأمم المتحدة. وتبرم العقود مباشرة مع الأطراف الثالثة أو عن طريق الجهات التي تقدم الخدمات لوكالات الأمم المتحدة. ولا يحصل غير الموظفين على البدلات والاستحقاقات الأساسية المقدمة إلى موظفي الأمم المتحدة مثل منح الانتداب ومنح التعليم والمعاشات التقاعدية والتأمين الصحي والإجازة وتعويض إنهاء الخدمة.

التنفيذ عن طريق الأطراف الخارجية: التحويلات المدفوعة مقدما (إلى الشركاء المنفذين) والمنح المقدمة

(أ) التحويلات المدفوعة مقدما

٤٠ - كثيرا ما ينفذ المكتب الأنشطة البرنامجية عن طريق شركاء منفذين من قبيل برامج الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية. ويتم الاتفاق على النواتج المتوخاة من الشركاء في اتفاقات المشاريع المشتركة والتعاون البرنامجي. والتحويلات النقدية المدفوعة مقدما هي مبالغ تدفع مقدما إلى الشركاء المنفذين لكي يتمكنوا من تنفيذ البرنامج المتفق عليه؛ وتثبت أولا كأصول ثم تقيّد كمصروفات بناء على التقارير المالية المقدمة. وفي حال عدم وجود هذه التقارير المالية، يجري تقييم مستنير للاستحقاق بناء على تقديرات إنجاز العمل بعد التشاور عن كثب مع الجهة المكتيبة التابعة للمكتب والمسؤولة عن إدارة هذا الاتفاق. وتقيّد الاتفاقات الملزمة المبرمة لتمويل الشركاء المنفذين والتي لم تسدد بحلول نهاية الفترة المشمولة كخصوم تحت بند الحسابات المستحقة الدفع وغيرها من المصروفات المستحقة.

٤١ - وفي حالة الاتفاق على أعمال البناء، يقيس المكتب العمل المنجز استنادا إلى التقارير الهندسية التي يقدمها الشركاء المنفذون/المتعاقدون من الباطن والفريق الهندسي التابع للمكتب والقائم على الموقع.

## (ب) المنح

٤٢ - ينفذ المكتب خطة للمنح الخالصة تقدم إلى المستفيدين النهائيين شرط أن تسمح بذلك ظروف المشروع وتعهدات المانحين. وتحدد المنح بمبلغ أقصاه ٦٠.٠٠٠ دولار. وتقيّد المنح الخالصة بالكامل في بند المصروفات عند صرفها ويتزامن ذلك عادة مع التوقيع على وثيقة المنحة.

## الأصول

تصنيفها والتعامل معها بوجه عام

٤٣ - يتم تقييم الأصول في كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ. وعندما توجد أسس لاضمحلال القيمة، يعترف بالخسائر الموافقة له في الوقت المناسب.

٤٤ - وتثبت المبالغ المستحقة القبض بقيمتها الإسمية إلا إذا كان هناك تأثير هام ينشأ عن تخفيضها إلى صافي القيمة الحالية. وتثبت خصوم المستحقات المشكوك في تحصيلها بناء على تجربة التحصيل السابقة.

٤٥ - ولا تطبق المعاوضة و المقاصة للأصول والخصوم في بيان المركز المالي إلا عند وجود حق واجب النفاذ بموجب القانون.

٤٦ - وتصنف الأصول المالية التي تتجاوز آجال استحقاقها ١٢ شهرا في تاريخ الإبلاغ بوصفها أصولا غير متداولة.

## النقدية ومكافئات النقدية

٤٧ - تتألف النقدية ومكافئات النقدية من النقدية الحاضرة والنقدية في المصارف والاستثمارات العالية السيولة والقصيرة الأجل التي يحل تاريخ استحقاقها خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء. ويعاد تقييم الموجودات المقيمة بالعملة الأجنبية في نهاية السنة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة.

## الممتلكات والمنشآت والمعدات

قياس التكاليف في وقت تثبيتها

٤٨ - تقيّد قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بسعر التكلفة الأصلية مخصوما منه الاهتلاك المتراكم و اضمحلال القيمة. وبالنسبة للأصول المتبرع بها، تُستخدم قيمتها العادلة المحسوبة في تاريخ الاقتناء عوضا عن التكلفة الأصلية.

٤٩ - وتصنف الأصول المستخدمة في تنفيذ البرامج أو المشاريع التي يقوم بها المكتب باعتبارها أصول مشاريع، في حين أن تلك المستخدمة في أنشطة لا تخص مشاريع محددة تصنف في فئة الأصول الإدارية. أما أصول المشاريع التي لا يتحكم المكتب بها فهي تقيد كمصروفات عند شرائها.

#### الاستهلاك والعمر الإنتاجي

٥٠ - تُستهلك بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات بالكامل على مدى عمرها الإنتاجي التقديري باستخدام طريقة القسط الثابت. ولا تخضع للاستهلاك الأصول قيد الإنشاء وأصول المشاريع أثناء نقلها. ويبين الجدول أدناه الأعمار الإنتاجية التقديرية وعتبات الرسملة لفئات مختلفة من الممتلكات والمنشآت والمعدات.

#### العمر الإنتاجي التقديري وعتبة الرسملة للممتلكات والمنشآت والمعدات

العتبة الرسملة (بدولارات الولايات المتحدة) (بالسنوات)	العمر الإنتاجي التقديري (بالسنوات)	الفئات والفئات الفرعية للأصول
٢٠ ٠٠٠	٥٠-٧	المباني <sup>(١)</sup>
٢٠ ٠٠٠	٧-٤	معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات <sup>(١)</sup>
٥ ٠٠٠	١٢-٦	المركبات
٢٠ ٠٠٠	١٠-٣	الأثاث والتجهيزات الثابتة
٢٠ ٠٠٠	٢٠-٥	الآلات والمعدات <sup>(١)</sup>
١٠٠ ٠٠٠	-	أصول منشأة ذاتيا
١٠ ٠٠٠	مدة عقد الإيجار أو خمس سنوات أيهما أقصر	تحسينات الأماكن المستأجرة

(أ) تطبق عتبة أدنى تبلغ ٥ ٠٠٠ دولار على خمس فئات من الإيجارات وهي: المباني الجاهزة، ونظم الاتصال بواسطة السوائل، والمولدات الكهربائية، ومعدات الشبكة.

#### الأصول قيد البناء

٥١ - يدخل المكتب في أعمال بناء من قبيل بناء السجون ومباني المحاكم لصالح الدول الأعضاء. وتسلم هذه الأصول عند إنجازها إلى المستفيدين النهائيين. ويقاس ما أنجز من العمل استنادا إلى التقارير الهندسية التي يقدمها الشركاء المنفذون/المتعاقدون من الباطن والفريق الهندسي القائم على الموقع التابع للمكتب. ولأن المكتب لا يستخدم هذه الأصول بل يسلمها إلى مستفيدين نهائيين، لا يثبت أي استهلاك في البيانات المالية.

التصرف في الأصول وضمحلل قيمتها

٥٢ - يبلغ بيان الأداء المالي عن الأرباح أو الخسائر الناجمة عن التصرف في الأصول أو تحويلها تحت بند الإيرادات الأخرى أو المصروفات الأخرى.

٥٣ - ويجري استعراض اضمحلل قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات سنويا أو عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

### الأصول غير الملموسة

قياس التكاليف في وقت تثبيتها

٥٤ - تُقيد الأصول غير الملموسة التي تُطوّر لاستخدام المكتب بسعر التكلفة مخصوماً منه الاهتلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن اضمحلل القيمة. ويمكن أن تشمل التكاليف المرسلة تراخيص البرمجيات الحاسوبية التي يتم اقتناؤها وتكاليف التطوير المباشر (على سبيل المثال تكاليف الموظفين وتكاليف الخبراء الاستشاريين وما ينطبق من المصروفات العامة) والتكاليف الأخرى المتكبدة لاقتناء برمجيات محددة والتمكن من استخدامها. وبالنسبة للأصول المتبرع بها، تُستخدم قيمتها العادلة المحسوبة في تاريخ الاقتناء عوضاً عن التكلفة الأصلية.

الإهلاك والعمر الإنتاجي

٥٥ - تخضع الأصول غير الملموسة التي لها عمر إنتاجي محدد للاستهلاك بالكامل ويحتسب الاهتلاك بطريقة القسط الثابت طوال العمر الإنتاجي التقديري. ويبين الجدول أدناه العمر الإنتاجي التقديري والعتبات بالنسبة للفئات الرئيسية من الأصول غير الملموسة.

### العمر الإنتاجي التقديري والعتبات للأصول غير الملموسة

الفئة	عتبة الرسملة (بدولارات الولايات المتحدة)	العمر الإنتاجي التقديري (بالسنوات)
البرامجيات المكتتاة خارجيا	٢٠ ٠٠٠	١٠-٣
البرامجيات المطورة داخليا	١٠٠ ٠٠٠	١٠-٣
التراخيص والحقوق	٢٠ ٠٠٠	٦-٢ (فترة الترخيص/الحقوق)
الأصول التي يجري تطويرها	١٠٠ ٠٠٠	لا تخضع للإهلاك

## اضمحلال القيمة

٥٦ - يجرى استعراض اضمحلال قيمة الأصول الملموسة سنويا أو عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

## الخصوم

تصنيفها والتعامل معها

٥٧ - تسجل الخصوم عادة بقيمتها العادلة. ويبلغ عن الخصوم التي يتوقع تسويتها خلال أقل من ١٢ شهرا كخصوم متداولة، في حين تصنف الخصوم الأخرى على أنها خصوم غير متداولة. وتخضع خصوم معينة تتعلق باستحقاقات الموظفين للتقييم الاكتواري.

الحسابات المستحقة الدفع وغير ذلك من المبالغ المستحقة الدفع والمستحقات

٥٨ - تتألف الحسابات المستحقة الدفع وغيرها من المبالغ المستحقة الدفع من الالتزامات المتعلقة بفواتير السلع أو الخدمات التي تم اقتناؤها أو تسلمها. وتوضع مخصصات لمستحقات السلع والخدمات التي تم استلامها ولم تكن فواتيرها قد صدرت حتى تاريخ الإبلاغ.

استحقاقات الموظفين

٥٩ - يثبت المكتب الالتزامات والمستحقات فيما يتعلق بما يلي:

(أ) استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل، مقاسة بقيمتها الإسمية؛

(ب) استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات نهاية الخدمة، التي يحتسبها اكتواريون مستقلون باستخدام طريقة التقدير حسب الوحدة. وتفيد المكاسب والخسائر الاكتوارية التي لا تغطيها قيمة الأصول والناجحة عن تغيرات الافتراضات الاكتوارية في بيان التغيرات في صافي الأصول؛

(ج) استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل، مقاسة بقيمتها الإسمية؛

(د) الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. تمشيا مع متطلبات المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية، تعامل المكتب مع هذه الخطة كما لو كانت نظام اشتراكات محددة. وبناء على ذلك، فاشترابات المكتب في الخطة خلال الفترة المالية تسجل كمصروفات تُدرج في بيان الأداء المالي. ولا تسجل الالتزامات تجاه الصندوق إلا إذا لم تكن الاشتراكات المستحقة الدفع قد تمت تسويتها بحلول تاريخ البيان.

## الإيجارات

## (أ) عقود الإيجار التشغيلي

٦٠ - يدخل المكتب في ترتيبات لإيجار الممتلكات والمنشآت والمعدات بحيث لا ينتقل إلى المكتب جانب كبير من جميع المخاطر والمزايا المتصلة بالملكية. وتصنف هذه الترتيبات على أنها عقود إيجار تشغيلي. وتفيد الدفعات المقدمة في إطار عقود الإيجار التشغيلي كمصروفات خلال مدة عقد الإيجار.

## (ب) عقود الإيجار التمويلي

٦١ - تصنف عقود إيجار الأصول الملموسة التي يتحمل فيها البرنامج جانبا كبيرا من جميع المخاطر والمزايا المصاحبة للملكية كعقود إيجار تمويلي.

٦٢ - وتُرسم الأصول المؤجرة بمقتضى عقود الإيجار التمويلي وتدرج ضمن بند الممتلكات والمنشآت والمعدات، في حين أن الالتزامات المقابلة لإزاء المؤجر تدرج تحت بند الخصوم الأخرى. ويثبت في البدء عقد الإيجار التمويلي وما يقابله من التزامات إما بالقيمة العادلة للأصول أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار، أيهما أقل. وتثبت رسوم التمويل المستحقة خلال مدة عقد الإيجار على أساس سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار وذلك من أجل تقديم سعر فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام.

## (ج) حقوق الاستعمال المتبرع بها

٦٣ - تبعا لطبيعة الاتفاق، يمكن التعامل مع ترتيبات حقوق الاستعمال المتبرع بها كعقود إيجار تشغيلية أو تمويلية. وتفيد كعقود إيجار تشغيلية الحقوق الطويلة الأجل المتبرع بها لاستعمال المباني والأراضي التي لا تكون للمكتب فيها سيطرة حصرية على المباني ولا يُمنح فيها سند ملكية الأرض. وتبلغ عتبة الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلي ٢٠.٠٠٠ دولار. ويقدر المكتب هذه الحقوق المتبرع بها عادة بالإشارة إلى القيمة السوقية للممتلكات المشابهة.

## المخصصات والخصوم المحتملة

٦٤ - تثبت المخصصات إذا ترتبت على المكتب نتيجة لحدث سابق للالتزامات قانونية أو ضمنية محتملة وقابلة للقياس بحلول تاريخ الإبلاغ. وتمثل المبالغ المقدمة القيمة الحالية من المبلغ المتوقع دفعه عند التسوية.

٦٥ - والخصوم الطارئة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإجراءات القانونية أو المطالبات العمالية، هي التزامات ممكنة تنشأ عن أحداث سابقة ولن يتأكد وجودها إلا إذا طرأت في المستقبل واقعة أو أكثر من الوقائع غير المؤكدة التي لا تخضع كليةً لسيطرة المكتب، ولذلك فإنها لا تثبت. وتعتبر من الخصوم الطارئة أيضاً الالتزامات الحالية التي نشأت عن أحداث سابقة ولم تثبت لأنه لا يُرجح أن يلزم تدفق خارج من الموارد لتسويتها، أو لأنه يتعذر قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية. ويُفصح عن الخصوم الطارئة ما لم يكن التدفق الخارج للموارد بعيد الاحتمال.

#### الالتزامات

٦٦ - الالتزامات هي مصروفات يتكبدتها المكتب في المستقبل بناء على عقود دخل فيها بحلول تاريخ الإبلاغ وليست له إلا صلاحية محدودة للغاية، إن وجدت، تجيز له تجنبها في مسار عملياته العادية. وتشمل هذه الالتزامات الرأسمالية (مبالغ العقود المتعلقة بالمصروفات الرأسمالية التي لم تسدد أو تصبح مستحقة بحلول تاريخ الإبلاغ)، وعقود توريد السلع والخدمات التي سيتسلمها المكتب في سنوات قادمة، والحدود الدنيا لمدفوعات الإيجار غير القابلة للإلغاء، والالتزامات الأخرى غير القابلة للإلغاء.

#### الملاحظة ٤

#### التنفيذ الأول للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الرصيد الافتتاحي

٦٧ - هذه البيانات المالية هي أول بيانات تُعدّ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويرد في الجدول المبين أدناه ملخصٌ للتسويات التي أدخلت على البيان المراجع لأرصدة الأصول والخصوم والأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصناديق للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، من أجل موازنة الرصيد الافتتاحي لبيان المركز المالي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ مع مقتضيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## موجز التغييرات التي أدخلت بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيانات المالية المنشورة،		
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)	تأثير التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	البيان الأول، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (حسب المعايير المحاسبية الدولية)
<b>الأصول</b>		
<b>الأصول المتداولة</b>		
٢٥ ٨٢٢	٤٥ ٨٤٤	٧١ ٦٦٦
الاستثمارات	(٢١١ ١٤٨)	٢١٤ ٣٠٤
١٣٢ ٧٣٤	٦٨ ٠٦٨	٢٠٠ ٨٠٢
التبرعات المستحقة القبض	(٣٧ ٦٨١)	-
٢ ٠٢١	(١ ٠٣٣)	٩٨٨
المبالغ الأخرى المستحقة القبض فيما بين الصناديق	٦٣٢	٣٠ ٧٠٤
٣٠ ٠٧٢	٥ ٤٦٤	٦ ٢٩١
القروض والسلف المقدمة للشركاء المنفذين		
٨٢٧		
الأصول الأخرى		
<b>٦٥٤ ٦٠٩</b>	<b>(١٢٩ ٨٥٤)</b>	<b>٥٢٤ ٧٥٥</b>
<b>مجموع الأصول المتداولة</b>		
<b>الأصول غير المتداولة</b>		
-	١٦٥ ٣٣٩	١٦٥ ٣٣٩
الاستثمارات	٩٠ ٦١٥	٩٠ ٦١٥
-	١٣ ٣٣٣	١٣ ٣٣٣
التبرعات المستحقة القبض	٣٩ ٣٣٤	٣٩ ٣٣٤
-		
المتلكات والمنشآت والمعدات		
-		
الأصول الأخرى		
<b>-</b>	<b>٣٠٨ ٦٢١</b>	<b>٣٠٨ ٦٢١</b>
<b>مجموع الأصول غير المتداولة</b>		
<b>٦٥٤ ٦٠٩</b>	<b>١٧٨ ٧٦٧</b>	<b>٨٣٣ ٣٧٦</b>
<b>مجموع الأصول</b>		
<b>الخصوم</b>		
<b>الخصوم المتداولة</b>		
١٦ ٨٧٠	(١٦ ٨٧٠)	-
الالتزامات غير المصفاة، الفترة الحالية	(٢٢٨)	-
٢٢٨	٢٥ ٢٨١	٢٥ ٢٨١
الالتزامات غير المصفاة، الفترات المستقبلية	(١٠ ٩٧٩)	-
-	(٣٥ ٨٣٢)	-
الحسابات المستحقة الدفع والمصروفات المستحقة		
١٠ ٩٧٩		
المبالغ الأخرى المستحقة الدفع		
٣٥ ٨٣٢		
المبالغ المستحقة الدفع فيما بين الصناديق		
٤٢٥		٤٢٥
التحويلات المستحقة الدفع		
٧١ ٣١٠	٦٦ ٨٩٩	١٣٨ ٢٠٩
المبالغ المقبوضة مقدما		

البيانات المالية المنشورة، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (حسب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة)		تأثير التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام		البيان الأول، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (حسب المعايير المحاسبية الدولية)
استحقاقات الموظفين	-	٤ ٣٧٣	٤ ٣٧٣	٤ ٣٧٣
مجموع الخصوم المتداولة	١٣٥ ٦٤٤	٣٢ ٦٤٤	١٦٨ ٢٨٨	١٦٨ ٢٨٨
الخصوم غير المتداولة				
المبالغ المقبوضة مقدما	-	٨٨ ١٤٧	٨٨ ١٤٧	٨٨ ١٤٧
استحقاقات الموظفين	٤٣ ٨٧٠	٣٩ ٢٨٠	٨٣ ١٥٠	٨٣ ١٥٠
مجموع الخصوم غير المتداولة	٤٣ ٨٧٠	١٢٧ ٤٢٧	١٧١ ٢٩٧	١٧١ ٢٩٧
مجموع الخصوم	١٧٩ ٥١٤	١٦٠ ٠٧١	٣٣٩ ٥٨٥	٣٣٩ ٥٨٥
صافي الأصول				
الفائض/(العجز) المتراكم - غير المقيد	٤٧٥ ٠٨٩	(٤٣٥ ٨٥٦)	٣٩ ٢٣٣	٣٩ ٢٣٣
الفائض المتراكم - المقيد	-	٤٥٤ ٥٥٨	٤٥٤ ٥٥٨	٤٥٤ ٥٥٨
الأرصدة الاحتياطية	٦	(٦)	-	-
مجموع صافي الأصول	٤٧٥ ٠٩٥	١٨ ٦٩٦	٤٩٣ ٧٩١	٤٩٣ ٧٩١
مجموع الخصوم وصافي الأصول	٦٥٤ ٦٠٩	١٧٨ ٧٦٧	٨٣٣ ٣٧٦	٨٣٣ ٣٧٦

٦٨ - أدى المجموع الكلي لعمليات التسوية وإعادة التصنيف المنفذة بهدف التوصل إلى الرصيد الافتتاحي لبيان المركز المالي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بناء على المعايير المحاسبية الدولية، إلى زيادة صافية في الأصول بمبلغ ١٨,٦٩٦ مليون دولار. ويرد في البيان الثالث توضيح التعديلات في صافي الأصول على أساس كل بند على حدة.

## الملاحظة ٥

### الإبلاغ القطاعي

٦٩ - وفقا لأحكام المعيار ١٨ من المعايير المحاسبية الدولية، الإبلاغ القطاعي، تُرد إيرادات المكتب ونفقاته وأصوله وخصومه في الجدولين أدناه بالإشارة إلى قطاعين رئيسيين، هما: البرنامج الدولي لمراقبة المخدرات (برنامج مكافحة المخدرات)، وبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (برنامج مكافحة الجريمة).

## بيان المركز المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الجماليات	الشطب <sup>١</sup>	برنامج مكافحة المخدرات	برنامج مكافحة الجريمة	الجماليات
<b>الأصول</b>				
<b>الأصول المتداولة</b>				
١٠٩ ٦٤١		٤٢ ٧٢٩		٦٦ ٩١٢
				النقدية ومكافآت النقدية
١٧٢ ٣٨٣		٨٢ ٤٨٩		٨٩ ٨٩٤
				الاستثمارات
٢٣١ ٩٢٨		١٤٥ ٠٧٧		٨٦ ٨٥١
				التبرعات المستحقة القبض
٢٣ ١٠٢		٥ ٦٠٢		١٧ ٥٠٠
				القروض والسلف المقدمة للشركاء المنفذين
٣ ٩١٥	(٢ ٧١٥)	٩٩٣		٥ ٦٣٧
				أصول أخرى
<b>٥٤٠ ٩٦٩</b>	<b>(٢ ٧١٥)</b>	<b>٢٧٦ ٨٩٠</b>		<b>٢٦٦ ٧٩٤</b>
<b>مجموع الأصول المتداولة</b>				
<b>الأصول غير المتداولة</b>				
١٤٥ ٢٦٩		٦٨ ٤١٥		٧٦ ٨٥٤
				الاستثمارات
٦٥ ٦٣٤		٥٢ ٨٢٦		١٢ ٨٠٨
				التبرعات المستحقة القبض
٣ ٠١٠		٣ ٠١٠		-
				القروض والسلف المقدمة للشركاء المنفذين
١٢ ٩١٧		٦ ٢١٢		٦ ٧٠٥
				الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة
٣٨ ١٤١		١٧ ٦٧٩		٢٠ ٤٦٢
				أصول أخرى
<b>٢٦٤ ٩٧١</b>		<b>١٤٨ ١٤٢</b>		<b>١١٦ ٨٢٩</b>
<b>مجموع الأصول غير المتداولة</b>				
<b>٨٠٥ ٩٤٠</b>	<b>(٢ ٧١٥)</b>	<b>٤٢٥ ٠٣٢</b>		<b>٣٨٣ ٦٢٣</b>
<b>مجموع الأصول</b>				
<b>الخصوم</b>				
<b>الخصوم المتداولة</b>				
٣٠ ٩٤٩		١٥ ٨٩٠		١٥ ٠٥٩
				الحسابات المستحقة الدفع
١٣٩ ٩٥٧		٩٧ ١٥١		٤٢ ٨٠٦
				المبالغ المقبوضة مقدماً
٣ ٥٦١		١ ٦٩٩		١ ٨٦٢
				استحقاقات الموظفين
-	(٢ ٧١٥)	٢ ٧١٥		-
				خصوم أخرى
<b>١٧٤ ٤٦٧</b>	<b>(٢ ٧١٥)</b>	<b>١١٧ ٤٥٥</b>		<b>٥٩ ٧٢٧</b>
<b>مجموع الخصوم المتداولة</b>				
<b>الخصوم غير المتداولة</b>				
٤٤ ٢٥٨		٢٦ ٦٠٣		١٧ ٦٥٥
				المبالغ المقبوضة مقدماً
١١٥ ٥٠٤		٥٤ ٠٢٥		٦١ ٤٧٩
				استحقاقات الموظفين
<b>١٥٩ ٧٦٢</b>	<b>-</b>	<b>٨٠ ٦٢٨</b>		<b>٧٩ ١٣٤</b>
<b>مجموع الخصوم غير المتداولة</b>				
<b>٣٣٤ ٢٢٩</b>	<b>(٢ ٧١٥)</b>	<b>١٩٨ ٠٨٣</b>		<b>١٣٨ ٨٦١</b>
<b>مجموع الخصوم</b>				
<b>صافي الأصول</b>				

A/70/5/Add.10

الجماليات	برنامج مكافحة المخدرات	برنامج مكافحة الجريمة الشطب <sup>(1)</sup>	الجماليات
٢٥ ٢٧٨	(٢ ٣١٢)	٢٧ ٥٩٠	الفائض/(العجز) المتراكم - غير المقيد
٤٤٦ ٤٣٣	٢٢٩ ٢٦١	٢١٧ ١٧٢	الفائض المتراكم - المقيد
٤٧١ ٧١١	٢٢٦ ٩٤٩	٢٤٤ ٧٦٢	مجموع صافي الأصول
٨٠٥ ٩٤٠	(٢ ٧١٥)	٣٨٣ ٦٢٣	مجموع الخصوم وصافي الأصول

(أ) شطب الأرصدة المستحقة القبض/(الدفع) فيما بين الصناديق.

## بيان الأداء المالي للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الجماليات	برنامج مكافحة المخدرات	برنامج مكافحة الجريمة الشطب	الجماليات
			<b>الإيرادات</b>
٣١ ٠١٦	-	١٤ ٣٧٦	المخصصات من الميزانية العادية للأمم المتحدة
٢٩٠ ٠٠٣	-	١٥٦ ٩٦٢	التبرعات
٣ ١٨٣	-	٢ ٧٥١	الإيرادات التبادلية
٢ ٤٣٥	-	١ ٠٠٠	إيرادات الاستثمار
٢ ٠٠٢	-	٨٤	إيرادات/عائدات الأخرى
٣٢٨ ٦٣٩	-	١٧٥ ١٧٣	<b>مجموع الإيرادات</b>
			<b>المصروفات</b>
١٠٢ ٧٥٢	-	٥٣ ٥٨٣	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم
٤٩ ١٧٦	-	٢٠ ٢٨٤	تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم
٤٣ ٨٨٠	-	١٣ ٣٠٢	المنح والتحويلات الأخرى
١ ٠٩٣	-	٣٩٣	الإهلاك والاستهلاك واطمحلال القيمة
٢٩ ٩٩١	-	١٧ ٢٤٦	مصروفات التدريب والاجتماعات والزمالات الدراسية
٨٣ ٥٤٣	-	٤٢ ١٥٥	مصروفات تشغيلية أخرى
١٤ ٩٨٦	-	٧ ٢٠٤	مصروفات متنوعة أخرى
٣٢٥ ٤٢١	-	١٥٤ ١٦٧	<b>مجموع المصروفات</b>
٣ ٢١٨	-	٢١ ٠٠٦	<b>الفائض/(العجز) للسنة</b>

٧٠ - تؤدي أنشطة داخلية معينة إلى معاملات محاسبية ينتج عنها حركة للأرصدة المشتركة بين القطاعات في البيانات المالية. وخلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أثمرت الأنشطة عن أرصدة مستحقة القبض/(الدفع) فيما بين الصناديق قيمتها ٢,٧١٥ مليون دولار بين برنامج مكافحة المخدرات وبرنامج مكافحة الجريمة.

٧١ - ونجم العجز المالي في برنامج مكافحة المخدرات أساسا عن استخدام المساهمات المخصصة التي تم استلامها في السنوات السابقة.

## الملاحظة ٦

### المقارنة بالميزانية

٧٢ - تُعدُّ ميزانيات المكتب على أساس نقدي مُعدَّل، تُعرض نتائجه في البيان الخامس. ويرد في الجدول أدناه إيضاح أسباب الاختلافات الجوهرية بين مبالغ الميزانية النهائية ومبالغ النفقات الفعلية على أساس نقدي مُعدَّل.

### إيضاح أسباب الاختلافات الجوهرية بين مبالغ الميزانية النهائية ومبالغ النفقات الفعلية

الاختلافات الجوهرية	باب الميزانية
يتعلق الفرق البالغة قيمته ١٥,٧ مليون دولار أساسا بتأخر تنفيذ مشروعين رئيسيين من مشاريع المكتب، في نيجيريا (مشروعان متصلان بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالأشخاص)؛ فضلا عن انخفاض تنفيذ البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، وانخفاض تنفيذ مشروع بشأن تعزيز قطاعي العدالة والأمن في غواتيمالا، وانخفاض تنفيذ برنامج باكستان القطري.	البرنامج الفرعي ١، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات
يتعلق الانحراف البالغ قدره ١٣,١ مليون دولار أساسا بانخفاض التنفيذ في مجال توقعات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البرازيل، وانخفاض تنفيذ البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة؛ فضلا عن التنفيذ الأقل مما هو مدرج في ميزانية البرنامج المشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية المتعلقة بعلاج الإدمان للمخدرات ورعاية المرهقين لها ومشروعين في كولومبيا (مشروعان متعلقان بتوفير سبل العيش المستدامة ومراقبة المخدرات).	البرنامج الفرعي ٢ - الوقاية، والعلاج وإعادة الإدماج، والتنمية البديلة
يتعلق الانحراف البالغ قدره ٥,٦ ملايين من الدولارات أساسا بتأخر تنفيذ الدعم لمكافحة الفساد في نيجيريا، فضلا عن التنفيذ الأقل مما هو مدرج في الميزانية للبرامج العالمية لمكافحة الفساد، بما في ذلك مبادرة استرداد الأصول المنهوبة وبرنامج الموجهين في مجال مكافحة الفساد.	البرنامج الفرعي ٣، مكافحة الفساد
يتعلق الانحراف البالغ قدره ٧,٤ ملايين من الدولارات أساسا بتأخر تنفيذ برنامج مكافحة الجريمة البحرية في المحيط الهندي ومنطقة القرن الأفريقي، والبرنامج الإقليمي لشرق أفريقيا، وبرنامج تقديم الدعم لقطاع العدل في نيجيريا.	البرنامج الفرعي ٥، العدالة
يتعلق الانحراف البالغ قدره ٣,٨ ملايين من الدولارات بما يلي: (أ) تأخر عمليات استخدام موظفين لشغل الوظائف الشاغرة، (ب) انخفاض الرسوم عمّا كان متوقعا لإدارة المشتركة للمسابي والخدمات الطبية المشتركة (سُتُنْفَقُ الوفورات في عام ٢٠١٥)؛ (ج) الاستعاضة عن الاقتناء المقرر بأصول موجودة فعلا.	دعم البرامج

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس مقارنة وبين بيان التدفقات النقدية  
٧٣ - ترد في الجدول أدناه التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس مقارنة في إطار البيان  
الخامس والتدفقات النقدية للمكتب في إطار البيان الرابع.

### التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس مقارنة وبين بيان التدفقات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	التمويلية	الاستثمارية	التشغيلية	
(٣٠٥ ٦٧٥)	-	-	(٣٠٥ ٦٧٥)	المبالغ الفعلية على أساس مقارنة (البيان الخامس)
٢٦٩ ٧٠٥	-	-	٢٦٩ ٧٠٥	فروق الأساس المحاسبي
١١ ٥٠٤	-	-	١١ ٥٠٤	فروق الكيانات
٦٢ ٤٤١	٤٤٩	٤٨ ٠٥٨	١٣ ٩٣٤	فروق العرض
٣٧ ٩٧٥	٤٤٩	٤٨ ٠٥٨	(١٠ ٥٣٢)	المبالغ الفعلية في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)

٧٤ - تبين فروق الأساس المحاسبي الفروق الناجمة عن إعداد الميزانية على أساس نقدي  
معدّل. وبهدف تسوية نتائج الميزانية مع بيان التدفقات النقدية، تُقيّد العناصر غير النقدية، من  
قبيل الالتزامات غير المصفّاة في الميزانية والبالغ قدرها ١٨,٤٥٩ مليون دولار، والمدفوعات  
عن التزامات الميزانية للسنة السابقة (١٤,٨٤٨ مليون دولار)، بوصفها فروق في الأساس  
المحاسبي. وإضافة إلى ذلك، تُقيّد الفروق الأخرى الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع  
العام، من قبيل معاملة استحقاقات الموظفين (٩,٧٧٣ ملايين من الدولارات) والتدفقات  
النقدية غير المباشرة المتصلة بالتغيرات في المبالغ المستحقة القبض والخصوم المستحقة.

٧٥ - وتنشأ فروق الكيانات عندما تشمل الميزانية برامج ليست ضمن تقارير البيانات  
المالية التي يقدمها المكتب والعكس بالعكس. وتشمل بيانات المكتب المالية جزءاً من الميزانية  
العادية للأمم المتحدة مخصصاً للميزانية الإدارية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا لدعم تنفيذ  
البرامج التي يضطلع بها المكتب.

٧٦ - وتتمثل فروق العرض في اختلافات الشكل ونُظم التصنيف المستخدمة في بيان  
التدفقات النقدية وفي بيان مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية. والأخير لا يشمل فروق أرصدة  
صندوق النقدية المشترك (٦١,٩٩٢ مليون دولار). وتشمل فروق العرض الأخرى عدم  
تصنيف المبالغ المدرجة في بيان مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية في أنشطة تشغيلية واستثمارية

وتمويلية، من قبيل التدفقات النقدية المتأتية من الممتلكات والمنشآت والمعدات (١٣,٤١٩ مليون دولار).

٧٧ - وتحدث فروق التوقيت في حال وجود اختلاف بين فترة الميزانية وبين فترة البيانات المالية. وبما أن نتائج الميزانية في إطار البيان الخامس لا تعكس إلا الجزء المتعلق بعام ٢٠١٤ من فترة السنتين، لا توجد فوارق توقيت.

## الملاحظة ٧

### النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
١٧ ٤٩٠	النقدية المودعة في حسابات مصرفية والنقدية الحاضرة
٨٨ ٨٠٥	النقدية والودائع لأجل في صناديق النقدية المشتركة
٣ ٣٤٦	النقدية المحوَّلة
<b>١٠٩ ٦٤١</b>	<b>مجموع النقدية ومكافئات النقدية</b>

٧٨ - تشمل النقدية المودعة في حسابات مصرفية والنقدية الحاضرة أموالاً بشكل عملات بقيمة ١,٠٩٣ مليون يورو، و ٨١٢,٨٣٦ مليون بيزو كولومبي. وتتعلق الأموال المودعة بالبيزو الكولومبي بمساهمات من جهات مانحة وطنية لبرامج يقوم المكتب بتنفيذها حالياً في كولومبيا. وتبلغ قيمة النقدية المحوَّلة ٢,٧٤٣ مليون يورو.

٧٩ - وتتألف النقدية والودائع لأجل المودعة في صناديق النقدية المشتركة من مبلغ ٨٤,٨٧٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ومبلغ ٣,٢٢١ مليون يورو.

## الملاحظة ٨

### الاستثمارات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
	الأصول المتداولة
١٦٤ ٥٦٧	الاستثمارات في صناديق النقدية المشترك - بدولارات الولايات المتحدة
٧ ٨١٦	استثمارات في صناديق النقدية - باليورو

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
١٧٢ ٣٨٣	مجموع الأصول المتداولة
	الأصول غير المتداولة
١٤٥ ٢٦٩	الاستثمارات في صندوق النقدية المشترك - بدولارات الولايات المتحدة
١٤٥ ٢٦٩	مجموع الأصول غير المتداولة
٣١٧ ٦٥٢	المجموع

٨٠ - تتألف الاستثمارات من المبالغ المودعة في صناديق الأمم المتحدة للنقدية المشتركة، وتضم استثمارات قصيرة الأجل واستثمارات طويلة الأجل. ويرد في الملاحظة ٧ بيان النقدية المستمدة من صندوق النقدية المشترك تحت بند النقدية المودعة في حسابات مصرفية والنقدية الحاضرة. وترد في الملاحظتين ٢١ و ٢٢ تفاصيل أخرى للاستثمارات وتحليل ما يتصل بها من تعرض.

#### الملاحظة ٩

التبرعات المستحقة القبض غير المسددة والمبالغ الأخرى المستحقة القبض

التبرعات المتداولة وغير المتداولة المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
	التبرعات المتداولة المستحقة القبض
١٠٣ ٤٩٥	الدول الأعضاء
١١٩ ٩٩٢	منظمات حكومية أخرى
٧ ١٠٦	مؤسسات الأمم المتحدة
١ ٣٣٥	الجهات المانحة الخاصة
٢٣١ ٩٢٨	مجموع التبرعات المتداولة المستحقة القبض (البيان الأول)
	التبرعات غير المتداولة المستحقة القبض
٣٧ ١٩٨	الدول الأعضاء
٤٤ ١٧٩	منظمات حكومية أخرى
١٥٤	مؤسسات الأمم المتحدة
٥١٩	الجهات المانحة الخاصة
٨٢ ٠٥٠	التبرعات غير المتداولة المستحقة القبض قبل رصد الاعتماد

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
(١٦ ٤١٦)	الاعتماد المرصود للحسابات المشكوك في تحصيلها
٦٥ ٦٣٤	مجموع التبرعات المستحقة القبض غير المتداولة (البيان الأول)
٢٩٧ ٥٦٢	صافي التبرعات المستحقة القبض
٥٨٦	مجموع المبالغ الأخرى المستحقة القبض (البيان الأول)

## حركات الاعتماد المرصود للحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	
١٣ ٢٤١	الاعتماد الافتتاحي المرصود للحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها
(٣٠٢٠)	المبالغ المشطوبة
٦ ١٩٥	تسوية المبالغ المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها في عام ٢٠١٤
١٦ ٤١٦	القيمة الختامية للمبالغ المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها (الملاحظة ٢١)

٨١ - تتكون المبالغ المشطوبة (انظر الجدول ٢) أساساً من التبرعات للمشاريع المنجزة والبالغ قدرها ٣,٠١٣ ملايين من الدولارات والتي لا يترتب عليها أي تأثير نقدي في الحسابات.

## تقديم المبالغ المستحقة القبض غير المسددة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
٢٢٦ ٢٩٠	لا متأخرة ولا مُضمحلة القيمة
٥٧ ١٦٢	أقل من سنة واحدة
١٧ ٧٧٧	من سنة واحدة إلى سنتين
٥ ٤٤٧	من سنتين إلى ثلاث سنوات <sup>(١)</sup>
٧ ٨٨٨	أكثر من ثلاث سنوات
<b>٣١٤ ٥٦٤</b>	<b>مجموع المبالغ المستحقة القبض غير المسددة</b>

(أ) تم رصد ما نسبته ١٠٠ في المائة مقابل أحد التبرعات نظرا للغموض الذي يكتنف تحصيله.

٨٢ - تشمل المبالغ الأخرى المستحقة القبض أساسا مبالغ مستحقة من الموظفين أو من الأمم المتحدة والكيانات الأخرى لقاء السلع الموردة والخدمات المقدمة وترتيبات عقود الإيجار التشغيلي.

## الملاحظة ١٠

## القروض والسلف المقدمة للشركاء المنفذين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	غير المتداولة	المتداولة	
٧ ١٠٠	-	٧ ١٠٠	كيانات الأمم المتحدة
٧٤٩	-	٧٤٩	الوكالات المتخصصة
١٨ ٢٦٣	٣ ٠١٠	١٥ ٢٥٣	أطراف خارجية أخرى
<b>٢٦ ١١٢</b>	<b>٣ ٠١٠</b>	<b>٢٣ ١٠٢</b>	<b>مجموع القروض والسلف المقدمة للشركاء المنفذين</b>

٨٣ - تشمل القروض والسلف المقدمة للشركاء المنفذين الأموال المقدمة للشركاء المنفذين المسؤولين عن تنفيذ البرامج بالنيابة عن المكتب. وتقدم السلف استنادا إلى الاتفاقات المعمول بها وتُصرف إما عندما يتم التثبيت من تقديم الخدمات من خلال تقارير مالية مصدقة يقدمها الشركاء، أو أن المكتب، في غياب التقارير، يقوم بتقدير مبلغ مستحق لتنفيذ البرامج بعد التشاور مع الوحدة المسؤولة التابعة له.

٨٤ - ويندرج ضمن بند كيانات الأمم المتحدة مبلغ ٠,٦٢٠ مليون دولار لصالح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومبلغ ٦,٢٢٥ ملايين من الدولارات لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبلغ ٠,٢٥٥ مليون دولار لصالح منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويندرج ضمن بند أطراف خارجية أخرى مبلغ ١٠,٥٦٠ ملايين من الدولارات لصالح مختلف الشركاء المنفذين لأغراض دعم تنفيذ ورصد استراتيجية متكاملة ومستدامة للحد من المحاصيل غير المشروعة وتعزيز التنمية البديلة وثقافة الشرعية في كولومبيا.

٨٥ - كما تشمل الأرقام المذكورة أعلاه مبلغ ٧,٧٠٣ ملايين من الدولارات في شكل سلف لمختلف الشركاء المنفذين لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، ولا سيما المشاريع المتعلقة بتعزيز القدرات في مجالي السلامة الأحيائية والأمن الأحيائي في بلدان جنوب القوقاز وآسيا الوسطى؛ وتنفيذ خطة العمل المتعلقة تعزيز الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي؛ وتعزيز التنسيق الأوروبي لبرامج البحوث الوطنية في مجال الأمن في مناسبات رئيسية.

### الملاحظة ١١

#### الأصول الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	غير المتداولة	المتداولة	
٣٨ ٤٣٥	٣٨ ١٤١	٢٩٤	الاعتماد المستحق الدفع
٥٩٠	-	٥٩٠	المبالغ المستحقة القبض فيما بين الأمانات
١٧٢	-	١٧٢	السلف المقدمة للبايعين
١ ٣٩٩	-	١ ٣٩٩	السلف المقدمة للموظفين
٨٧٤	-	٨٧٤	أصول أخرى
<b>٤١ ٤٧٠</b>	<b>٣٨ ١٤١</b>	<b>٣ ٣٢٩</b>	<b>مجموع الأصول الأخرى</b>

٨٦ - تشمل الأصول الأخرى سلفاً مقدمة في إطار منحة التعليم ومدفوعات مسبقة تُصرف عند تسلم البضائع أو الخدمات التي يقدمها طرف آخر.

٨٧ - ويدخل المكتب في التزامات قانونية مع أطراف ثالثة، بما فيها الموظفون، في سياق تنفيذ الأنشطة المأذون بها في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويمثل الاعتماد المستحق الدفع البالغ قدره ٣٨,٤٣٥ مليون دولار مجموع القيمة العادلة لتلك الالتزامات في

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويمثل الجزء غير المتداول من الاعتماد المستحق الدفع البالغ قدره ٣٨,١٤١ مليون دولار التزامات نهاية الخدمة للموظفين الذين يشغلون وظائف ممولة من الميزانية العادية. وتُسد جميع الالتزامات من هذا النوع إلى المكتب عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة.

## الملاحظة ١٢

## الممتلكات والمنشآت والمعدات

٨٨ - ترد أدناه حركات وأرصدة ممتلكات المكتب ومنشآته ومعداته حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

## الحركات والأرصدة للممتلكات والمنشآت والمعدات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المباني	الأثاث والتجهيزات الثابتة	معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	المركبات	الآلات والمعدات	أصول قيد التشييد	المجموع	
٢١٠٥	٢٠	١٠٨٠	٧٨٩٤	١٤٨٦	٦١٥٥	١٨٧٤٠	التكلفة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
١٤	٥٧	٦٤٠	٢٢٢٤	١٦٣٥	٨٨٤٩	١٣٤١٩	إضافات
-	-	-	-	-	(٨٩٩٩)	-	الأصول المنجزه قيد البناء
(١٠٩٥٤)	-	(٣١)	(١٨٥٣)	(٩٦١)	-	(١٣٧٩٩)	بنود تم التصرف فيها
٣٢٢	-	(٢١)	٤٩	-	-	٣٥٠	تغيرات أخرى
٤٨٦	٧٧	١٦٦٨	٨٣١٤	٢١٦٠	٦٠٠٥	١٨٧١٠	التكلفة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
١١	-	٥٩٢	٤٥٦٦	٢٣٨	-	٥٤٠٧	الاستهلاك المتراكم حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
٥٣	١	١٧٢	٧٥٨	١٠٩	-	١٠٩٣	الاستهلاك
-	-	(٩)	(٣٦٠)	-	-	(٣٦٩)	بنود تم التصرف فيها
١٤٢	-	(١١)	٤٦	-	-	١٧٧	تغيرات أخرى
٢٠٦	١	٧٤٤	٥٠١٠	٣٤٧	-	٦٣٠٨	الاستهلاك المتراكم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
							القيمة الدفترية
٢٠٩٤	٢٠	٤٨٨	٣٣٢٨	١٢٤٨	٦١٥٥	١٣٣٣٣	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
٢٨٠	٧٦	٩٢٤	٣٣٠٤	١٨١٣	٦٠٠٥	١٢٤٠٢	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

٨٩ - بنهاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان المكتب يحتفظ بمبلغ ١٢,٤٠٢ مليون دولار في شكل ممتلكات ومنشآت ومعدات، يوجد ما نسبته ٩٦,٦٥ في المائة منها في

مكاتب خارج المقر. ويشمل مجموع الممتلكات والمنشآت والمعدات مبلغ ٣,٤٤٣ ملايين من الدولارات في شكل أصول إدارية ومبلغ ٨,٩٥٩ ملايين من الدولارات في أصول لمشاريع. ويعزى الانخفاض الذي تبلغ قيمته ١٣,٧٩٩ مليون دولار الوارد بيانه في إطار الأصول التي تم التصرف فيها، أساساً، إلى تسليم أصول المشاريع للمستفيدين.

٩٠ - وفي إطار تنفيذ البرامج، يدخل المكتب في أعمال تشييد، من قبيل بناء سجون ومخافر شرطة ومباني لمحاكم لصالح الدول الأعضاء. وفور الانتهاء من هذه الأصول، تُسَلَّم إلى الحكومات المحلية، ثم تُنقل بعد ذلك ملكية الممتلكات بأكملها. فخلال عام ٢٠١٤، تم نقل مشاريع تشييد تبلغ قيمتها ١٠,٩٥٤ ملايين من الدولارات إلى المستفيدين. ويُتوقع أن تكتمل، في عام ٢٠١٥، مشاريع التشييد الجارية في نهاية عام ٢٠١٤ والبالغة قيمتها ٥,٥٨١ ملايين من الدولارات، وأن تُسَلَّم إلى المستفيدين.

٩١ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أُدرج في الرصيد الختامي أصول مستهلكة تماماً، تُعتبر أصولاً مضمحلة القيمة، بقيمة ٠,١٠٦ مليون دولار.

٩٢ - ولا يضمّ الجدول أعلاه تكلفة مباني مركز فيينا الدولي، الذي اعتمد المكتب بخصوصها الأحكام الانتقالية بموجب المعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية. وكان مكتب الأمم المتحدة في فيينا قد أبرم "اتفاق مقرر" مع حكومة النمسا في عام ١٩٧٩ على عقد إيجار مدته ٩٩ سنة عن حصته من مباني مركز فيينا الدولي بإيجار رمزي قدره شلن نمساوي واحد في السنة. وفي إطار الاتفاق، يتعين على هذا المكتب تشغيل مقره من النمسا، وإلا تحتم عليه إعادة حصته في مباني المركز إلى حكومة النمسا.

### الملاحظة ١٣

#### الأصول غير الملموسة

٩٣ - طوّر المكتب، في إطار تنفيذه لبرامجه، عدة منتجات برمجية حاسوبية، وهي البرمجيات goAML، و goCase، و goPRS. وهذه المنتجات البرمجية خاضعة حالياً لاتفاقيات مستوى الخدمة المبرمة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى والناظمة لاستخدام البرمجيات وصيانتها. وقد استُند في ذلك إلى حكم انتقالي من أحكام المعايير الدولية متعلق بالأصول غير الملموسة، ولذلك فإن جميع التكاليف المتكبدة في السنوات السابقة والمتصلة بتطوير هذه المنتجات البرمجية لا تُحوّل إلى رأس مال.

٩٤ - وخلال عام ٢٠١٤، جرت رسملة مبلغ إجمالي قدره ٠,٥١٥ مليون دولار تم تكبده من أجل تطوير منتجات برمجية حاسوبية، ومنها goPRS، و I2ES، و PEN online، تُعتبر ذات إمكانيات اقتصادية وخدمية. ويُتوقع إنجاز التطوير في عام ٢٠١٥.

#### الملاحظة ١٤

#### الحسابات المستحقة الدفع والمصروفات المستحقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
٢ ٥٥٢	المبالغ المستحقة الدفع للبايعين
٤ ٧٣١	المبالغ المستحقة الدفع للكيانات المبلّغة الأخرى في الأمانة العامة
١٣ ٢١٠	المبالغ المستحقة للبضائع والخدمات
١٠ ٢١٩	حسابات أخرى
<b>٣٠ ٧١٢</b>	<b>مجموع الحسابات المستحقة الدفع والمصروفات المستحقة</b>

٩٥ - تمثل الحسابات الأخرى المستحقة الدفع والمصروفات المستحقة مبالغ مستحقة للوكالات الحكومية والأفراد، بمن فيهم الموظفون والجهات المانحة لمشاريع تم إغلاقها.

#### الملاحظة ١٥

#### المبالغ المقبوضة مقدماً

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
	المتداولة
١٣٥ ٧٠٧	الاتحاد الأوروبي
٤ ٢٥٠	مبالغ أخرى
<b>١٣٩ ٩٥٧</b>	<b>مجموع المبالغ المقبوضة مقدماً - المتداولة</b>
	غير المتداولة
٤٤ ١٠٠	الاتحاد الأوروبي
١٥٨	مبالغ أخرى
<b>٤٤ ٢٥٨</b>	<b>مجموع المبالغ المقبوضة مقدماً - غير المتداولة</b>
<b>١٨٤ ٢١٥</b>	<b>مجموع المبالغ المقبوضة مقدماً</b>

٩٦ - تتألف المبالغ المقبوضة مقدما من نقدية تمّ تحصيلها وقدرها ٣,٨٨٩ ملايين من الدولارات على معاملات تبادلية، ونقدية تمّ تحصيلها قدرها ٣١,٩٧٠ مليون دولار على معاملات غير تبادلية، ومبالغ غير محصلة على معاملات غير تبادلية بقيمة ١٤٨,٣٥٦ مليون دولار، يوجد لها ما يقابلها من التبرعات المستحقة القبض.

### الملاحظة ١٦

#### الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

#### الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
<b>المتداولة</b>	
٧٦٩	المرتبات والبدلات المستحقة
٧٦٤	الإجازة السنوية
١٢٤٠	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
٧٨٨	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
<b>٣٥٦١</b>	<b>استحقاقات الموظفين المتداولة</b>
<b>غير المتداولة</b>	
٧٤٥٤	الإجازة السنوية
٩٢٩٨١	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
١٠٨٤٧	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
٤٢٢٢	استحقاقات أخرى متعلقة بنهاية الخدمة <sup>(أ)</sup>
<b>١١٥٥٠٤</b>	<b>استحقاقات الموظفين غير المتداولة</b>
<b>١١٩٠٦٥</b>	<b>مجموع استحقاقات الموظفين</b>

(أ) عند انتهاء الخدمة، يحق لموظفين محددين في النمسا وإيطاليا الحصول على بدلات نهاية الخدمة على أساس أنظمة التوظيف المحلية.

٩٧ - يمثّل التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة خطةً على نطاق الأمم المتحدة توفر تغطية في جميع أنحاء العالم للمصروفات الطبية الضرورية للموظفين السابقين المؤهلين ومعاليتهم. والخطة هي نظام محدد الاستحقاقات، والعضوية فيها اختيارية، وتستند أهلية الاشتراك إلى عوامل من قبيل عدد سنوات الاشتراك في الخطة الصحية أثناء الخدمة. وتستند

الخصوم إلى تقييمات اكتوارية وهي تمثل القيمة الحالية لنصيب المكتب من تكاليف التأمين الطبي للمتقاعدين واستحقاقات ما بعد التقاعد المستحقة حتى تاريخه للموظفين الذين لا يزالون في الخدمة.

٩٨ - ويحق للموظفين الذين يستوفون شروطا معينة من شروط الأهلية، بما في ذلك الإقامة خارج البلدان التي يحملون جنسيتها وقت إنهاء الخدمة، الحصول على منحة الإعادة إلى الوطن ومصروفات السفر ونقل الأمتعة. وتُحسب هذه الخصوم على أساس تقييمات اكتوارية وأهلية مؤكدة.

٩٩ - وتُجرى التقييمات الاكتوارية عادة كل سنتين. وقد أُجري آخر تقييم اكتواري للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ورُحلت الخصوم المستحقة إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. أما استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة لبدل نهاية الخدمة لموظفي فئة الخدمات العامة فتُحسب داخليا في المكتب.

١٠٠ - وبدأ المكتب تمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عن طريق فرض اقتطاع إلزامي بنسبة ٣ في المائة من صافي المرتب الأساسي اعتبارا من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

### حركات الأصول المتعلقة باستحقاقات الموظفين الوارد بيانها بوصفها خططا محددة الاستحقاقات

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	المجموع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
٦٤٠٥٦	١٠٤٦٣	٧٤٥١٩	الخصوم الافتتاحية المحددة الاستحقاقات
٣٤٤٦	٩٣٩	٤٣٨٥	تكلفة الخدمات الحالية
٢٨٣٨	٤٣٠	٣٢٦٨	تكلفة الفائدة
(١١٢٨)	(٩٣٥)	(٢٠٦٣)	الاستحقاقات الفعلية المدفوعة
٢٥٠٠٩	٧٣٨	٢٥٧٤٧	الخسائر الاكتوارية
٩٤٢٢١	١١٦٣٥	١٠٥٨٥٦	المجموع الفرعي
		٤٢٢٢	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة
		١١٠٠٧٨	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
		٢٠٢٨	المتداولة

التأمين الصحي	منحة الإعادة	المجموع في ٣١ كانون
بعد انتهاء الخدمة	إلى الوطن	الأول/ديسمبر ٢٠١٤
غير متداولة		١٠٨٠٥٠
المجموع		١١٠٠٧٨

## تحليل الحساسية تجاه أسعار الخصم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي	بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن
زيادة سعر الخصم بنسبة ١ في المائة	(٢١ ٧٨٥)	(٢١٥)
كنسبة مئوية من التزام نهاية السنة	(٢٣)	(١٠)
انخفاض سعر الخصم بنسبة ١ في المائة	٢٩ ٦٨٧	١ ٣٧١
كنسبة مئوية من التزام نهاية السنة	٣٢	١٢

١٠١ - على النحو المحدد في التقرير الاكتواري، يعرض الجدول ٣ الأثر المترتب على زيادة معدل اتجاه التكاليف الطبية المفترضة أو نقصانه بنقطة مئوية واحدة.

١٠٢ - وتنتج التغيرات في أسعار الخصم عن منحني الخصم الذي يُحسب استناداً إلى سندات المؤسسات أو السندات الحكومية. وتبين أسواق السندات طوال السنة المشمولة بالتقرير، ويؤثر التقلب على الافتراض المتعلق بسعر الخصم.

## الملاحظة ١٧

## صافي الأصول

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	مقيّد	غير مقيّد	
٤٩٣ ٧٩١	٤٥٤ ٥٥٨	٣٩ ٢٣٣	الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
٣ ٢١٨	١ ٠٨٨	٢ ١٣٠	صافي الفائض للسنة
(٢٥ ٧٤٨)	(١١ ٠٦٣)	(١٤ ٦٨٥)	الخسائر الاكتوارية
٤٥٠	١ ٨٥٠	(١ ٤٠٠)	تسويات أخرى
٤٧١ ٧١١	٤٤٦ ٤٣٣	٢٥ ٢٧٨	صافي الأصول الختامي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

- ١٠٣ - تتألف الأرصدة غير المقيدة من أرصدة مالية غير مخصصة.
- ١٠٤ - وتتألف الأرصدة المقيدة من أرصدة مالية مخصصة صادرة عن تبرعات الجهات المانحة والمكاسب والخسائر الاكتوارية المتعلقة باستحقاقات الموظفين.
- ١٠٥ - وتتألف التسويات الأخرى من تحويلات صافية بين المكتب وصناديق الأمانة العامة الأخرى بقيمة ٠,٢٩٣ مليون دولار، بالإضافة إلى تسويات السنوات السابقة بقيمة ٠,١٥٧ مليون دولار.

### الملاحظة ١٨

#### مخصصات الميزانية العادية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
الإيرادات	
المخصصات من الميزانية العادية للأمم المتحدة	٣١ ٠١٦
النفقات	
الأنشطة البرنامجية	٢٢ ٦٠٨
أنشطة الدعم (الإدارية)	٨ ١٩٧
مجموع النفقات	٣٠ ٨٠٥
فائض الإيرادات على النفقات	٢١١

- ١٠٦ - وتشمل جهود المكتب الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة الأنشطة البرنامجية المباشرة، وهي التوجيه التنفيذي والإدارة، والبحوث، والعمل المعياري، ودعم الأمانة إلى الهيئات الحكومية الدولية واللحنتين، والدعم الفني للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.
- ١٠٧ - وتشمل أنشطة الدعم الخدمات الإدارية، بما فيها الشؤون المالية والموارد البشرية والمشتريات، التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في فيينا إلى المكتب في إطار الباب ٢٩ من الميزانية العامة. وتشكل الأنشطة في هذا الإطار ما نسبته ٢٨,٥ في المائة من مجموع الميزانية الإدارية للمكتب في فيينا. ويخصص الباقي من العمليات الإدارية للمكتب في فيينا (٧١,٥ في المائة) لدعم الكيانات الأخرى التابعة للأمانة العامة في فيينا. ويتكون التخصيص المقرر من ٢٢,١٦٨ مليون دولار في إطار الباب ١٦، و ٠,٦٠٧ مليون دولار في إطار الباب ٢٣،

و ٥,٣٢٦ ملايين من الدولارات في إطار الباب ٢٩، و ٢,٩١٥ مليون دولار في إطار الباب ٣٦.

١٠٨ - وتشمل النفقات المتكبدة ٢٢,٠٥٣ مليون دولار في إطار الباب ١٦، و ٠,٥٥٥ مليون دولار في إطار الباب ٢٣، و ٥,٢٨٢ مليون من الدولارات في إطار الباب ٢٩، و ٢,٩١٥ مليون دولار في إطار الباب ٣٦.

### الملاحظة ١٩

#### التبرعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
	التبرعات النقدية
٢٢٣ ٤١٦	الدول الأعضاء
٥٨ ٢١٥	منظمات حكومية أخرى
٨ ٦٠٥	المنظمات التابعة للأمم المتحدة
٢ ١٦٩	الجهات المانحة الخاصة
٢٩٢ ٤٠٥	مجموع التبرعات النقدية (المرفق الأول)
١ ٨١٦	مجموع التبرعات العينية
(٤ ٢١٨)	المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة
٢٩٠ ٠٠٣	مجموع التبرعات
٧ ١٧٧	غير مقيدة
٢٨٥ ٢٢٨	مقيدة
٢٩٢ ٤٠٥	مجموع التبرعات النقدية

١٠٩ - تعكس التبرعات العينية في المقام الأول حقوق الاستخدام الممنوحة المتعلقة بالمكاتب الميدانية التابعة للمكتب، وهي حقوق تقدمها عادة الحكومات.

١١٠ - وترتبط التبرعات المقيدة بالأموال المخصصة لمشاريع محددة يضطلع بها المكتب.

#### الخدمات العينية

١١١ - لا تثبت التبرعات العينية من الخدمات التي وردت خلال السنة على أنها إيرادات، وبالتالي لا تُدرج في إيرادات التبرعات العينية المذكورة أعلاه. وبلغت قيمة المساعدة التقنية العينية وخدمات الخبراء التي قُدمت إلى المكتب ١,٠٠٦ مليون دولار، استناداً إلى تقديرات

تكاليف المرتبات والمعلومات المقدمة من الجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، شملت الخدمات العينية المتلقاة خدمات النقل بقيمة بلغت ٠,١١٩ مليون دولار.

## الملاحظة ٢٠

### الإيرادات التبادلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
٢ ٢٩٠	دعم البرامجيات ورسوم الصيانة
٤٥٩	رسوم التدريب
٤٣١	خدمات الدعم الأخرى
٣	الخدمات الاستشارية
<b>٣ ١٨٣</b>	<b>مجموع الإيرادات التبادلية</b>

١١٢ - تتألف الأنشطة المدرة للإيرادات أساساً من توفير دعم البرامجيات وخدمات الصيانة المتصلة بها وتدريب الأفراد وخدمات الدعم الأخرى المقدمة إلى هيئات إدارة المكتب.

## الملاحظة ٢١

### الصكوك المالية وإدارة المخاطر المالية

### الأصول المالية والخصوم وصافي الإيرادات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الملاحظة		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
<b>الأصول المالية</b>			
<b>محتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز</b>			
١٧٢ ٣٨٣	٨,٢٢		الاستثمارات القصيرة الأجل، صناديق النقدية المشتركة
١٤٥ ٢٦٩	٨,٢٢		الاستثمارات الطويلة الأجل، صناديق النقدية المشتركة
<b>٣١٧ ٦٥٢</b>			<b>مجموع الاستثمارات المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز</b>
<b>القروض والحسابات المستحقة القبض</b>			
١٠٩ ٦٤١	٧,٢٢		النقدية ومكافآت النقدية
٢٣١ ٩٢٨	٩		التبرعات (المتداولة)
٦٥ ٦٣٤	٩		التبرعات (غير المتداولة)

الملاحظة		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
أصول أخرى (تُستثنى منها الرسوم المؤجلة)	١١	٣٩ ٠٢٥
الحسابات المستحقة القبض الأخرى	٩	٥٨٦
<b>مجموع القروض والحسابات المستحقة القبض</b>		<b>٤٤٦ ٨١٤</b>
<b>مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية</b>		<b>٧٦٤ ٤٦٦</b>
ما يتصل منها بالأصول المالية المحتفظ بها في صناديق النقدية المشتركة	٢٢	٤٠٦ ٤٥٧
<b>الخصوم المالية بالتكلفة بعد خصم الإهلاك</b>		
الحسابات المستحقة الدفع والمصروفات المستحقة	١٤	٣٠ ٧١٢
التحويلات المستحقة الدفع		٢٣٧
<b>مجموع القيمة الدفترية للخصوم المالية</b>		<b>٣٠ ٩٤٩</b>
<b>موجز صافي الإيرادات من صناديق النقدية المشتركة</b>		
الإيرادات من استثمارات صناديق النقدية المشتركة	٢٢	٢ ٢٦٥
الخسائر غير المتحققة من صناديق النقدية المشتركة	٢٢	(١٢٦)
<b>الفوائد والمكاسب المتحققة من صناديق النقدية المشتركة</b>		<b>٢ ١٣٩</b>
الرسوم المصرفية على صناديق النقدية المشتركة		
<b>صافي دخل صناديق النقدية المشتركة<sup>(أ)</sup></b>		<b>٢ ١٣٩</b>
إيرادات الاستثمارات الأخرى		٢٩٦
<b>صافي الدخل من الصكوك المالية</b>		<b>٢ ٤٣٥</b>

(أ) أدرجت الخسائر التي تكبدتها صناديق النقدية في صرف العملات الأجنبية، والبالغة ١,٤٥٤ مليون دولار، في إطار المصروفات التشغيلية.

إدارة المخاطر المالية: لحة عامة

١١٣ - يتعرض المكتب للمخاطر المالية التالية: مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق.

١١٤ - وتقدم هذه الملاحظة معلومات عن مدى تعرض المكتب لهذه المخاطر؛ والأهداف المتوخاة والسياسات والعمليات المعتمدة لقياس وإدارة هذه المخاطر؛ وكيفية إدارته لرأس المال.

## إطار إدارة المخاطر

١١٥ - ممارسات المكتب في مجال إدارة المخاطر متوافقة مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمارات (المبادئ التوجيهية). ويعرّف المكتب رأس المال الذي يديره بأنه مجموع أصوله الصافية التي تتألف من أرصدة الصناديق والاحتياطيات المتراكمة. وتمثل أهدافه في الحفاظ على قدرته على الاستمرار كمؤسسة مستمرة، وتمويل قاعدة أصولها والوفاء بأهدافها. ويدير المكتب رأس ماله على ضوء الظروف الاقتصادية العالمية، وخصائص مخاطر الأصول الأساسية، ومتطلبات رأس ماله المتداول الحالية والمستقبلية.

## إدارة مخاطر الائتمان

١١٦ - مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية إذا لم يوف الطرف المناظر في صك مالي بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ المخاطر الائتمانية بصفة أساسية من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات والودائع لدى المؤسسات المالية، وكذلك من التعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الحسابات المستحقة القبض التي لم تُسدّد. أما أقصى درجات التعرض لمخاطر الائتمان فهي تتمثل في القيمة الدفترية للأصول المالية، مطروحاً منها مخصصات المبالغ المستحقة الدفع المشكوك في إمكانية تحصيلها.

١١٧ - وتنفذ وظيفة إدارة الاستثمارات على أساس مركزي في مقر الأمم المتحدة، لا يُسمح للبعثات في الظروف العادية بمزاولة أنشطة الاستثمار. ويجوز للبعثة أن تحصل على موافقة استثنائية عندما تسوغ الظروف الاستثمار على الصعيد المحلي في إطار معايير محددة تتوافق مع المبادئ التوجيهية.

## مخاطر الائتمان: التبرعات المستحقة القبض والمبالغ الأخرى المستحقة القبض

١١٨ - إن جزءاً كبيراً من المساهمات المستحقة القبض مستحق من الحكومات ذات السيادة والوكالات فوق الوطنية، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي ليست معرضة لمخاطر ائتمانية كبيرة. ولم يكن متوفراً لدى المكتب، في الوقت الذي أعد فيه هذا التقرير، أي ضمان يكفل له المبالغ المستحقة القبض.

## مخاطر الائتمان: مخصصات المبالغ المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها

١١٩ - يقيّم المكتب مخصصات المبالغ المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها في تاريخ كل إبلاغ. ويُرصد مبلغ مخصص عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المكتب

لن يحصل على كامل المبلغ المستحق له. وتستخدم الأرصدة المقيدة لمخصصات المبالغ المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها عندما توافق الإدارة على شطب مبالغ بموجب النظام المالي والقواعد المالية أو يتم عكسها عندما ترد مبالغ مستحقة القبض كانت قيمتها قد اضمحلت سابقاً. ويرد في الجدولين أدناه التغيير الحاصل في حساب هذه المخصصات خلال السنة. وتقدم التبرعات المستحقة القبض والمخصصات المتصلة بها.

### التغيير الحاصل في مخصصات المبالغ المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١٣ ٢٤١	في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
٦ ١٩٥	مخصصات إضافية للمبالغ المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها
(٣ ٠٢٠)	المبالغ المستحقة القبض المشطوبة خلال السنة بوصفها غير قابلة للتحصيل
١٦ ٤١٦	في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

### تقدم التبرعات المستحقة القبض والمخصصات المتصلة بها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبالغ المخصصة	إجمالي المبالغ المستحقة القبض	المبالغ المخصصة (النسبة المئوية)	المبالغ المخصصة
-	٢٢٦ ٢٩٠	-	لا متأخرة ولا مُضمحلة القيمة
-	٥٧ ١٦٢	-	أقل من سنة واحدة
٤ ٤٤٤	١٧ ٧٧٧	٢٥	من سنة إلى سنتين
٤ ٠٨٤	٥ ٤٤٧	٦٠	من سنتين إلى ثلاث سنوات <sup>(أ)</sup>
٧ ٨٨٨	٧ ٨٨٨	١٠٠	أكثر من ثلاث سنوات
١٦ ٤١٦	٣١٤ ٥٦٤		المجموع

(أ) تم توفير مبلغ مخصص بنسبة ١٠٠ في المائة في مقابل أحد التبرعات نظراً للشك في إمكانية تحصيله.

١٢٠ - ولا يوجد مبلغ مخصص للمبالغ المستحقة القبض الأخرى.

مخاطر الائتمان: النقدية ومكافئات النقدية

١٢١ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغ رصيد المكتب من النقدية ومكافئات النقدية ١٠٩,٦٤١ ملايين من الدولارات، وهو الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لتلك الأصول.

## مخاطر السيولة

١٢٢ - مخاطر السيولة هي احتمال ألا تكون لدى المكتب الأموال الكافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. والنهج الذي يتبعه المكتب في إدارة السيولة هو ضمان أن تكون لديه على الدوام الموارد المالية الكافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، سواء في ظل ظروف طبيعية أو وقت الشدة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو احتمال الإضرار بسمعة المكتب.

١٢٣ - ويقضي النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة بتحمل النفقات بعد تلقي الأموال من الجهات المانحة، مما يخفض بدرجة كبيرة من مخاطر السيولة في ما يتعلق بالمساهمات. ولا يُسمح بأية استثناءات تسمح بتحمل المصروفات قبل تلقي الأموال سوى في حالة التقيّد بمعايير محددة لإدارة المخاطر في ما يتعلق بالمبالغ المستحقة القبض.

١٢٤ - ويقوم المكتب بمهمة التنبؤ بالتدفقات النقدية ويرصد التنبؤات المتعددة عن متطلبات السيولة لضمان توفر النقدية الكافية لديه لتلبية الاحتياجات التشغيلية. وتتم الاستثمارات مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات من النقدية لأغراض التشغيل بناء على التنبؤ باحتياجات التمويل. ويحتفظ المكتب بجزء كبير من استثماراته في شكل مكافآت نقدية واستثمارات قصيرة الأجل تكفي لتغطية التزاماته عند استحقاقها.

## مخاطر السيولة: الالتزامات المالية

١٢٥ - يستند التعرض لمخاطر السيولة على فكرة مؤداها أن الكيان قد يواجه صعوبة في الوفاء بواجباته المتعلقة بالالتزامات المالية. وهذا الأمر مستبعد إلى حد كبير بسبب المبالغ المستحقة القبض والنقدية والاستثمارات المتاحة للكيان والسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة لضمان وجود الموارد المناسبة للوفاء بالتزاماته المالية. وفي الوقت الذي أعدّ فيه هذا التقرير، لم يكن المكتب قد تعهد بضمان أي خصوم أو خصوم طارئة، وخلال العام، لم تنازل أطراف ثالثة عن أي حسابات مستحقة الدفع أو خصوم أخرى. ويرد في الجدول أدناه بيان بأجال استحقاق الالتزامات المالية استناداً إلى أقرب موعد يمكن أن يُطالب فيه المكتب بتسوية كل خصم مالي.

## آجال استحقاق الالتزامات المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	أكثر من سنة واحدة	من ٣ أشهر إلى ١٢ شهراً	في غضون ٣ أشهر	
٣٠ ٧١٢	-	-	٣٠ ٧١٢	الحسابات المستحقة الدفع والمصروفات المستحقة
٢٣٧	-	-	٢٣٧	التحويلات المستحقة الدفع
٣٠ ٩٤٩	-	-	٣٠ ٩٤٩	المجموع

## مخاطر السوق

١٢٦ - مخاطر السوق هي احتمال أن تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية الاستثمارية، على إيرادات المكتب أو قيمة أصوله والتزاماته المالية. والهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة وضبط مستويات التعرض لمخاطر السوق ضمن حدود مقبولة مع تحقيق المستوى الأمثل في وضع المكتب المالي.

## مخاطر السوق: مخاطر أسعار الفائدة

١٢٧ - مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للصكوك المالية أو التدفقات النقدية في المستقبل نتيجة للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة. وعلى وجه العموم، فعندما يرتفع سعر الفائدة، تنخفض قيمة الورقة المالية المحددة الفائدة والعكس صحيح. وتقاس مخاطر أسعار الفائدة عموماً بـمدة الورقة المالية المحددة الفائدة، مع التعبير عن هذه المدة بعدد السنوات. وكلما طالت المدة زادت مخاطر أسعار الفائدة. ويرد في الملاحظة ٢٢ "الصكوك المالية: صناديق النقدية المشتركة" بيان التعرض الرئيسي لمخاطر أسعار الفائدة المتصل بصناديق النقدية المشتركة.

## مخاطر السوق: مخاطر العملات

١٢٨ - تشير مخاطر العملات إلى احتمال تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الصك مالي ما بسبب التغيرات الحاصلة في أسعار صرف العملات الأجنبية. وللمكتب معاملات وأصول وخصوم بعملات أخرى غير عملته الوظيفية، وهو يتعرض لمخاطر العملة الناجمة عن التقلبات في أسعار صرف العملات. وتقضي السياسات الإدارية والمبادئ التوجيهية بأن يدير المكتب مستوى تعرضه لمخاطر العملات.

١٢٩ - ويُقيّم المكتب أصوله وخصومه المالية أساساً بدولار الولايات المتحدة. أما الأصول المالية المُقيّمة بعملات غير دولار الولايات المتحدة، فهي تتصل أساساً بالاستثمارات، علاوة على النقدية ومكافآت النقدية والمبالغ المستحقة القبض المحتفظ بها من أجل دعم الأنشطة التشغيلية المحلية التي تجري معاملاتها بالعملات المحلية. ويحتفظ المكتب بحد أدنى من الأصول بالعملات المحلية، ويحتفظ بحسابات مصرفية بدولارات الولايات المتحدة كلما كان ذلك ممكناً. ويُخفّف المكتب من مستوى التعرض لمخاطر العملات عن طريق هيكله التبرعات المقدّمة من الجهات المانحة بالعملة الأجنبية لتتوافق مع الاحتياجات من العملات الأجنبية للأغراض التشغيلية. وبالنسبة لكولومبيا، تحظر القوانين الوطنية للبلد تحويل التبرعات التي جمعت في كولومبيا إلى خارج هذا البلد.

١٣٠ - ويتصل التعرض الأكبر أهمية لمخاطر العملات بما يتوفر لدى صناديق النقدية المشتركة من النقدية وبتدفقات النقدية والتبرعات. وفي الوقت الذي أُعدّ فيه هذا التقرير، كانت الأرصدة غير المُقيّمة بدولار الولايات المتحدة في هذه الأصول المالية مُقيّمة أساساً باليورو والبيزو الكولومبي، كما هو مبين في الجدول أدناه.

### التعرض لمخاطر العملات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	عملات أخرى	البيزو الكولومبي	دولار الولايات المتحدة	اليورو	المجموع
٣١٧ ٦٥٢	-	-	٧ ٨١٦	٣٠٩ ٨٣٦	الاستثمارات
٨٨ ٨٠٥	-	-	٣ ٩٢٩	٨٤ ٨٧٦	النقدية والودائع لأجل وصناديق النقدية المشتركة
٤٠٦ ٤٥٧	-	-	١١ ٧٤٥	٣٩٤ ٧١٢	المجموع الفرعي، صناديق النقدية المشتركة
١٧ ٤٩٠	٢٣٣	١٥ ٤٨١	١ ٣٣٣	٤٤٣	النقدية ومكافآت النقدية
٣ ٣٤٦	-	-	٣ ٣٤٦	-	النقدية المحولة
٢٦ ١١٢	-	١٠ ٥٦٠	٢٢٦	١٥ ٣٢٦	القروض والسلف المقدمة للشركاء المنفذين
٢٩٧ ٥٦٢	٢٤ ٨٤٠	٥ ٨٨٩	١٥٤ ٥٢١	١١٢ ٣١٢	التبرعات
٧٥٠ ٩٦٧	٢٥ ٠٧٣	٣١ ٩٣٠	١٧١ ١٧١	٥٢٢ ٧٩٣	المجموع

## مخاطر العملات: تحليل الحساسية

١٣١ - من شأن قوة/ضعف سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة لعمليتي اليورو والبيزو الكولومبي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أن تؤثر على قياس الاستثمارات المُقيّمة بعملة أجنبية، وعلى صافي الأصول والفائض أو العجز، حسب المبالغ المبينة في الجدول أدناه. ويستند هذا التحليل إلى تغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية اعتُبرت ممكنة في حدود المعقول حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. ويفترض التحليل أن جميع المتغيرات الأخرى ظلت ثابتة، على وجه الخصوص منها أسعار الفائدة.

## تحليل حساسية التعرض لمخاطر العملات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

صافي الأصول/الفائض أو العجز		
قوة	ضعف	
١٧ ١١٧	(١٧ ١١٧)	اليورو (تغير بنسبة ١٠ في المائة)
٣ ١٩٣	(٣ ١٩٣)	البيزو الكولومبي (تغير بنسبة ١٠ في المائة)
٢ ٥٠٧	(٢ ٥٠٧)	عملات أخرى (تغير بنسبة ١٠ في المائة)

## مخاطر السوق: الأسواق الأخرى

١٣٢ - المكتب ليس عرضة لمخاطر كبيرة في الأسعار، نظراً لمحدودية تعرضه للمخاطر المتصلة بالأسعار المرتبطة بالمشتريات المتوقعة لسلع معينة تُستخدم بانتظام في العمليات. ويمكن لتغير هذه الأسعار أن يغير تدفقات النقدية بمبلغ غير ذي شأن.

## التصنيفات المحاسبية والقيمة العادلة

١٣٣ - القيمة الدفترية هي تقدير عادل للقيمة العادلة، بالنظر إلى الطابع قصير الأجل للنقدية ومكافئات النقدية، بما في ذلك الودائع لأجل والمبالغ المستحقة القبض والمستحقة الدفع لصناديق النقدية المشتركة. وغالبية الاستثمارات المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز هي أصول صناديق النقدية المشتركة. ويرد التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في الملاحظة ٢٢ "الصكوك المالية: صناديق النقدية المشتركة".

## الملاحظة ٢٢

## الصكوك المالية: صناديق النقدية المشتركة

١٣٤ - يشارك المكتب في صناديق النقدية المشتركة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى ما يحتفظ به مباشرة من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات. ويترتب على تجميع الأموال في صناديق مشتركة أثر إيجابي على أداء الاستثمارات والمخاطر بوجه عام، بسبب وفورات الحجم والقدرة على توزيع تعرض منحى العائدات على عدد من آجال الاستحقاق. ويُستند في تخصيص أصول صناديق النقدية المشتركة (النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل) والإيرادات، على الرصيد الرئيسي لكل كيان مشارك.

١٣٥ - ويشارك المكتب في اثنين من صناديق النقدية المشتركة تديرهما خزانة الأمم المتحدة، وهما:

(أ) صندوق النقدية المشترك الرئيسي، والذي يشمل أرصدة الحسابات المصرفية العاملة بعدد من العملات والاستثمارات المنفذة بدولارات الولايات المتحدة؛

(ب) صندوق النقدية المشترك باليورو، والذي يشمل استثمارات باليورو؛ أما الجهات المشاركة في هذا الصندوق المشترك فهي في معظمها مكاتب الأمانة العامة الموجودة خارج المقر التي قد يكون لديها فائض من اليورو من العمليات التي تنفذها.

١٣٦ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، احتفظ صندوقا النقدية المشتركة بأصول بلغ مجموعها ٩ ٦٠٨,٨ ملايين من الدولارات؛ ومن أصل هذا المبلغ، خُصص مبلغ ٤٠٦,٥ ملايين من الدولارات للمكتب. وبلغ صافي إيرادات المكتب من صندوق النقدية المشتركة ٢,٤٣٥ مليون دولار (انظر الجدولين أدناه).

## مجموع قيمة أصول وخصوم صندوق النقدية المشتركة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	الصندوق المشترك باليورو	الصندوق المشترك الرئيسي	
			القيمة العادلة بفائض أو عجز
٤ ٠٢٧ ٥٠٨	٩٧ ٠١١	٣ ٩٣٠ ٤٩٧	الاستثمارات القصيرة الأجل
٣ ٤٨٢ ٦٤١	-	٣ ٤٨٢ ٦٤١	الاستثمارات طويلة الأجل
٧ ٥١٠ ١٤٩	٩٧ ٠١١	٧ ٤١٣ ١٣٨	مجموع الاستثمارات المقيدة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز
			القروض والمبالغ المستحقة القبض
٢ ٠٨٣ ٦٤٣	٤٨ ٨١٩	٢ ٠٣٤ ٨٢٤	النقدية ومكافئات النقدية
١٤ ٩٦١	١١٩	١٤ ٨٤٢	إيرادات الاستثمار المستحقة
٢ ٠٩٨ ٦٠٤	٤٨ ٩٣٨	٢ ٠٤٩ ٦٦٦	مجموع القروض والمبالغ المستحقة القبض
٩ ٦٠٨ ٧٥٣	١٤٥ ٩٤٩	٩ ٤٦٢ ٨٠٤	مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية
			خصوم صندوق النقدية المشتركة
٤٠٦ ٤٥٦	١١ ٧٤٤	٣٩٤ ٧١٢	مستحقة الدفع للمكتب
٩ ٢٠٢ ٢٩٧	١٣٤ ٢٠٥	٩ ٠٦٨ ٠٩٢	مستحقة الدفع لمساهمين آخرين في صندوق النقدية المشتركة
٩ ٦٠٨ ٧٥٣	١٤٥ ٩٤٩	٩ ٤٦٢ ٨٠٤	مجموع الخصوم
			صافي الأصول

## موجز صافي إيرادات ومصروفات صندوق النقدية المشتركة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	الصندوق المشترك باليورو	الصندوق المشترك الرئيسي	
٦٢ ٦٤٣	١٣٢	٦٢ ٥١١	إيرادات الاستثمار
(٢١ ٤٦٠)	(١٤ ٣٩٦)	(٧ ٠٦٤)	خسائر الصرف الأجنبي
(٣ ٠٧٥)	٩	(٣ ٠٨٤)	المكاسب/(الخسائر) غير المحققة
(٢١٦)	(٢)	(٢١٤)	رسوم المصارف
٣٧ ٨٩٢	(١٤ ٢٥٧)	٥٢ ١٤٩	صافي الإيرادات من صندوق النقدية المشتركة

## إدارة المخاطر المالية

١٣٧ - خزانة الأمم المتحدة هي المسؤولة عن الاستثمار وإدارة المخاطر في ما يخص صندوق النقدية المشتركة، بما في ذلك القيام بأنشطة الاستثمار وفقاً للمبادئ التوجيهية.

١٣٨ - والهدف من إدارة الاستثمارات هو الحفاظ على رأس المال وتأمين السيولة النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات النقدية التشغيلية مع تحقيق معدل عائد سوقي تنافسي من كل صندوق استثماري. والتركيز على جودة الاستثمارات والسلامة والسيولة يفوق التركيز على عنصر الأهداف المتعلقة بمعدل العائد السوقي.

١٣٩ - وتقوم لجنة للاستثمارات بتقييم دوري للأداء الاستثماري وتقييم مدى الامتثال للمبادئ التوجيهية وتقديم توصيات باستكمال تلك المبادئ.

## مخاطر الائتمان

١٤٠ - تقتضي المبادئ التوجيهية إجراء رصد مستمر لتقدير الجدارة الائتمانية للجهات المصدرة والأطراف المناظرة. ويجوز أن تشمل الاستثمارات المسموح بها، على سبيل المثال لا الحصر، الودائع المصرفية والأوراق التجارية والأوراق المالية التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية والأوراق المالية الصادرة عن هيئات حكومية والأوراق المالية الحكومية التي تحل آجال استحقاقها في خمس سنوات أو أقل. ولا يستثمر صندوقاً النقدية المشترك في المشتقات المالية أو المنتجات المضمونة بأصول أو برهون عقارية أو المنتجات السهمية.

١٤١ - وتشترط المبادئ التوجيهية عدم الاستثمار في جهات إصدار تقل تصنيفاتها الائتمانية عن المواصفات، وتشترط أيضاً حدوداً قصوى للتركيز في الاستثمار على جهات إصدار معينة. وقد استوفيت هذه الشروط وقت القيام بالاستثمارات.

١٤٢ - والتصنيفات الائتمانية المستخدمة هي التصنيفات التي تحددها كبرى وكالات التصنيف الائتماني؛ وتستخدم تصنيفات شركات Standard & Poor و Moody و Fitch لتقييم السندات والصكوك المخصومة، ويستخدم تصنيف وكالة Fitch لتقدير الجدارة المالية لتقييم الودائع المصرفية لأجل. وترد التصنيفات الائتمانية في الجدول أدناه.

استثمارات صندوق النقدية المشتركين حسب التصنيفات الائتمانية في ٣١ كانون الأول/  
ديسمبر ٢٠١٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق المشترك الرئيسي التصنيفات

السندات	Standard & Poor: ٣١,٢ في المائة AAA، و ٥٩,٨ في المائة AA+/AA/AA- و ١,٣ في المائة A+؛ ٧,٧ في المائة لم تقيّمها Standard & Poor؛ Moody: ٦٩,٣ في المائة Aaa، و ٣٠,٧ في المائة Aa1/Aa2/Aa3؛ Fitch: ٥٢,٢ في المائة AAA، و ٢١,٤ في المائة AA+/AA/AA- و ٢٦,٤ في المائة لم تقيّمها
الصكوك المخصصة	Standard & Poor: ١٠٠ في المائة A-1+؛ Moody: ٧٠ في المائة PI و ٣٠ في المائة لم تقيّمها؛ Fitch: ٩٠ في المائة FI+ و ١٠ في المائة لم تقيّمها
الودائع لأجل	Fitch: ٦٤,١ في المائة aa- و ٣٥,٩ في المائة a+/a/a-

الصندوق المشترك باليورو التصنيفات

السندات	Standard & Poor: ١٠٠ في المائة AA+؛ Moody: ١٠٠ في المائة Aaa؛ Fitch: ١٠٠ في المائة لم تقيّمها
الودائع لأجل	Fitch: ٢٢,١ في المائة aa- و ٧٧,٩ في المائة a+/a/a-

١٤٣ - وتراقب خزانة الأمم المتحدة بعناية التصنيفات الائتمانية، وبالنظر إلى أن المنظمة لا تستثمر إلا في الأوراق المالية ذات التصنيفات الائتمانية العالية، فإن الإدارة لا تتوقع إخلال أي طرف مناظر بالتزاماته، باستثناء ما يتعلق بأي استثمارات مُضمحلة القيمة.

مخاطر السيولة

١٤٤ - يتعرض صندوق النقدية المشتركين لمخاطر السيولة المرتبطة باحتياجات المشاركين لسحب مبالغ خلال مهلة قصيرة. ويحتفظ الصندوقان بقدر كاف من النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول للوفاء بالتزامات عندما يحين أجلها. ويتوافر الجزء الأكبر من النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات في غضون مهلة قدرها يوم واحد لدعم الاحتياجات التشغيلية. لذلك تعتبر مخاطر السيولة في الصندوقين منخفضة.

## مخاطر أسعار الفائدة

١٤٥ - إن الاستثمارات الثابتة الدخل هي ما يحوزه صندوق النقدية المشترك من الصكوك المالية المدرة للفائدة. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كان صندوقاً النقدية يستثمران بصورة أساسية في الأوراق المالية ذات آجال استحقاق أقصر، يقل حدها الأقصى عن خمس سنوات. وبلغ متوسط مدة صندوق النقدية الرئيسي وصندوق اليورو ١,١٠ سنة و ٠,٢٢ سنة على التوالي، وهو ما يعتبر مؤشراً على انخفاض المخاطر.

## تحليل حساسية صندوقي النقدية المشتركين إزاء مخاطر أسعار الفائدة

١٤٦ - يبين التحليل الوارد في الجدول أدناه كيف أن القيمة العادلة لصندوقي النقدية المشتركين المسجلين عند إعداد هذا التقرير تزداد أو تنقص إذا ما تغير منحني العائد الكلي استجابة للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة. وبما أن هذه الاستثمارات تُحتسب وفقاً للقيمة العادلة بفائض أو عجز، فإن التغير الحاصل في القيمة العادلة يمثل زيادة/نقصاناً في الفائض أو العجز وصافي الأصول. ويبين الجدول تأثير التحول بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس، صعوداً أو هبوطاً، في منحني العائد (١٠٠ نقطة أساس تعادل ١ في المائة). وهذه التحولات في النقاط الأساس هي للتوضيح.

## تحليل حساسية صندوقي النقدية المشتركين إزاء مخاطر أسعار الفائدة

التحول في منحني العائد									
نقاط الأساس	٢٠٠ -	١٥٠ -	١٠٠ -	٥٠ -	صفر	٥٠ -	١٠٠ -	١٥٠ -	٢٠٠ -
الزيادة/(النقصان) في القيمة العادلة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)									
الصندوق المشترك الرئيسي	٢٠٥,٥	١٥٤,١	١٠٢,٧	٥١,٤	-	٥١,٤	١٠٢,٧	١٥٤,١	٢٠٥,٥
صندوق اليورو	٠,٦	٠,٥	٠,٣	٠,١	-	٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,٦
المجموع	٢٠٦,١	١٥٤,٦	١٠٣,١	٥١,٥	-	٥١,٥	١٠٣,١	١٥٤,٦	٢٠٦,١

## مخاطر أسعار السوق

١٤٧ - لا يتعرض صندوقاً النقدية المشتركين لمخاطر أسعار أخرى كبيرة، لأنهما لا يبيعان على المكشوف ولا يقترضان أوراقاً مالية ولا يشتريان أوراقاً مالية برهن، وكلها أمور تحد من الخسارة المحتملة لرأس المال.

التصنيفات المحاسبية والقيمة العادلة وصندوق النقدية المشترك

١٤٨ - بالنسبة للنقدية ومعادلات النقدية، تقدر القيمة الدفترية بالقيمة العادلة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

١٤٩ - يقدم الجدول الوارد أدناه الصكوك المالية المعروضة بالقيمة العادلة، من خلال مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وتعرّف هذه المستويات على النحو التالي:

(أ) المستوى ١: الأسعار المعروضة (غير المعدّلة) في الأسواق النشطة للأصول

أو الخصوم المتطابقة؛

(ب) المستوى ٢: المدخلات من غير الأسعار المعروضة المدرجة في المستوى ١

مدخلات قابلة للرصد فيما يتعلق بالأصل أو الخصم، سواء بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو غير مباشرة (أي مستمدة من الأسعار)؛

(ج) المستوى ٣: مدخلات الأصل أو الخصم فيها غير مستندة إلى بيانات سوقية

قابلة للرصد (أي مدخلات غير قابلة للرصد).

١٥٠ - وتستند القيمة العادلة للصكوك المالية المتداولة في الأسواق النشطة على أسعار السوق المعروضة وقت إعداد هذا التقرير وتحددها الجهة الوديعة المستقلة على أساس تقييمات الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها من أطراف ثالثة. وتعتبر السوق نشطة إذا كانت الأسعار المعروضة جاهزة ومتاحة يُيسر وانتظام من وكالة للتداول أو تاجر أو سمسار أو مجموعة صناعية أو دائرة تسعير أو وكالة رقابية، وتمثل تلك الأسعار معاملات السوق الفعلية التي تجري بانتظام على أساس الاستقلالية والمساواة. وسعر السوق المعروض الذي يُستخدم للأصول المالية التي يحتفظ بها في صندوق النقدية المشترك هو سعر العرض الحالي.

١٥١ - وتحدّد القيمة العادلة للصكوك المالية التي لا تتداول في سوق نشطة باستخدام

تقنيات التقييم التي تساعد على تحقيق أكبر استخدام ممكن لبيانات السوق القابلة للرصد. وإذا كانت كل المدخلات الهامة المطلوبة لتحديد القيمة العادلة للصك قابلة للرصد، يُدرج الصك في المستوى ٢.

١٥٢ - ويعرض التسلسل الهرمي في الجدول أدناه الأصول الرئيسية لصندوق النقدية

المشترك التي تُقاس بالقيمة العادلة عند تاريخ الإبلاغ. ولم تكن هناك أصول مالية من المستوى ٣، أو أي خصوم مقيّمة بالقيمة العادلة أو أي تحويلات هامة للأصول المالية بين تصنيفات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

## التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	المستوى ٢	المستوى ١	
			<b>الأصول المالية مُقيّمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز الصندوق الرئيسي</b>
٢ ١٥٤ ٩٥٦	-	٢ ١٥٤ ٩٥٦	سندات، وكالات خارج الولايات المتحدة
٦٩١ ٤٨٩	-	٦٩١ ٤٨٩	سندات، الجهات السيادية بخلاف الولايات المتحدة
٤٤٠ ١٦٩	-	٤٤٠ ١٦٩	سندات، الجهات المتجاوزة لحدود الولاية الوطنية
١ ٢٩٧ ٢٩٠	-	١ ٢٩٧ ٢٩٠	سندات خزانة الولايات المتحدة
٩٩٩ ٢٣٤	-	٩٩٩ ٢٣٤	الأدوات بسعر الخصم
١ ٨٣٠ ٠٠٠	١ ٨٣٠ ٠٠٠	-	الودائع لأجل
<b>٧ ٤١٣ ١٣٨</b>	<b>١ ٨٣٠ ٠٠٠</b>	<b>٥ ٥٨٣ ١٣٨</b>	<b>المجموع الفرعي، صندوق النقدية المشترك الرئيسي</b>
			<b>صندوق النقدية باليورو</b>
٦ ١٥٧	-	٦ ١٥٧	سندات، جهات سيادية بخلاف الولايات المتحدة
٩٠ ٨٥٤	٩٠ ٨٥٤	-	الودائع لأجل
<b>٩٧ ٠١١</b>	<b>٩٠ ٨٥٤</b>	<b>٦ ١٥٧</b>	<b>المجموع الفرعي، صندوق النقدية باليورو</b>
<b>٧ ٥١٠ ١٤٩</b>	<b>١ ٩٢٠ ٨٥٤</b>	<b>٥ ٥٨٩ ٢٩٥</b>	<b>مجموع صندوقي النقدية المشتركين</b>

## الملاحظة ٢٣

مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم وبدلاتهم وتعويضات غير الموظفين وبدلاتهم

مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم وبدلاتهم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
٧٣ ٠٥٣	المرتبات
١١ ٦٢٧	اشتراكات المعاشات التقاعدية
١ ٥٥٠	التأمين الطبي - التزامات متداولة
١٠ ٠٩٣	تكاليف الموظفين الأخرى والبدلات
٦ ٤٢٩	التقييم الاكتواري لنهاية الخدمة
<b>١٠٢ ٧٥٢</b>	<b>المجموع</b>

## تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
٣٧ ٣٠١	المتعاقدون الأفراد
١١ ٨٧٥	تعويضات الخبراء الاستشاريين وغيرهم من غير الموظفين
<b>٤٩ ١٧٦</b>	<b>المجموع</b>

١٥٣ - تشمل مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم وبدلاتهم، المرتبات، وتسوية مقر العمل، والاستحقاقات، والمعاشات التقاعدية، وخطط التأمين الصحي، وتكاليف السفر المتعلقة بإجازة زيارة الوطن، ومنحة التعليم، والتعيين، وانتهاء الخدمة، والإجازة السنوية.

١٥٤ - وتشير تكاليف غير الموظفين إلى الخدمات التعاقدية من أفراد على أساس الوقت أو تقديم نواتج محددة. ولا تنطوي هذه العقود على الاستحقاقات الوظيفية المتاحة لموظفي الأمم المتحدة.

## الملاحظة ٢٤

## المنح والتحويلات الأخرى

## المنح والتحويلات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
٣٨ ٢٤٤	تحويلات أخرى (شركاء منفذون)
٥ ٦٣٦	منح
<b>٤٣ ٨٨٠</b>	<b>المجموع</b>

١٥٥ - ترتبط التحويلات الأخرى للشركاء المنفذين بتنفيذ منظمات أخرى للبرامج بالنيابة عن المكتب. ويمثل مبلغ ٣٨,٢٤٤ مليون دولار الأعمال المنفذة في عام ٢٠١٤ على أساس التقارير المالية المصدقة المقدمة من الشركاء المنفذين (انظر الجدول أعلاه). وفي غياب التقارير المصدقة، يقدر المكتب الأعمال المنجزة بالإشارة إلى مدة الاتفاق وبالتشاور مع مديري البرامج المسؤولين. وترد السلف المستحقة المعلقة ذات الصلة (أي التحويلات النقدية المقدمة

إلى الشركاء المنفذين لقاء الأعمال التي يجب تسليمها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) بصفة قروض وسلف للشركاء المنفذين في البيان الأول.

١٥٦ - وتمثل المنح البالغة قيمتها ٥,٦٣٦ من ملايين الدولارات المبالغ المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية في إطار برامج المنح الصغيرة المحدودة بمبلغ ٠,٠٦٠ مليون دولار لكل منحة. ويتم صرف المدفوعات بموجب هذه الترتيبات بالكامل في فترة المنحة.

١٥٧ - ويرد في الجدول أدناه موجز لنفقات الشركاء المنفذين حسب نوع الكيان.

### موجز النفقات للشركاء المنفذين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
٣٠١٣	مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
٢٠١١	المنظمات الدولية
٤٣٨٣	حكومات الدول الأعضاء والوكالات الحكومية
٢٨٨٣٧	المنظمات غير الحكومية
<b>٣٨٢٤٤</b>	<b>المجموع</b>

١٥٨ - من أصل المجموع البالغ قدره ٢٨,٨٣٧ مليون دولار للمنظمات غير الحكومية، يتصل مبلغ ٢٤,٩١٩ مليون دولار بمنح للتعاونيات الزراعية في إطار برامج سبل كسب الرزق البديلة في كولومبيا.

### الملاحظة ٢٥

#### مصرفات التشغيل الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
٦١٩٥	مصرفات الديون المعدومة، من التبرعات (الملاحظة ٩)
٢٤٥٥	مصرفات مثبتة لتبرعات عينية ومنشآت ومعدات
١٠٩٥٤	مصرفات مثبتة لتبرعات عينية، أماكن العمل (الملاحظة ١٢)
١٥٩١٧	خسائر صرف العملات
٩٢٢٣	اقتناء المعدات غير المستهلكة

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
٢٠ ١٧٤	الخدمات المتعاقد عليها
١ ٥٣٨	أنشطة مشتركة
١١ ٢٨٧	مصروفات الصيانة
٤ ١١٣	الإيجار
١ ٣٩٩	القرطاسية ولوازم المكتب
٢٨٨	مصروفات متنوعة
<b>٨٣ ٥٤٣</b>	<b>المجموع</b>

١٥٩ - تشمل خسائر صرف العملات إعادة تقييم الخسائر الناجمة عن الحسابات المصرفية بمبلغ ٤,٩٢٥ ملايين من الدولارات، والخسائر التشغيلية بمبلغ ١,٣١٨ مليون دولار، وإعادة تقييم الخسائر الناجمة عن التبرعات بمبلغ ٩,٦٧٤ من ملايين الدولارات.

#### الملاحظة ٢٦

#### الأطراف ذات الصلة

موظفو الإدارة الرئيسيون

١٦٠ - إن موظفي الإدارة الرئيسيين في المكتب هم المدير التنفيذي ومديري شعب المكتب الأربع ومدير معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وهم مكلفون جميعاً بسلطة التخطيط والتوجيه ومراقبة أنشطة المكتب ويعتبرون مسؤولين عن ذلك. وترد أدناه تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين.

#### تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

عدد الوظائف	المرتبات وتسوية المقر	الاستحقاقات	التأمين الصحي وخطط	المعاشات التقاعدية وخطط	السلف مستحقة السداد المقدمة في إطار الاستحقاقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
٦	١ ٢٠٠	٧٠	٣٠٤	١ ٥٧٤	١٠٢

١٦١ - ويحصل موظفو الإدارة الرئيسيون على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بمستوى مماثل لاستحقاقات سائر الموظفين. وباستثناء استحقاقات صندوق المعاشات التقاعدية، لا يمكن تحديد مقدار استحقاقات ما بعد التقاعد بموثوقية.

١٦٢ - وتشمل الاستحقاقات بدل التنقل والمشقة وإجازة زيارة الوطن وإعانة الإيجار.

١٦٣ - ولا توجد لدى موظفي الإدارة الرئيسيين أي مصالح أخرى لدى المكتب.

### الملاحظة ٢٧

#### الإيجارات والالتزامات

##### الإيجارات التشغيلية

١٦٤ - تُبْت إجمالي الإيجار التشغيلي لهذه السنة بمبلغ ٣,٤٠٠ مليون دولار. ويشمل هذا المبلغ الكلي ١,٨١٦ مليون دولار من ترتيبات التبرع بالحق في الاستخدام التي ترد الإيرادات المقابلة لها في البيان الثاني وتعرض تحت إيرادات التبرعات (الملاحظة ١٩).

١٦٥ - ويبين الجدول أدناه الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار في المستقبل بموجب ترتيبات غير قابلة للإلغاء.

#### الحد الأدنى من التزامات الإيجار

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

٥١٨	يستحق الدفع في أقل من سنة واحدة
٣٣٩	يستحق الدفع من سنة واحدة إلى خمس سنوات
٨٥٧	مجموع الحد الأدنى من التزامات الإيجار

١٦٦ - تتراوح عادة فترة الإيجارات التعاقدية التي أبرمها المكتب بين سنة واحدة وخمس سنوات، وترد في بعض عقود الإيجار أحكام تسمح بالتمديد و/أو تسمح بإنهاء العقد في وقت مبكر غالباً بموجب إخطار مدته ٣٠ أو ٦٠ أو ٩٠ يوماً. وتبين المبالغ الواردة في الجدول أعلاه الالتزامات المستقبلية للحد الأدنى من المدة المتعاقد عليها، مع الأخذ في الاعتبار ازدياد مدفوعات عقد الاستئجار السنوي وفقاً لاتفاقات الإيجار.

##### الالتزامات التعاقدية

١٦٧ - ترد في الجدول أدناه التزامات الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة والسلع والخدمات المتعاقد عليها ولكن غير المنفذة في تاريخ إعداد التقرير.

## التزامات الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة والسلع والخدمات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
٢٥٨	الممتلكات والمنشآت والمعدات
٣ ٢٨٢	السلع والخدمات
٣ ٥٤٠	مجموع الالتزامات التعاقدية المفتوحة

## الملاحظة ٢٨

## الخصوم المحتملة والأصول المحتملة

١٦٨ - وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، لا تقيد المطالبات التي تصنف بأنها خسائر ممكنة لكن ليست محتملة لأغراض المحاسبة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ما زال طلب محتمل تقدر قيمته بمبلغ ٠,١١٨ مليون دولار يتعلق بمنازعات العمل في أحد المكاتب الميدانية القطرية من دون تسوية. وخلال المحاكمة، صدر حكم بالحجز على الحساب المصرفي للمكتب بشأن هذه القضية. وفي ضوء الامتيازات والحصانات الممنوحة للأمم المتحدة أمام المحاكم الوطنية، لا تتوقع الإدارة صدور قرار ذي أثر سلبي على المكتب. ويجري تقييم هذه القضية باستمرار وسيتم الإبلاغ عن أي تغييرات تظراً وفقاً لذلك.

## الملاحظة ٢٩

## الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

١٦٩ - تاريخ الإبلاغ عن هذه البيانات المالية هو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولم تكن قد وقعت بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ الإذن بإصدارها أي أحداث جوهرية، مواتية أو غير مواتية، كان يمكن أن تؤثر على تلك البيانات.

## المرفق الأول

## الإيرادات المتأتية من التبرعات للسنة المنتهية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	برنامج مكافحة الجريمة	برنامج مكافحة المخدرات	الجهة المانحة
			ألف - التبرعات الواردة من الدول الأعضاء
١٩٩١	١٧٩١	٢٠٠	أستراليا
٢٤٦٧	١٩٠٨	٥٥٩	النمسا
١	-	١	بنغلاديش
١٥٠	-	١٥٠	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٩٣٦	١٩٠	٧٤٦	البرازيل
٤٤٩	٤٤٩	-	كندا
١١	١١	-	شيلي
١٢٨٤	٢٧٠	١٠١٤	الصين
٦٤٧٥٠	٣٤٧٤	٦١٢٧٦	كولومبيا
٥	-	٥	كوت ديفوار
١٢٢٤	١٢٢٤	-	الدانمرك
٢٤٧٧	٤٩٠	١٩٨٧	فنلندا
٣٧٣٦	٢٣٧٥	١٣٦١	فرنسا
٤٩٠٩	٢٧٤	٤٦٣٥	ألمانيا
٦٣	-	٦٣	هنغاريا
٣٠٠	-	٣٠٠	الهند
٥	٥	-	إسرائيل
١٢٣٦	١٢٣٦	-	إيطاليا
٨٥٦٥	٢٦١٦	٥٩٤٩	اليابان
١٠٠	-	١٠٠	كازاخستان
٥	-	٥	الكويت
٦٨٨	-	٦٨٨	ليبيا
٢٨	-	٢٨	ليختنشتاين
٣٥٠	٢١٢	١٣٨	لكسمبرغ
٣٢٤٩	٢٣٢٧	٩٢٢	المكسيك
٤٧٩	٤٧٩	-	موناكو

الجهة المانحة	برنامج مكافحة المخدرات	برنامج مكافحة الجريمة	المجموع
هولندا	١٠٣٠	٨٨٩٤	٩٩٢٤
النرويج	٨٧٣	٥٢٧١	٦١٤٤
عمان	١٠	-	١٠
باكستان	١	-	١
بنما	٣	٤١٦٧٣	٤١٦٧٦
البرتغال	١٠	-	١٠
قطر	-	١٩٧٠	١٩٧٠
جمهورية كوريا	١٩٥	١٣٨	٣٣٣
الاتحاد الروسي	٢٢٨٤	١٨٤٣	٤١٢٧
المملكة العربية السعودية	٢٣٩	٧٢	٣١١
سنغافورة	٥	٥	١٠
جنوب أفريقيا	-	٤٧٥	٤٧٥
إسبانيا	١٢٥	٤١	١٦٦
السويد	٣٨٠١	٩٦٦٧	١٣٤٦٨
سويسرا	-	٧٦٧	٧٦٧
تايلند	٦٠	٢٤٥	٣٠٥
تونس	١	-	١
تركيا	٦٠٠	٢٥٠	٨٥٠
الإمارات العربية المتحدة	٣٨٦٧	٣٠	٣٨٩٧
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢١٧٨	٥٤٠٥	٧٥٨٣
الولايات المتحدة الأمريكية	١٧٥٧٩	١٦٥٥٨	٣٤١٣٧
<b>المجموع الفرعي، ألف</b>	<b>١١٢٩٨٨</b>	<b>١١٢٦٣٥</b>	<b>٢٢٥٦٢٣</b>

## باء - التبرعات المقدمة من منظمات حكومية أخرى

منطقة أبروزو	-	٥٨	٥٨
Agroinnova، جامعة تورين	-	١٥	١٥
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	٨٥	-	٨٥
مكتب المشتريات العامة، نيجيريا	-	١٥٩٨	١٥٩٨
Engineering Ingegneria Informatica	-	٥٤	٥٤
المفوضية الأوروبية	١٠٠٠٣	٣٣١٥٤	٤٣١٥٧
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	-	١٨٠	١٨٠
Fundacio Privada Clinic per a la Recerca Biomedica	-	٥٥	٥٥

الجهة المانحة	برنامج مكافحة المخدرات	برنامج مكافحة الجريمة	المجموع
Ingenieria de Sistemas para la Defensa de Espana	٦٣	٦٣	٦٣
Instituto de la Mujer Duranguense	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥
المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)	٣٨٩	٣٨٩	٣٨٩
Nano 4 You GmbH	٤٧	٤٧	٤٧
منظمة الدول الأمريكية	٢٢	٢٢	٢٢
Politecnico di Torino, Dipartimento di Autonomia e Informatica	٤٩	٤٩	٤٩
وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة	٨ ٢٥١	-	٨ ٢٥١
البنك الدولي	-	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠
صندوق ستار الاستثماري المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي	-	٢٠٠	٢٠٠
<b>المجموع الفرعي، باء</b>	<b>١٨ ٣٣٩</b>	<b>٣٧ ٦٦٩</b>	<b>٥٦ ٠٠٨</b>
<b>جيم - أموال محصلة بموجب ترتيبات مشتركة بين المنظمات</b>			
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	-	٩٢	٩٢
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٤٩	-	٤٩
مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة - ألبانيا	١٥	-	١٥
مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة - فييت نام	٣٠	١٩٨	٢٢٨
مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة - تترانيا	-	٨٤٤	٨٤٤
صندوق بناء السلام	-	١ ٩٦١	١ ٩٦١
الصندوق الاستثماري لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة	-	٢ ٩٧٩	٢ ٩٧٩
مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب	-	١٨١	١٨١
مقر منظمة الأمم المتحدة للطفولة	-	٦	٦
منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الصومال	-	٤٥	٤٥
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٣٢	٥٤٩	٨٨١
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/البرنامج المشترك في مجال الإيدز، أوغندا	٢٢	-	٢٢
صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري	-	٧١١	٧١١
منظمة الصحة العالمية	٥٩١	-	٥٩١
<b>المجموع الفرعي، جيم</b>	<b>١ ٠٣٩</b>	<b>٧ ٥٦٦</b>	<b>٨ ٦٠٥</b>
<b>دال - الهبات العامة</b>			
Abt Associates	٧١	-	٧١

الجهة المانحة	برنامج مكافحة المخدرات	برنامج مكافحة الجريمة	المجموع
Banco de la Republica	١٢	-	١٢
Cassa di Risparmio di Torino	-	٨٢	٨٢
مركز مكافحة تعاطي المخدرات، اليابان	١٨٩	-	١٨٩
مؤسسة دروسوس	-	٨٦١	٨٦١
French Sole, Ltd.	-	٢	٢
Galp Energia	-	٤١	٤١
Grupo 8 Seguranca	-	٣	٣
المؤسسة الدولية لأندية ليونز	١٠٠	-	١٠٠
Modern Times Group	-	٣٨	٣٨
معهد إدارة الموارد الطبيعية	-	٤١	٤١
People Share Privatstiftung	-	٥٥	٥٥
الهيئات العامة	-	١٦٨	١٦٨
مؤسسة ساو باولو	-	٥٠٦	٥٠٦
المجموع الفرعي، دال	٣٧٢	١٧٩٧	٢١٦٩
المجموع، ألف + باء + جيم + دال	١٣٢٧٣٨	١٥٩٦٦٧	٢٩٢٤٠٥

## المرفق الثاني

## حالة التبرعات المعلقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	برنامج مكافحة الجريمة	برنامج مكافحة المخدرات	الجهة المانحة
ألف - التبرعات الواردة من الدول الأعضاء			
٢١٤٤	١١٠١	١٠٤٣	أستراليا
٩٢٣	٩٢٣	-	النمسا
٧٩	-	٧٩	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
١٦١٢٤	٥٠٤١	١١٠٨٣	البرازيل
٤٧٣٥	٢٧٧٣	١٩٦٢	كندا
٥٨٨٩	٢٠٩	٥٦٨٠	كولومبيا
٣٥٠٢	٣٠١١	٤٩١	الدانمرك
٩١٥	-	٩١٥	فنلندا
١٩٣٦	-	١٩٣٦	ألمانيا
١١٩٤	٨٦٠	٣٣٤	إيطاليا
٤٤٩	-	٤٤٩	اليابان
٧٠٦٩	٣٠٠٠	٤٠٦٩	ليبيا
٢٧٧	٢٧٧	-	المكسيك
٤٦٣	٤٦٣	-	موناكو
١١١١٣	٧٢٩٤	٣٨١٩	هولندا
٢٦٤٩	٢٦٤٩	-	النرويج
٤١٥٣٠	٤١٥٣٠	-	بنما
١٠٧٦	١٠٧٦	-	قطر
٢١٧	١١٨	٩٩	جمهورية كوريا
١٨٣	-	١٨٣	المملكة العربية السعودية
٥	٥	-	سنغافورة
٤٧٧	٤٧٧	-	جنوب أفريقيا
١٥٠	١٥٠	-	إسبانيا
٤٨٧٨	٤٨٧٨	-	السويد
٨٥٨	٥٧٤	٢٨٤	سويسرا
١٨	١٨	-	تايلند

الجهة المانحة	برنامج مكافحة المخدرات	برنامج مكافحة الجريمة	المجموع
تركيا	-	٢٥٠	٢٥٠
الإمارات العربية المتحدة	٥١٧٩	-	٥١٧٩
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٧٧٦	٣٥٨٥	٤٣٦١
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٤٤٩	١٧٦٠١	٢٢٠٥٠
<b>المجموع الفرعي، ألف</b>	<b>٤٢٨٣٠</b>	<b>٩٧٨٦٣</b>	<b>١٤٠٦٩٣</b>
<b>باء - التبرعات المقدمة من منظمات حكومية أخرى</b>			
الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية	-	٢٩٩٨	٢٩٩٨
مكتب المشتريات العامة، نيجيريا	-	٧٧٠	٧٧٠
المفوضية الأوروبية	٤٦٢٩٢	١٠١٥٢٧	١٤٧٨١٩
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	-	١٨	١٨
المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)	-	١١١	١١١
صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط	٣٠٠	-	٣٠٠
وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة	١١١٩١	٢١٤	١١٤٠٥
البنك الدولي	-	٧٥٠	٧٥٠
<b>المجموع الفرعي، باء</b>	<b>٥٧٧٨٣</b>	<b>١٠٦٣٨٨</b>	<b>١٦٤١٧١</b>
<b>جيم - أموال محصلة بموجب ترتيبات مشتركة بين المنظمات</b>			
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	-	١٨	١٨
منظمة العمل الدولية	-	١٣٢	١٣٢
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٥٧٧٤	-	٥٧٧٤
منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الصومال	-	٤٥	٤٥
مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب	-	٨٤	٨٤
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٠٠	٢٣١	٥٣١
صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري	-	٢٩٢	٢٩٢
منظمة الصحة العالمية	٣٨٤	-	٣٨٤
<b>المجموع الفرعي، جيم</b>	<b>٦٤٥٨</b>	<b>٨٠٢</b>	<b>٧٢٦٠</b>
<b>دال - الهبات العامة</b>			
Abt Associates	٤٧	-	٤٧
منطقة أبوزو	-	١٩	١٩
Agroinnova، جامعة تورين	-	٤٦	٤٦
المصرف التجاري البرتغالي	-	١٨	١٨
Cassa di Risparmio di Lucca	-	٨٠	٨٠

الجهة المانحة	برنامج مكافحة المخدرات	برنامج مكافحة الجريمة	المجموع
Cassa di Risparmio di Torino	-	٦٨	٦٨
مؤسسة دروسوس	-	٦١٢	٦١٢
Engineering Ingegneria Informatica	-	٥٩	٥٩
Fundacio Privada Clinic per a la Recerca Biomedica	-	٢٩	٢٩
Grupo 8 Seguranca	-	١	١
Ingenieria de Sistemas	-	٣١	٣١
المنظمة الدولية للهجرة إثيوبيا	-	٦٤	٦٤
Modern Times Group	-	٣٨	٣٨
Nano 4 You GmbH	-	٤٦	٤٦
معهد إدارة الموارد الطبيعية	-	٢٠	٢٠
Politecnico di Torino, Dipartimento di Autonomia e Informatica	-	١١٦	١١٦
مؤسسة ساو باولو	-	٤٦٥	٤٦٥
الشركة الصناعية والتجارية للحلول الأمنية المتعلقة بالمواد الغذائية	-	٩٥	٩٥
المجموع الفرعي، دال	٤٧	١٨٠٧	١٨٥٤
المجموع، ألف + باء + جيم + دال	١٠٧١١٨	٢٠٦٨٦٠	٣١٣٩٧٨

